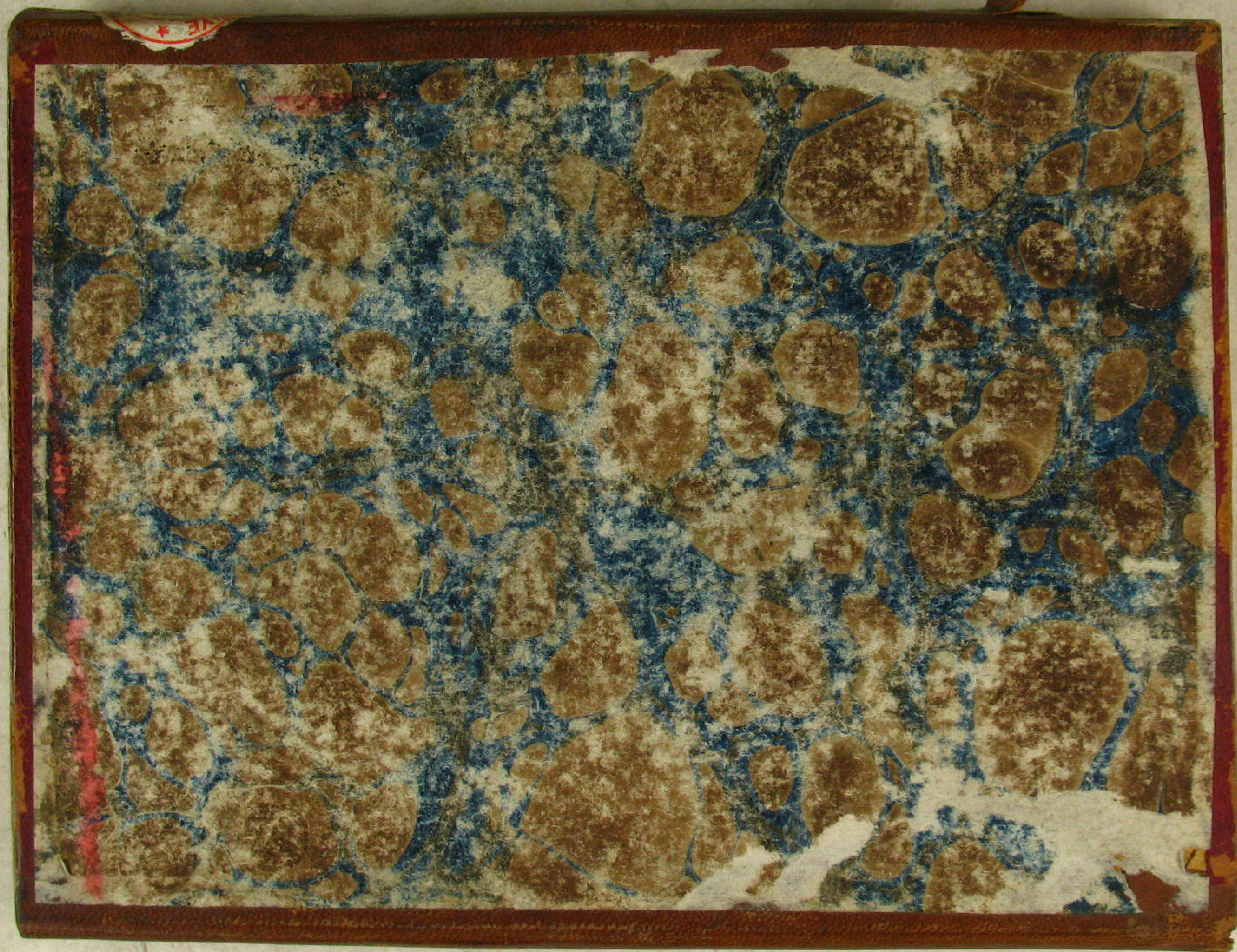


1

٢٩

1421

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وسلم

قال الشيخ المحقق المدقق عبد الله
بن احمد الفاكهي المكي تغمده الله برحمته



الحمد لله الرافع من انخفض لجلاله وعزه وسلطانه، الناصب من
من نحاه وقصده بسحائب جوده وعظيم امتنانه، المغني بواسع فضله من
اتقى بجوده واحسانه، الفاعل لما يشاء فلا معارض له في
فعله ولا مماثل له في شانه، والصلاة والسلام على سيدنا
محمد الذي بعثه الله من خلاصة العرب بالايات والمعجزات
الجلية، ونصبه لتبيين احوال العباد وبيان احكامهم من الحل
والحرمة، ونعته بصفات الكمال واكرمه بالكفاية بجمل الفصاحة
والحكمة، وعطف على الانام عموما بارساله فكان له
كما اخبر للعالمين رحمة، وخص من امن به
فجعل له لواء الكسرة عشرا امثالها فجلا اشمل
جوده وما الجمه، فحصل امته به تسهيل
العوائد بعد الصعوبة، موصلة بالسعادة
الابدية والامن من العذاب والعقوبة، صلى الله
عليه وسلم تسليما وعلى جميع الانبياء
كلهم افضل التحية وازكى السلام وعلى
وعلى اله واصحابه وانصاره واحزابه
المقتفين لمنهج المسالك ايمة الهدى

صلاة وسلاما دائمين عدد حبات الارض وقطر الندا اما
بعد فهذا شرح لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة في
علم العربية المسماة بقطر الندى وبل الصدى للعالم المحقق والامام
المدقق امام هذه الصنعة وعالمها وقاضي شريعتها
وحاكمها ابي عبد الله جمال الدين محمد بن يوسف بن هشام
الانصاري رحمة الله عليه يتكفل بحل الفاظها وتبيين معانيها
ممتزجا بكلماتها مع الاتيان بدليل المسائل وتعليلها في
الغالب جانبت فيه الايجاز المخل والاطناب الممل حرصا
على التقريب لفهم مقاصدها، والحصول على جملة فوائدها وسميته
مجيب الندا الى شرح قطر الندا، وبالله اعتصم وعليه اتوكل
واليه اتضرع واتوسل ان ينفع به طالبه وان يجعله خالصا
لوجهه الكريم، وسببا للفوز بجنات النعيم، وان يبلغني
احسن الامل، ويوفقني في القول والعمل، انه خير موفق ومعين
لا رب غيره، ولا مامول الا خيره، مقدمة اعلم ان
من اراد الخوض في علم من العلوم على الوجه الاكمل ينبغي
له ان يتصور اولا حقيقته بحده او رسمه ليكون على
بصيرة في طلبه فان من ركب متن عميا خبط خبط عشوا
وان يعرف موضوعه وهو ما يبحث فيه عن
عوارضه اللاحقة له وان يعرف غايته وهي الثمرة التي
لاجلها يطلب ليصون سعيه عن العبث فحد هذا
العلم الذي نحن بصدده علم باصول يعرف بها احوال

اواخر الكلم اعرابا وبناء **وموضوعه** الكلمات العربية لانه
يبحث فيها عن احوالها الاعرابية والبنائية **وغايته**
الاحتراز عن الخطاء في اللسان والاستعانة على فهم معاني
الكتاب والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم
لبعض ولما كان موضوع هذا العلم الكلمات العربية وكان البحث
في كل علم عن احوال موضوعه بدا المص ببيان الموضوع
فقال بعد الابتداء بالبسملة تبركا بابتداء القديم واقتداء
بالكتاب الكريم وعملا بقول النبي العظيم كل امر ذي بال لا
يبدا فيه باسم الله فهو ابتر اي اقطع **الكلمة** بفتح الكاف
وكسر اللام افصح من فتحها وكسرها مع اسكان اللام فيهما
وهي لغة تقال للجمل المفيدة كقوله تع وكلمة الله هي العليا
وتمت كلمة ربك وهي من اطلاق الجزء مرادا به الكل واصطلاحا
قول اي مقول تحقيقا او تقديرا استعمالا للمصدر بمعنى المفعول
كاللفظ بمعنى الملفوظ وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفردا
كان او مركبا مفيدا كان او غير مفيد واللفظ ما يتلفظ به
الانسان مهملا كان او مستعملا فالقول اخص منه
لاختصاصه بالموضوع فكل قول لفظ ولا عكس بالمعنى
اللغوي فخرج بالقول غيره كالدوال الاربع وهي الخط
والاشارة والعقد والنصب المشاركة للكلمة في الدلالة
على المعنى وصح الاخراج به وان كان جنسا لما قالوه
من ان الجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص

وخصوص من وجه صح ان يخرج به ما تناوله عموم
فصله والقول الذي هو **مفرد** كذلك لصدقهما على زيد
ونحوه وانفرد القول بصدقه على المركب والمفرد بصدقه
على المعنى دون اللفظ كما يقال معنى مفرد والمراد بالمفرد
ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد فان اجزاءه
هي ذوات حروفه الثلاثة التي هي ز ي د وكل منها
لا يدل على معنى وليس اجزاؤه الزاي والياء والدال خلافا
لما في الشرح بل هذه اسماء مسمياتها اجزاؤه ومسمياتها
لا تدل على معنى وانما يقال لها حروف المباني وتطلق بازاء
حروف المعاني التي هي قسيمة الاسماء والافعال كما صرح
به العلامة ابن ابي شريف في حاشيته على المحلي
وخرج بالمفرد المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه
كغلام زيد وزاد ابن مالك في تعريفها في التسهيل
مستقل لاخراج ابعاض الكلمات الدالة على معنى
كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التانيث والف
المفاعلة فانها ليست بكلمات لعدم استقلالها
واسقطه المص كغيره ولعله لما جنح اليه الرضي من انها
مع ما هي فيه كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة لشدة
الامتزاج بجعل الاعراب على اخره كالمركب المزجي
واسقاطه ايضا من التعريف الوضع المخرج للمهمل
للاستغناء عنه بتعبيره بالقول الموضوع لمعنى او غيره

لكن خالف في تعريف الكلام فعبر باللفظ دون القول لان
القول على اللفظ لكونه جنسا قريبا بالنسبة الى اللفظ
اذ اللفظ يصدق عليه وعلى غيره والقول وان اطلق
على غير اللفظ من الراي والاعتقاد بطريق الاشتراك
فالمراد هنا اللفظ للقرينة الدالة على ذلك فاستعماله
في الحد اولى وقدم تعريف الكلمة على الكلام لانها جزؤه
والجزء يتقدم على الكل طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع
الطبع ومن قدم الكلام فلانه المراد اذ به يقع التفاهم
والتخاطب واللام في الكلمة كما قال الرضي لماهية الجنس
من حيث هي هي من غير دلالة على قلة او كثرة
فلا تنافي التاء التي للوحدة والفائدة في ملاحظة
التاء في مقام التعريف التنبيه من اول الامر على ان
الكلمة لا تصدق على افرادها الا بالوحدة الصرفة
دون الاجتماع فلا يقال للمجموع زيد قايم مثلا انه كلمة وهي
بالاستقراء والقسمة العقلية ثلاثة اسم وفعل وحرف لا
رابع لها لان علماء هذا الفن تتبعوا الفاظ العرب
فلم يجدوا غيرها ولان الكلمة اما ان تدل على معنى في
نفسها اولا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة
الثلاثة اولا الثاني الاسم والاول الفعل وتقسيمها الى
هذه الثلاثة من تقسيم الكلي الى جزئياته كانقسام
الحيوان الى انسان وفرس ومن جملتها اقسام

4

اقسام الكلام او الكلم فهي من تقسيم الكل الى اجزائه كانقسام
السكنجبين الى خل وعسل وعلامة الاول صدق
اسم المقسم على كل من اقسامه بخلاف الثاني فقد ظهر الفرق
بينهما وقدم الاسم في الذكر لاستغنائه به وعنه واتبعه
بالفعل لاستغنائه به لا عنه واخر الحرف لعدمهما فيه ولكل
من الاقسام الثلاثة علامات وكذا حدود ويعرف
بها وبتمييزها عن قسيميه واثر التمييز بالعلامات
على الحد وان كان الحد اضبط لاطراده وانعكاسه
بخلافها اذ لا تنعكس تسهيلا على المبتدي فقال فاما
الاسم وهو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن
باحد الازمنة الثلاثة وضعا فيعرف اي فيتميز عن
قسيميه بال المعرفة من اوله كالرجل اذ هي المتبادرة
عند الاطلاق حتى اذا اريد غيرها قيدت فيقال ال
الموصولة او الزايدة واختصت به لانها موضوعة
للتعريف ورفع الابهام وانما يقبل ذلك الاسم والمراد
به ما يمكن دخول ال عليه كما لا يرد كثير من الاسماء
لا يدخلها ال كالمضمرات والمبهمات واكثر الاعلام
ويجوز ان يراد بال ما هو اعم من المعرفة لتدخل
الموصولة والزايدة وهو ظاهر اطلاقه هنا وكل
منها من خواص الاسم وذلك لموافقتها ال المعرفة
صورة وحكما ويحمل دخول الموصولة على المضارع على

انه ضعيف وقد اوله فيل قال الجاجاني انه خطاء بالاجماع
وهذا الاحتمال هو ظاهر اطلاقه هنا وفي الشذور لكن ثم الاول
هو مقتضى كلامه في الاوضح والجامع وتعبيره بال اولى
من تعبير غيره بالالف واللام اذ لا يقال في هل الهاء واللام
ولا في بل الباء واللام وتعبير غيره باداة التعريف احسن
من تعبيره بال لشموله لال والام على قول من يراها
وحدها هي المعرفة ولام بدلها على لغة حمير كقوله عليه
الصلوة والسلام ليس من امبر امصيام في امسفر
ويعرف ايضا من اخره **بالتنوين** وهو نون ساكنة
تثبت لفظا لا خطا استغناء عنها بتكرار الحركة والاقسام
المختصة بالاسم اربعة احدها تنوين التمكين وهو اللاحق
للاسم المعرب المنصرف ما عدا الجمع بالف وتاء
اشعارا ببقائه على اصالته بحيث لم يشبه الحرف فيبنى ولا
الفعل فيمنع من الصرف وذلك **كرجل** ورجال الثاني تنوين
التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية اشعارا بان
المراد به غير معين وهو معنى قولهم فرقا بين معرفتها
ونكرتها ويقع سماعا في باب اسم الفعل كصه وقياسا
في العلم المختوم بويه كسيبويه الثالث تنوين المقابلة
وهو اللاحق لما جمع بالف وتاء كمسلمات سمي بذلك
لان العرب جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم
الرابع تنوين العوض وهو اللاحق لاذ وكل وبعض

5

وبعض واي عوضا عن مضافها اذا حذف نحو وانتم حينئذ
تنظرون وكل في فلك يسبحون تلك الرسل فضلنا بعضهم
على بعض ايا ما تدعوا وللجمع المتناهي المعتل اللام اذا
حذفت ياؤه كجوار وغواش فالتنوين فيهما عوض عن الياء
المحذوفة على الصحيح واما التنوين اللاحق لروي البيت
وهو الحرف الذي تبنى اليه القصيدة واللاحق لبعض
القوافي والمصرعة فتسميته تنوينا مجاز لا حقيقة
لعدم اختصاصه بالاسم ومجامعته ال وثبوته خطا ووقفا
وحذفه في الوصل نص عليه ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه
في نكته الحاجبية والمصنف في الاوضح فلا يرد على اطلاقه هنا
وقد انهى ابن الخباز في شرح الجزولية اقسام التنوين الى
عشرة وجمعها بعضهم في قوله

اقسام تنوينهم عشر عليك بها ۞ فان تقسيمها من خير ما حرزا
مكن وعوض وقابل والمنكر زد ۞ ترنم واحك اضطر غال وما همزا

ويعرف ايضا بالحديث عنه اي الاسناد اليه وهو ان تضم اليه ما
تتم به الفايدة **كتاء ضربت** بتثليثها بالحركات فانها اسم
لانك قد حدثت عنها بالضرب ولكن وضرب من قولك من ضرب
جر وضرب فعل ماض فان قيل اذا اثبتم فكيف اخبرتم عن
الاول بانه حرف وعن الثاني بانه فعل وهل هذا الا تناقض قلت قال
الرضي ليس المراد انهما في هذا التركيب حرف وفعل بل المراد
انهما اذا استعملا فيما وضع له كخرجت من الكوفة وضرب زيد

كان حرفا وضرب فعلا وعلى أن جماعة منهم ابن مالك وتبعه
الخبيصي اعتبروا في الإسناد إلى القول إسنادا ما لمعناه ليخرج ما
أسند إليه ما للفظه كالمثالين المذكورين وأما إسناده إلى تسمع
في قولهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه فمؤول وهو أي الاسم بعد
التركيب ضربان أحدهما معرب وهو الأصل في الأسماء أي
الغالب ولهذا قدمه ويسمى معربا متمكنا وكذا أمكن إن انصرف
وإنما كان الأصل فيه الإعراب لوضعه مع تعاقب معان
عليه لا يميزها إلا الإعراب بخلاف الفعل إذ يمكن تميزها بغيره
والمعرب مشتق من الإعراب فينبغي الكلام عليه أولا إذ معرفة
المشتق موقوفة على معرفة المشتق منه فالإعراب لغة البيان
والتغيير والتحسين يقال أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها وأعربت
معدة البعير إذا تغيرت ولنا جارية عروبة أي حسناء
واصطلاحا على القول بأنه لفظي أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر
الكلمة أو ما نزل منزلته عليه المعرب في الأوضح والشذور وعلى القول بأنه
معنوي تغيير أواخر الكلم أو ما نزل منزلتها لاختلاف العوامل
الداخلة عليها لفظا أو تقديرا وعليه كثير من المتأخرين وهو ظاهر
تعريفه للمعرب بقوله **وهو ما** أي الذي أو شيء **يتغير** هيئة **آخره**
لفظا أو تقديرا **بسبب العوامل** المختلفة المقتضية رفعا أو نصبا
أو جرا **الداخلة عليه** لفظا أو تقديرا وذلك **كزيد** وموسى فقوله ما
يتغير كالجنس للمعرب فدخل فيه التغيير الكائن في الأوائل والأوساط
وخرج بقوله آخره تغيير الأوائل والأوساط والمراد بالآخر ما كان آخرا

آخره حقيقة كدال زيد أو مجازا كدال يد وقوله لفظا أو تقديرا
إشارة إلى أن المعرب نوعان لفظي وهو ما يظهر فيه الإعراب
كزيد وتقديري وهو ما يقدر فيه ذلك لتعذر أو ثقل كالفتى وغلامي ومنه
نحو القاضي رفعا وجرا أو جمع المذكر السالم المضاف إلى ياء
المتكلم رفعا فقط كمسلمي وكذا الأسماء الستة والجمع المذكر
مطلقا والمثنى رفعا وجرا إذا أضيف إلى كلمة أولها ساكن
نحو أبو الحسن ومسلمو القوم وصاحبا القوم نبه عليه السيد
في حاشيته وغيره وخرج بقوله بسبب ما تغير آخره
لا بسبب العوامل بل بسبب غيرها كالإتباع والنقل والحكاية
والتقاء الساكنين وقوله الداخلة عليه إشارة إلى أن
آخر المعرب لا يتغير لأجل العوامل إلا إذا كان العامل
مسلطا عليه سواء تقدم كضرب زيد أم تأخر كزيدا
ضربت ولا فرق في ذلك بين أن يكون العامل ملفوظا به
كما مر أو مقدرا كما في بكم درهم اشتريت إذ التقدير بكم من
درهم ولهذا أطلقنا ثانيا لفظا أو تقديرا والعوامل جمع عامل وهو
ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف والأصل فيه
أن يكون من الفعل ثم الحرف ثم الاسم ولا يؤثر العاملان في
محل واحد ولا يجتمع عاملان على معمول واحد ولا يمتنع أن
يكون له معمولات والأصل تخالفه مع المعمول في النوع
فإن كانا من نوع واحد فلشبهة العامل ما لا يكون من نوع
المعمول والصحيح في الإعراب أنه زائد على ماهية الكلمة

العوامل ح

كاسم الفاعل نحو ضارب زيد عمرا ح

ومقارن للوضع **والثاني مبني وهو** ما كان **بخلافه** اي المعرب
اي ما لم يتغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه ولو قال
بضده لكان اولى لان الاعراب ضد البناء والضدان
لا يجتمعان والخلافان قد يجتمعان كالقعود والضحك وهو مشتق
من البناء وهو لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد
بها الثبوت واصطلاحا على القول بانه لفظي ما جيء
به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب من حركة
او حرف او سكون او حذف وليس حكاية او اتباعا
او نقلا او تخلصا من سكونين وعلى القول بانه معنوي
لزوم اخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال وعليه
المصنف في شرح الشذور وظاهر عبارة المتن يقتضيه وانما
بني الاسم اذا اشبه الحرف شبها قويا يدنيه منه في
الوضع او المعنى او الاستعمال فلو عارض شبه الحرف
ما يقتضي الاعراب استصحب الاصل في الاسم
وانما لم يبن الحرف عند مشابهته الاسم كما بني الاسم
لمشابهته لعدم المقتضي للاعراب اذ لا تعتريه المعاني
يعرب لبيان ما اريد منها **تنبيه** اختلف في الاسماء
قبل التركيب فقيل مبنية لوجود الشبه الاهمالي فيها لانها
لا عاملة ولا معمولة واختاره ابن مالك وقيل معربة وقيل
موقوفة لعدم مقتضى الاعراب وسبب البناء وهذا
هو المثبت للواسطة واعلم ان المبني على اربعة اقسام

اقسام مبني على الكسر ومبني على الفتح ومبني على الضم ومبني على
السكون وقدم ما كان مبنيا على الحركات جريا على العادة
في تقديمها وان كان الانسب تقديم السكون لاصالته
في البناء وخص الكسر بالتقديم لانه الاصل في تحريك البناء
واليه اشار بالمثال في قوله **كهؤلاء في لزوم الكسر** في
الاحوال الثلاثة وهو من اسماء الاشارة والهاء فيه
للتنبيه وكلها مبنية الا ذين وتين على قول لتضمنها
معنى الاشارة فانه من معاني الحروف وان لم يوضع له حرف
يؤدى به كما وضع للتمني والترجي وانما كان موجبا للبناء
لان حق الاسم ان يدل على معنى في نفسه فقط فاذا
وجد فيه ذلك فدل على معنى في غيره كان مشبها للحرف
في ذلك اذ الدلالة على معنى في الغير انما هي من شان
الحروف وبني على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين
بالحركة الاصلية في ذلك واتى بكاف التشبيه مع العطف
في قوله **وكذلك حذام وامس في لغة الحجازيين**
للاشارة الى ان المبني على الكسر نوعان متفق على
بنائه كهؤلاء وقدمه الكلام عليه ومختلف فيه كحذام
وامس فاما حذام ونحوه مما هو على وزن فعال بفتح
اوله علما لمؤنث كوبار تشبيها له بنحو نزال في التعريف
والعدل والتانيث ووبار كحذام اسم لقبيلة وصفاد
اسم لبلدة وسكاب اسم لفرس وسجاح بمهملة في

اخره اسم للكذابة التي ادعت النبوة فاهل الحجاز يبنونه
على الكسر مطلقا قيل تشبيها له بنزال الدال على الامر
قال الشاعر شعر

اذا قالت حذام فصدقوها • فان القول ما قالت حذام

واكثر بني تميم يوافقونهم في كل ما ختم براء فيبنيه على الكسر
مطلقا ويعرب غيره اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل
عن فاعلة عند سيبويه والتانيث المعنوي عند
المبرد وقيل وهو الظاهر اذ لا يعدل الى العدل الا اذا لم يوجد
سبب غيره وقد امكن اعتبار التانيث فلا وجه
لتكلف غيره وقد جمع ابو علي بين اللغتين التميميتين
في قوله شعر

ومر دهر على وبار • فهلكت جهرة وبار

فبنى وبار الاول على الكسر واعرب الثاني واما امس فاهل الحجاز
يبنونه على الكسر مطلقا اذا اريد به يوم معين ولم يضف
ولم يعرف بال ولم يكسر ولم يصغر وعلة بنائه عندهم
تضمنه معنى لام التعريف وبني على الحركة ليعلم ان
له اصلا في الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل في
التخلص من التقاء الساكنين واما بنو تميم فمنهم من
اعربه اعراب ما لا ينصرف مطلقا للعلمية والعدل عن
الامس واكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على
الكسر في غيرها فان فقد شرط من الشروط المتقدمة

8

المتقدمة فلا خلاف في اعرابه وصرفه وان استعمل المجرد
والمراد به معين ظرفا فمبني اجماعا كذا في الاوضح واشار
الى القسم الثاني بقوله **وكاحد عشر واخواته** من ثلاثة
عشر الى تسعة عشر بتذكير العشرة في المذكر وتانيثها
في المؤنث وعكس ذلك فيما دونها **في لزوم الفتح**
في الاحوال الثلاثة وكلها مبنية على الفتح صدرا وعجزا
اما الاول فلافتقاره الى الثاني واما الثاني فلتضمنه معنى
الحرف اي الواو لان اصل احد عشر مثلا احد وعشر
ثم حذفت الواو وقصد المزج الاسمين وجعلهما اسما
واحدا وكان البناء على الحركة لما مر وكانت فتحة
قصد التخفيف الثقل الحاصل بالتركيب وانما لم يمزج
الاسمان في نحو لا رجل ولا امراة لان الاحد والعشرة
عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة بخلاف لا رجل
ولا امراة واما اثنا عشر واثنتا عشرة فلا يبنى
الصدر منهما لوقوع العجز فيهما موقع النون فكما ان
الاعراب مع النون ثابت اثبت مع الواقع
موقعها وتركه المصنف استثناهما احالة على ما
سياتي من انه يعرب اعراب المثنى وبني العجز
فيهما لتضمنه حرف العطف واشار الى الثالث بقوله
وكقبل وبعد واخواتهما كالجهات الست وحسب
واول ودون **في لزوم الضم** لا مطلقا بل بشرط **اذا حذف**

لفظ المضاف اليه ونوى معناه دون لفظه نحو لله الامر من
قبل ومن بعد بالضم في قراءة السبعة اى من قبل الغلب ومن
بعده فحذف لفظ المضاف اليه ونوى معناه فبنيا كذلك
بخلاف ما اذا صرح بالمضاف اليه كجئتك قبل زيد وبعده
او حذف ونوى ثبوت لفظه كقوله • ومن قبل نادى كل
مولى قرابة • او حذف ولم ينو شئ اصلا كقوله شعر
فساغ لى الشراب وكنت قبلا • اكاد اغص بالماء الفرات
فانها في هذه الاحوال الثلاثة تعرب بان كما يفهم ذلك من
كلامه نصبا على الظرفية او خفضا بمن لكن بترك
التنوين في الحالة الثانية مراعاة للاضافة وبوجوبه
في الثالثة لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير اذ هما في
هذه الحالة نكرتان كسائر النكرات والتنوين فيهما
للتمكين وانما اعربا في الاحوال الثلاثة لانه لم يحصل فيهما
شبه الحرف فبقيا على مقتضى الاصل وهو الاعراب
وبنيا عند وجود الشرط وهو الوجه الرابع المذكور
لشبههما الحرف من حيث تضمنهما معنى الاضافة
الذى هو معنى الحرف مع ما فيهما من شبه الحرف
بالجمود والافتقار والتوغل في الابهام وقيل لشبههما بحرف
الجواب في الاستغناء بهما عن لفظ ما بعدهما وبنيا
على الحركة لما مر وكانت ضمة جبرا باقوى الحركات
لما لحقهما من الوهن بحذف المضاف اليه مع ان معناه

معناه مقصود او ليكمل لهما جميع الحركات لانهما في حال
الاعراب اما مجروران بمن او منصوبان او تنحى الحركة
بنائهما حركة اعرابهما ومثلهما في جميع ما قدمناه اسماء
الجهات وما عطف عليهما مما مر وتسمى هذه الظروف
غايات لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد
ان كانت وسطا تنبيه الحق بهذه الظروف في البناء والاعراب
لفظة غير الواقعة بعد لا او ليس كما في قولهم قبضت
عشرة ليس غير بالضم اى ليس المقبوض غيرها فاضمر اسم
ليس فيها وحذف ما اضيف اليه غير ونوى معناه
فبنيت على الضم لمشاركتها لها في الابهام وتقييد المص
في الاوضح غير بالواقعة بعد ليس يقتضى ان الواقعة
بعد لا لا يثبت لها هذا الحكم كما صرح به في شرح
الشذور وقال في المغنى وقولهم لا غير لحن والظاهر
لا فرق بين المنفية بليس او بلا اذ الحكم ثابت لها
على الامرين كما نص عليه الزمخشرى في المفصل
وابن الحاجب في الكافية وتابعه على ذلك شراح
كلامه ومنهم المحققون وقد سمع وقوع غير بعد لا انشد
ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل قوله شعر
جوابا به تنجو اعتمد فوربنا • لعن عمل اسلفت لا غير تسال
فيعمل به من غيره توقف فما وقع في المغنى وشرح الشذور
لا يلتفت به واشار الى الرابع بقوله وكمن وكم في لزوم السكون

في الاحوال الثلاثة والوقف في من بين ان تكون استفهامية
بمعنى اي عدد او خبرية بمعنى عدد كثير وبنيت من
في الجميع لشبهها بالحرف في الوضع او في المعنى ولما كان تاخير
للسكون فيوهم انه خلاف الاصل اشار الى دفع
ذلك التوهم بقوله **وهو اصل البناء** لخفته ولثقل البناء
واستحق بالاصل وهو عدم الحركة فلا يعدل عنه الا لسبب
كالتقاء الساكنين في نحو امس وكون الكلمة على حرف
واحد كبعض المضمرات وكونها عرضة لان يبتدا بها
كلام الابتداء وكونها لها اصل في التمكن كاول وشبهها
بالمعرب كضرب فانه شابه المضارع في وقوعه صفة
وصلة وشرطا وخبرا وحالا ومن اجل ان الاصل في
البناء السكون دخل في الكلم الثلاث كهل وقم وكم ولما
كان الفتح اقرب الحركات الى السكون لحصوله بادنى
فتح الفم دخل ايضا في الكلم الثلاث كسوف وقام واين
ولما كان الكسر والضم ثقيلين اختصا بالحرف والاسم
لخفتهما دون الفعل لثقله **واما الفعل** وهو ما دل على معنى
في نفسه واقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا
فثلاثة اقسام عند جمهور البصريين وقسمان
عند الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بناء
على انه مقتطع من المضارع فهو عندهم معرب بلام
الامر فاصل اضرب عندهم لتضرب حذفت اللام

او شرطية او موصولة او نكرة موصوفة ولا يحكم ببنائها تكون استفهاما حينئذ

في ما اذا كانت شرطية او استفهامية وفي الاختيار اذا كانت موصولة او موصوفة وبنيت كم في الحالتين لشبهها الحرف في الوضع او المعنى

10

حذفت اللام تخفيفا واتبع اسم المضارع في المعنى وقوله
وانما كانت الافعال ثلاثة لانحصار الزمان فيها
ذلك لان الفعل الذي هو الحدث اما متقدم على
زمان الاخبار او مقارن له او متاخر عنه فالاول
هو الماضي والثاني الحال والثالث
الاستقبال وقال ابن الخباز الدليل على
ان الازمنة ثلاثة قوله تعالى ما بين ايدينا
وما خلفنا وما بين ذلك وقال زهير
واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني
عن علم ما في غد عمي **ماض** وهو ما دل على
حدث وزمان انقضى وسمي ماضيا باعتبار
زمانه المستفاد منه وقدمه على فعل الامر
لانه جار على الاصل اذ هو متفق على بنائه
وكان علامته قبول تاء وقدمهما على المضارع
لانهما قد يكونان مجردين والمضارع لا يكون الا بالزيادة
والمجرد مقدم على المزيد وعكس في الاوضح فقدم
المضارع لانه لما شابه الاسم قوي وشرف واخر الما
ضي لتاخره في الوجود لانه مسبوق بالحال والا
ستقبال ولزم على هذا توسط الامر **ويعرف** اي يتميز
عن قسيميه **بتاء التانيث** الدالة على تانيث
فاعله وتلحقه متصرفا كان او جامدا الا افعل التعجب

وحبذا في المدح والافعال الا الاستثناء ونعم في قولهم
نعم العبد وما يقرب ذلك في كونها افعالا ماضية
بان العرب التزمت تذكير فاعله وانما اختصت
التاء به ليفرق بين تاء الافعال وتاء الاسماء ولم
يعكس لئلا يفضي ثقل الحركة الى ثقل الفعل
والتي اخرها الساكنة بالذات وما يعرض لها من تحريكها
العارض كان لالتقائها بساكن فحينئذ تكسر
نحو قالت امرأة العزيز او تضم نحو قوله تعالى
قالت اخرج عليهن ولهذا قال المرادي ولا
المعتد الحركة النقل ولا الحركة التقاء الساكنين
نعم وضمها وخرج بالساكنة المتحركة فانها
تدخل على الاسم كفاطمة وعلى الحرف كربت وثمت الا
ان حركتها في الاسم حركة اعراب وفي الحرف حركة
بناء وقد تكون في الاسم نحو لا حول ولا قوة الا بالله واما
قولهم ربت وثمت بالسكون فعلى قلة حيث دخلتا على الحرف
فلا يرد على الكلام لعدم دلالتها على تانيث الفاعل
بل هي مثل ذلك لتانيث اللفظ والمه وان الكلمة
والتي اخر به تانيث المعنى كما اشار اليه اخو المفاد
عند الاخلاف ولما فرغ من تمييزه شرع في بيان حكمه
فقال ومبناه على الفتح لفظا او تقديرا ثلاثيا كان او رباعيا
او خماسيا او سداسيا ولا يأتي يرتقي ذلك وبني على الحركة لمشابهة

المضارع كالماضي والاسم

والاسم بوقوعه موقعه وخص بالفتحة طلبا للخفة الا
اذا كان مع واو الجماعة فيضم اخره ضمة بناء كضربوا
للمناسبة واما نحو دعوا او اشتروا ففيه اعلال معروف
او كان مع الضمير المرفوع المتحرك فيسكن اخره تسكين
بناء كضربت بتثليث التاء كراهة توالي اربع متحركات
فيما هو كالكلمة الواحدة اذ الفاعل كجزء من فعله
وخرج بالمرفوع المنصوب نحو اكرمك وبالمتحرك الساكن غير
الواو ففي هاتين الحالتين يبنى على الفتح كما اذا تجرد
وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى منه وذهب بعضهم
الى بنائه على الفتح مطلقا واما نحو ضربت وضربوا
فالسكون والضم عارضان اوجبهما ما مر وعليه
المص في الاوضح وعبارة المتن كالشرح توهم ان
الماضي مع واو الجماعة مبني على الضم وليس كذلك
فقد صرحوا عند الكلام على القاب البناء ان
الضم لا يدخل الفعل كالكسر وقد مر ذلك ومنه اي الماضي
نعم وبئس لقبولهما التاء المذكورة ففي الحديث من
توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت وفيه ايضا واعوذ بك
من الخيانة فانها بئست البطانة وكذا عسى
وليس لقبولهما التاء ايضا نحو عست هند ان تفلح
وليست مفلحة ولاتصالهما بضمائر الرفع نحو ليسوا
سواء لست عليهم بوكيل فهل عسيتم ان توليتم والحكم

على هذه الرواية بالفعلية انما هو **في القول الاصح** اي الصحيح
وقيل ان نعم وبئس اسمان لدخول حرف الجر عليهما في قولهم
ما هي بنعم الولد ونعم السير على بئس العير واجيب
بان مدخول حرف الجر محذوف اي بولد مقول فيه نعم الولد
وعلى عير مقول فيه بئس العير وسياتي الكلام في باب
الفاعل على اعراب مرفوعهما على هذا القول وقيل
ان عسى وليس حرفان الاول حرف ترج كلعل والثاني حرف
نفي كما النافية لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ولعدم
افادة معناهما متوقفة على غيرهما كما هي الحروف
واجيب بمنع الاول ولو سلم فعدم دلالتهما على ذلك
عارض وبان توقف افادة معناهما على ذكر المتعلق
بعدهما انما هو لشبههما بالحرف في عدم التصرف فلما
شابهاه اعطيا حكمه في التوقف المذكور اذ بعض
الكلمات قد يعطى بعض احكام ما يشبهها كالمضارع
واشار الى القسم الثالث من اقسام الفعل بقوله **وامر** وهو
مستقبل ابدا اذ المقصود به حصول ما لم يحصل او دوام
ما حصل **ويعرف** اي يميز عن قسيميه **بدلالته على
الطلب** اي بنفسه لا بانضمام غيره ليخرج نحو لا
يضرب فان الدلالة على الطلب وان فهمت منه
فهي بواسطة حرف النهي الذي هو طلب الترك
ولا بد **مع** ذلك من **قبول ياء المخاطبة** نحو كلي

كلي واشربي وقري عينا او نون التوكيد كاقبلن
والمراد بياء المخاطبة ياء الفاعلة وهي اسم مضمر
عند سيبويه والجمهور فلو دلت كلمة على الطلب
ولم تقبل الياء او النون فهي اسم فعل كنزال او مصدر
كضربا زيدا او حرف نحو كلا بمعنى انته او قبلتها
ولكن لم تدل على الطلب فهي فعل مضارع نحو ليسجنن
وليكونا او فعل تعجب نحو احسن بزيد فانه ليس
امرا على الاصح بل على صورته وانما قال ياء المخاطبة
ولم يقل ياء المتكلم لان هذه تكون في الاسم والفعل
والحرف نحو ابي اخي فاكرمني ولما فرغ من تمييزه
شرع في بيان حكمه فقال **وبناؤه على السكون**
اذا كان صحيح الاخر ولم يتصل به ضمير تثنية ولا
ضمير جمع ولا ضمير المؤنثة المخاطبة **كاضرب**
وانطلق واستخرج اذ مضارعه يجزم بالسكون
والمعتل وهو ما اخره واو او الف او ياء **فعلى حذف
اخره** بناؤه وهو حرف العلة لكن بشرط ان لا
يتصل به ما تقدم او نون النسوة **كاغز واخش
وارم** اذ مضارعه يجزم بحذف اخره فاغز مبني
على حذف الواو واخش على حذف الالف وارم
على حذف الياء لان مضارعهن مثلهن **و**النحو
قوموا مما اتصل به ضمير الجماعة **و**نحو **قومي** مما اتصل

ونحو اضربا مما هو صحيح الاخر واتصل به
ضمير تثنية ونحو ج

به ضميره المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون بناؤه اذ
مضارعه المتصل به ذلك يجزم بحذفها ومثله في البناء
المذكور المعتل المتصل به ذلك نحو اغزوا واغزي وارمي
وان اتصل بالمعتل نون النسوة بني على السكون نحو اغزون
وارمين واخشين كالصحيح المتصلة به النون المذكورة
نحو قمن واقعدن واعلم ان المصنف لو قال كما في الاوضح
وبناؤه على ما يجزم به مضارعه لكان احسن لكنه
لما ذكر ان للماضي ثلاثة احوال اراد ان يذكر بالتنصيص
ان للامر كذلك ومنه اي من فعل الامر هلم في لغة
بني تميم الملحقين بها الضماير بحسب من هي مسندة
اليه نحو هلم يا زيد وهلمي يا هند وهلما يا زيدان
وهلموا يا زيدون
وهلممن يا هندات واما اهل الحجاز فهي عندهم اسم
فعل لازم طريقة واحدة ولا يختلف بحسب من هي
مسندة اليه وبلغتهم جاء التنزيل نحو قل هلم شهداءكم
والقائلين لاخوانهم هلم الينا وكذا هات بكسر التاء
ما لم يتصل به ضمير جماعة المذكورين فيضم نحو هاتوا وتعال
بفتح اللام لا غير في الاصح اي الصحيح لدلالتهما على الطلب
وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة كهاتي وتعالي فان امرت
بهما مذكرا كان بناؤهما على حذف حرف العلة فتقول
هات وتعال كادع واخش وان امرت بهما مؤنثا كان
بناؤهما على حذف النون فتقول هاتي وتعالي كارمي واخشي

واخشي اذ بناء الامر على ما يجزم به مضارعه وقيل
انهما اسما فعلين واشار الى القسم الثالث بقوله ومضارع
وهو ما دل وضعا على حدث وزمان غير منقض حاضرا
كان او مستقبلا وسمي مضارعا من المضارعة وهي
المشابهة لمشابهته الاسم في ان كلا منهما يطرا عليه
بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة
واحدة وقضية ذلك الاشتراك في الاعراب
لكن لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا
يميزها الا الاعراب وعلى المضارع يميزها غيره
ايضا كان الاسم اشد احتياجا الى الاعراب
من المضارع فجعل الاعراب اصلا فيه فرعا في المضارع
وما قيل من ان العلة في التسمية مشابهته للاسم
في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان
على حركات اسم الفاعل وسكناته فرده ابن
مالك في شرح التسهيل ويعرف اي يتميز عن قسيميه
بلم اي بدخولها عليه نحو لم يلد ولم يولد وما يميزه ايضا
دخول حرف التنفيس عليه كسوف وكذا دخول لام
ولا الطلبيتين وانما اقتصر المصنف على لم كابن مالك في
الفيته لان لها امتزاجا بالفعل بتغيير معناه الى الماضي
حتى صارت كجزء منه قاله الرضي وافتتاحه بالرفع
على الابتداء كما هو قضية كلامه في الشرح يكون بحرف

واحد زايد من احرف نايت اى بعدت او انيت اى ادركت
نحو قولك نقدم واقوم ويقوم زيد وتقوم يا عمرو ولم
يذكر هذه الاحرف ليعرف بها المضارع لوجودها فى
اول الماضى وانما ذكره تمهيدا الحكم الذى بعده كما سياتى
ومن النحاة من جعل افتتاحه باحدها من علاماته ايضا
وهو ظاهر كلام المص بل قيل ان التمييز بها اولى من
التمييز بلم لعدم انفكاكها عنه ولا نقض لها به والتنصيص
على جميع امثلته بخلاف لم وعليها اقتصر ابن مالك
فى التسهيل وعليه فيشترط فى الهمزة ان تكون للمتكلم
وحده وفى النون ان تكون للمتكلم ومن معه او للمعظم
نفسه والواوعاء وفى الياء ان تكون للغايب المذكر
مطلقا او لجمع الغايبات وفى التاء ان تكون للمخاطب
مطلقا او للغايبة او للغايبتين وبهذا يظهر ان
التعبير بانيت انسب بالنسبة التضعيفية من
التعبير من تعبيره بنايت والحكم الذى اشرنا اليه
فيما مر هو قوله ويضم اوله اى المضارع اى الحرف
المفتتح به ان كان ماضيه رباعيا سواء كان كل
حروفه اصلا كيدحرج اذ ماضيه دحرج ام
بعضها زايدا كيجيب ويكرم اذ ماضيهما اجاب واكرم
والهمزة فيهما زايدة لان وزنهما افعل ويفتح اوله فى
غيره اى غير المضارع الذى ماضيه رباعى بان

بان كان ماضيه ثلاثيا كيضرب ولا يكون الا اصلى الحروف
او خماسيا او سداسيا كينطلق ويستخرج اذ ماضيهما
انطلق واستخرج ولا يكونان الا مزيدا فيهما ومن الخماسى
نحو خصم وقتل فان اصلهما اختصم واقتتل ادغمت التاء
فيما بعدها وحذفت الهمزة ولهذا افتتح حرف المضارع
منهما ويستثنى من كلامه نحو اخال فان الهمزة منه مكسورة
على الافصح وكذا نحو اهريق واسطيع فان الهمزة
فيهما مضمومة مع ان ماضيهما اهراق واسطاع
ليس برباعى وقد يقال بانهما من الشواذ فلا استثناء
وبان الهاء والسين زايدتان على خلاف القياس
فكانهما على اربعة احرف تقديرا او سكن اخره
تسكين بناء على الاصح ان كان مع نون النسوة نحو
والمطلقات يتربصن والا ان يعفون وبنى الفعل
معها لرجوعه الى الاصل من بناء الفعل لفوات
شبهه بالاسم المقتضى لاعرابه باتصاله بالنون التى لا
تتصل الا بالفعل وبنى على السكون لانه الاصل فى البناء
كالماضى وحملا على الماضى المتصل بها واذا دخل عليه
عامل نحو لم يضربن ولن تضربن لم يؤثر فيه لفظا
والى ذلك اشار بعضهم ملغزا حيث قال شعر
وما ناصب للفعل او جازم له ... ولا حكم للاعراب فيه شاهد
بوزن يفعلن يفتلن والاول فيه لزوم الكلمة لا ضميره

الجماعة والنون ضمير النسوة لان نون الرفع بخلاف نحو الرجال
يعفون فان الواو فيه ضمير الجماعة ولام الكلمة محذوفة
والنون علامة الرفع والفعل معها معرب واصله يعفوون
بواوين اولاهما لام الكلمة فاستثقلت الضمة على الواو
قبلها ضمة فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو
الاولى فبقي يعفون على وزن يفعون وخصت بالحذف
لانها جزء كلمة ولانها اخر الفعل ولانها لا تدل على معنى
بخلاف الثانية ولذلك حذفوا لام الكلمة نحو قاض
وغاز دون التنوين لانه كلمة مستقلة ولا يوصف
بانه اخر وجيء به لمعنى ولما يسكن مع نون النسوة يسكن
مع نون الذكور كقوله ٭ وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِيْنَ بُجْرَ الحَقَائِبِ
فلو عبر بنون الجمع لكان اولى وليصدق عموم قوله فيما
بعد ويعرب فيما عدا ذلك **ويفتح** اخره فتحة بناء ان
كان **مع نون التوكيد** خفيفة كانت او ثقيلة
المباشرة وهي المتصلة به من غير حاجز **لفظا وتقديرا**
هذا مذهب الجمهور وبه جزم ابن مالك وعلة البناء
عندهم تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل لو
فصل بين الفعل والنون فاصل لم يحكم ببنائه لانهم
لا يركبون ثلاثة اشياء فيجعلونها كشيء واحد ومعنى
مباشرتها له تقديرا ان لا ينوى هناك فاصل
وذهب قوم الى البناء مطلقا لان النون لما حققت

الحقته اكدت فيه الفعلية وردته الى اصله من البناء
وذهب جمع الى الاعراب مطلقا والاصح الاول ولم يقيد
نون النسوة بما قيد به نون التوكيد لانها لا تكون
الا مباشرة بخلاف المؤكدة فانها قد تكون مباشرة
نحو لينبذن بالبناء للمفعول وقد لا تكون كما سياتي
ويعرب المضارع **فيما عدا ذلك** المتقدم وهو ما اذا
عري من النونين **نحو يقوم زيد** وما اذا لم تباشره
نون التوكيد لفظا او تقديرا وان اتصلت به لفظا
بان فصل بينه وبينها فاصل حسيا كان او مقدرا
فالاول نحو ولا تتبعان اصله قبل التوكيد والنهي
تتبعان بتخفيف نون الرفع فدخل الجازم فحذف
نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان
الالف والنون المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا
يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها
فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة
بعد الالف **لتبلون** مضارع بلى يبلى مبني للمجهول
مسند لجماعة الذكور واصله قبل التوكيد لتبلوون
بواوين اولاهما لام الكلمة تحركت حرف العلة
وانفتح ما قبله فقلبت الفا ثم حذف لالتقاء
الساكنين فصار لَتُبْلَوْنَ ثم اكد بالثقيلة فاجتمع
ثلاث نونات فحذفت نون الرفع لاستثقال توالي

الامثال فالتقى ساكنان الواو التي هي نايب فاعل والنون
المدغمة وتعذر حذف احدهما فحركت الواو بحركة مجانسة
لها وهي الضمة لتدل على المحذوف فصار لتبلون على وزن
لتفعون **فاما ترين** اصله قبل التوكيد ترايين نقلت
حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذفت الهمزة فصار تريين
بفتح الراء وكسر الياء الاولى واسكان الثانية فتحركت
الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ثم حذفت لالتقاء
الساكنين فصار ترين ثم دخل الجازم فحذف نون الرفع
ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان ياء المخاطبة
والنون المدغمة فحركت الياء بحركة مجانسة لها لتدل
على المحذوف فصار ترين على وزن تفين والثاني
نحو **ولا يصدنك** اصله قبل التوكيد يصدونك
فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون فالتقى
ساكنان الواو والنون المدغمة فحذفت الواو
لاعتلالها ولوجود الضمة الدالة عليها وقوله
في الشرح اصله قبل دخول الجازم يصدونك فلما دخل
الجازم حذف نون الرفع انما ياتي على شذوذ وهو تاكيد
الفعل الخالي عن الطلب وقد تبين مما قررنا ان الفعل
في هذه الامثلة ما عدا الثالث منها معرب لفظا
اذ الاعراب فيها ظاهر اذ هو بحذف النون جزما
كما وقع في الايضاح من انه معرب في الاول والثالث

والثالث تقديرا كالثاني وهو لتبلون سهو وانما
لم يبن فيها على الصحيح لانتفاء تركبه لانهم لو ركبوا
ثلاثة اشياء فيجعلونها كشيء واحد والضابط في
ذلك ان ما كان من المضارع رفعه بالضمة اذا اكد
بالنون يبنى على الفتح لفظا او تقديرا لعدم مباشرتها
له وانما بني مع عدم مباشرتها في نحو هل تقضين يا
هند ان لوجود المقتضي لبنائه وهو ظاهر وانما
قدم المصنف حالة بنائه على اعرابه لان الاصل فيه
والله اعلم **واما الحرف** وهو ما دل على معنى في
غيره فقط **فيعرف** اي يتميز عن قسيميه **بانه
لا يقبل شيئا من علامات الاسم** المتقدمة
ولا غيرها ثم فرع يمتنع كونه واحدا منهما فتعين كونه حرفا
اذ لا يخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء **نحو هل**
من حروف الاستفهام وتدخل على الجملتين
الاسمية والفعلية حيث لم يكن في حيزها فعل اما اذا كان
فتختص بالفعل ولا منافاة بين ما ذكره ههنا
وبين قولهم في باب الاشتغال من انه يجب النصب
اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كهل والعلة
في ذلك ما قاله الرضي وغيره من ان اصلها
ان تكون بمعنى قد كما في هل اتى على الانسان
وقد مختصة بالفعل فكذا هل لكنها لما انطلقت على

همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن قد في ه
اختصاصها بالفعل فاختصت به فيما اذا كان في
حينها لانها اذا رات في حينها تذكرت عهدها بالحمى
وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض
بافتراق الاسم بينهما واذا لم تره في حينها تسلت عنه
ذاهلة **وبل** من حروف العطف ومعناها الاضراب
والحرف **فليس منه مهما** لعود الضمير عليها في نحو مهما
تاتنا به من اية والضمير لا يعود الا على الاسماء ه
وقيل انه حرف **ولا اذما** بل هي ظرف زمان بمنزلة
متى فاذا قلت اذما تقم اقم فمعناه متى تقم اقم ويدل
على اسميتها انها كانت قبل دخول ما اسما ح
والاصل بقاء الشيء على ما كان عليه وقيل انها حرف
بمنزلة ان الشرطية وان المعنى في المثال ان تقم اقم
وهو الاصح كما في الاوضح واجيب عما تقدم بان اذ كما
قد سلبت منها معناها الاصلي بعد دخول ما بدليل
انها كانت للماضي فصارت للمستقبل واستعملت
مع ما الزائدة استعمال ان فكانت حرفا وفي الشرح
وفيه نظر قلت لعل وجه النظر انه لا يلزم من تغيير
زمانها انسلاخها عن الاسمية الى الحرفية بدليل
ان المضارع موضوع للحال اوله وللاستقبال واذا
دخلت عليه لم تقلب معناه الى المضي ولم يخرج لفظه

قوله وبل من حروف العطف ومعناها الاضراب [illegible] والمعنى بعد [illegible] [illegible] اولا واثبات [illegible] [illegible]

لفظه عن كونه مضارعا **بل منه ما المصدرية** وهي ه
المنسبكة مع ما بعدها بمصدر نحو ودوا ما عنتم اي عنتكم
وقيل انها اسم **ولما الرابطة** اي لوجود شيء لشيء
وهي عند سيبويه حرف وجود لوجود وقيل انها
ظرف فقال ابن جني بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى
اذ وفيه معنى الشرط واستظهره المصنف في المغني ه
وعلله بانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجمل كما هو
شان اذ وعليه فعاملها جوابها ورد بانها اجيبت
بما النافية واذا الفجائية وما بعدهما لا يعمل فيما قبلها
رع ولا خلاف بينهم ان لما النافية حرف وتختص بالمضارع
وكذا لما الايجابية الا انها تدخل على الجملة
الاسمية وعلى الماضي لفظا لا معنى كما صرح به في
المغني والحكم على مهما واذما بالاسمية وعلى ما
ولما بالحرفية انما هو **على الاصح** من القولين ه
فيهما وقد مر ان الاصح في اذما انها حرف فقوله
على الاصح منظور فيه بالنسبة اليها وما حكاه من
الخلاف في ما المصدرية حكاه غيره وحكى ابن ه
خروف الاتفاق على حرفيتها ورد من نقل فيها
خلافا قال في المغني والصواب مع ناقل الخلاف
فقد صرح الاخفش وابو بكر باسميتها واعلم
ان الحروف ستة انواع احدها ما لا يختص بالاسماء

ولا بالافعال بل يدخل على كل منهما ولا يعمل كهل الثاني ما
يختص بها ولكنه يعمل كالاحرف المشبهة بليس الثالث
ما يختص بالاسماء ويعمل فيها الجر كفي او النصب
والرفع كان واخواتها الرابع ما يختص بالاسماء
ولا يعمل فيها كلام التعريف الخامس ما يختص بالافعال
ويعمل فيها الجزم كلم او النصب كلن السادس ما يختص
بالافعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف **وجميع
الحروف مبنية** باجماع لا حظ لها في الاعراب
لانها لا تتصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني
التركيبية ما يحتاج معه الى الاعراب ثم منها ما
هو مبني على السكون كقد ولم وما هو على الفتح كان
وليت وما هو على الكسر كلام الجر وبايه وما هو على
الضم كمنذ في لغة من جر بها وقد تقدم ان الاصل
في البناء السكون لما مر فاذا جاء شيء مما الاصل
فيه البناء مبنيا فلا يسال عن سبب بنايه لمجيئه
على اصله ثم ان جاء مبنيا على السكون فلا
يسال ايضا عن سبب بنايه عليه لمجيئه على
اصله او على حركة فيسئل عنه سؤالان لم عدل
الى الحركة ولم كانت الحركة كذا وان جاء شيء
مما الاصل فيه الاعراب مبنيا على السكون
سئل عنه سؤال واحد لم بني او على حركة سئل

عنه ثلاثة اسئلة لم بني ولم عدل الى الحركة ولم
كانت الحركة فيه كذا **والكلام** لغة عبارة عن القول
وما كان مكتفيا بنفسه كذا في القاموس واصطلاحا
لفظ اي ملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق وهو في الاصل
مصدر بمعنى الرمي ثم خص بالرمي من الفم ثم اطلق
عليه من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول
وقد مر تعريفه ولو عبر بالقول هنا كما في الكلمة
لكان اولى لما مر وخرج به ما ليس بلفظ كالخط
والاشارة وشبههما وان كان مفيدا افادة لا يسمى
كلاما اصطلاحا وصح الاخراج وان كان جنسا
لما مر **مفيد** اي دال على معنى يحسن السكوت من
المتكلم عليه بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء
آخر لان الفائدة التامة اي التركيبية لا الفائدة
التي هي الافرادية هي غير معتد بها في نظرهم
وخرج به ما لا فائدة فيه كالمركب الاضافي
والمزجي والاسنادي المسمى به كبرق نحره وخرج
فيه ما لا يجهل معناه كالسماء فوقنا والارض
تحتنا الا ان يراد بالمفيد المفيد بالفعل فلا يسمى كلاما
وعليه جرى بعضهم واقتصر هنا على ذكر المفيد
كما في الاوضح مغن عن ذكر المركب اذ المفيد
بالمعنى المذكور مستلزم التركيب واعتبر بعضهم في

قوله [illegible] اي ما دل على معنى يحسن السكوت عليه [illegible]

قوله [illegible] حيث وقعت فيه النسبة [illegible]

الكلام القصد ليخرج كلام النايم ونحوه فانه عار من
القصد وجرى عليه في المغني والشذور واسقطه قوم
لعدم اعتباره عندهم وصححه ابو حيان وتبعهم
المصنف هنا وفي الاوضح ومافي قيل في الاعتذار عن
المصنف في عدم ذكره من ان المفيد يستلزمه اذ حسن
سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم
به ففيه مسلم ولا سلم فيكون قوله في المغني وغيره
مقصودا استدراكا الا ان يقال انه من قبيل التصريح
بما علم التزاما واعلم ان بين اللفظ والافادة
عموما وخصوصا من وجه لصدقهما على قام
زيد ونحوه وانفراد اللفظ بصدقه على المفرد
والافادة بصدقها على الاشارة والعقود التي
يتالف منها الكلام ستة اسمان فعل او اسم فعل
واسمان فعل وثلاثة اسماء فعل او اربعة اسماء
جملة الشرط وجوابه او القسم وجوابه او خبر ان
احتمل الصدق والكذب والا فالانشاء والاصح
انحصاره فيهما وان الجملة اعم منه **واقل ائتلافه**
عند النحاة خبرا كان او انشاء **من اسمين** حقيقة
كهذا زيد او حكما **كزيد قايم** فان الوصف مع مرفوعه
المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل انه لا يبرز
مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر

المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل انه لا يبرز مع التثنية
والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فسقط ما
قيل ان زيد اقايم ثلاثة اسماء لا اسمان فقط اه مص
كذا قيل فليتامل **او من فعل واسم كقام زيد** ونعم
العبد ولا يشترط في جزئي الكلام ان يتلفظ بهما
معا كما مثل به بل يتلفظ باحدهما دون الاخر
كاستقم وقد لا يتلفظ بهما معا كالمقدر بعد نعم في جواب
من قال اقام زيد اذ الكلام هو المقدر بعدها على
الصحيح والتاليف وقوع الالفة بين الجزئين فهو
اخص من التركيب اذ هو ضم كلمة الى اخرى فالتعبير
بكل مولف مركب ولا عكس بالمعنى اللغوي **فصل**
عقده لانواع الاعراب وعلاماته وقد تقدم
معنى الاعراب لغة واصطلاحا **وانواع الاعراب**
الذي هو جنس لها عند النحاة **اربعة** بالاستقراء
وهي **رفع** بحركة او حرف **ونصب** بذلك اي المذكور
له محذوف وكلاهما يوجد **في** المعرب من **اسم وفعل**
فالرفع فيهما **نحو زيد يقوم و**النصب فيهما **ان
زيدا لن يقوم وجر** بحركة او حرف ولا يوجد الا
في الاسم لخفته ولان كل مجرور مخبر عنه في المعنى
والمخبر عنه لا يكون الا اسما **نحو** مررت **بزيد**
فزيد في المعنى مخبر عنه بانه ممرور به **وجزم** بسكون

او حذف ولا يوجد الا في فعل وذلك نحو لم يقم لثقله ولكون
الجزم فيه كالعوض من الجر لما فاته من المشاركة
فيه فيحصل لكل من مشتقي الاعراب ثلاثة اوجه
من الاعراب وقيل انما اختص به لانه لو دخل الاسم
لادى وجوده الى عدمه وما ادى وجوده الى عدمه
كان باطلا وذلك ان المنون من الاسماء ان جزم
التقى فيه ساكنان الحرف المجزوم والتنوين فيحرك
الساكن الاول فيؤدي وجود الجزم الى عدمه وغير
المنون محمول عليه وقدم الرفع لعدم استغناء الكلام
عنه كجاء زيد ثم النصب لاشتراك الاسم والفعل
فيه ولان عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة
فيكون معموله اصلا بالنسبة للمجرور ثم الجر لاختصاصه
بالاشرف وكون الحركات انواع الاعراب
جارية على مذهب البصريين من ان الاعراب
ما اختلف به آخر المعرب على ما هو مذهب الكوفيين
[illegible]
وعبر بالانواع دون الالقاب المعبر بها
بعضهم لان الاعراب عنده لفظي ولان من
حق اللقب ان يصدق على الملقب به كان يقال
الاعراب الرفع وكذا البواقي وهو ممتنع لاستلزامه
حمل الاخص على الاعم ولهذه الانواع الاربعة
علامات اصول وعلامات فروع نائبة عنها اشار

واشار الى الاول بقوله فيرفع اي الكلمة المعرب من اسم وفعل
بضمة وينصب اي المنصوب منها بفتحة ويجر اي المجرور
من اسم بكسرة ويجزم اي المجزوم من فعل بحذف حركة
فالضمة علم ومسماه الرفع وكذا البواقي وقدم امثلتها لان هذا
هو الاصل لان الاعراب بالحركات والسكون اصل
للاعراب بالحروف والحذف اذ لا يعدل عنها الا عند تعذر
وخرج عن ذلك الاصل باعتبار المحل او النايب سبعة
ابواب اعربت بغير ما ذكر وتسمى ابواب النيابة لان الاعراب
الواقع فيها نايب عن الاصل ووجه انحصارها في سبعة
ان النايب فيها اما حرف عن حركة وهو باب الاسماء
الستة وباب المثنى وباب جمع المذكر السالم او حركة
عن حركة وهو باب الجمع بالالف والتاء وباب ما لا ينصرف
او حرف عن حركة او حذف عن حركة او سكون وهو
باب الامثلة الخمسة او حذف حرف فقط عن سكون
وهو باب الفعل المعتل وقدم الاسماء الستة لكونها مفردة
والمفرد سابق على المثنى والمجموع واتبعه بالمثنى لكونه
يليه ثم اتى بجمع المذكر السالم قبل جمع المؤنث السالم لشرف
المذكر ثم بما لا ينصرف لشبهه بالفعل ثم بالامثلة الخمسة
قبل الفعل المعتل لصحة آخرها في غالب الاحوال لكن كان
الاولى ان يبدا بما ناب فيه حركة عن حركة كما في التسهيل
والشذور لان ذلك اقرب الى الاصل وحيث بدا بالاسماء

[illegible]

الستة فكان ينبغي أن يثني بالأول لكونه مفردا وأن لزم
منه الفصل بين ما يعرب بالحرف بما يعرب بالحركة إذا اتفقه ر
هذا فقوله الأول الأسماء الستة وما عطف عليها من المثنى
وغيره مما سيأتي منصوب على الاستثناء مما قبله وهذا
هو الباب الأول ما خرج عن الأصل وهي أبوه وأخوه وحموه
وفوه وهنوه وذو مال أي صاحبه وبعضهم عدها خمسة
بنقص الهن منكرا جوازا تمامه كما سيجيء والأسماء هذه
الستة علم بالغلبة على هذه الأمثلة كلفظي العبادلة
والعشرة بالنسبة إلى الصحابة رضي الله عنهم وإن أطلقت
على غيرها فتوسع والحم أقارب الزوج أبا كان أو أخا
أو غيرهما فلهذا أتى الضمير وقد يطلق على أقارب الزوجة
والهن اسم يكنى به عن أسماء الأجناس وقيل مختص بما
يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة ومثل ذو مال
أي المضاف إلى اسم جنس ظاهر نحو المضاف إلى علم نحو
أنا ذو بكة أو وصف نحو وفوق كل ذي علم عليم أو جملة
نحو اذهب بذي تسلم فلو قال كما في العمدة وذو المعرب
لكان أحسن والتقييد بالمعرب لإخراج ذو الطائية
فإن المشهور بناؤها وقد تعرب فتجري مجرى ذي
المعرب كما قال ابن مالك فالأسماء الستة ترفع
بالواو نيابة عن الضمة نحو وأبونا شيخ كبير وتنصب
بالألف نيابة عن الفتحة نحو إن أبانا لفي ضلال مبين

[illegible]

مبين وتجر بالياء نيابة عن الكسرة نحو ارجعوا إلى أبيكم
ولإعرابها بهذه الأحرف شروط أربعة أن تكون
مفردة فلو ثنيت أو جمعت أعربت إعراب المثنى
وكذا المجموع الذي جمعته فإن كان جمع تكسير أعربت بالحركات
ظاهرة كآباء وإن كان جمع تصحيح لمذكر أعربت بالحروف
ولا يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم وأن تكون
مكبرة فلو صغرت أعربت بحركات ظاهرة وأن
تكون مضافة لغير ياء المتكلم ولو تقديرا كقوله خالط
من سلمى خياشيم وفا أي خياشيمها وفاها فلو أضيفت
إلى الياء أعربت على الأصح بحركات مقدرة وكلها
تضاف إلى الياء إلا ذو وأن تكون غير منسوب إليها
فلو نسب إليها كانت معربة بالحركات نبه عليه ابن
ط الصائغ والهوادي وغيرهما وهو مستغنى عنه باشتراط
الإضافة فإذا انتفت هذه الشروط أعربت
بالحروف واستغنى عن التصريح بذكر ما فيها لنطقه بها
كذلك كما استغنى عن تقييد ذو بمعنى صاحب وفو بالخلو
من الميم فإن لم يخل منها أعربت بحركات ظاهرة
مع تضعيف ميمه فيه ودونه منقوصا بحركات مقدرة
مقصورا كعصى وللأم تثليث فائه قصرا ونقصا
واتباعها الميم فهذه عشر لغات أفصحها الفتح
فائه منقوصا واقتصر في التسهيل على تسع وإنما أعربت

فقصر ابتدا ... مع السنة جهتين تسعة ٢

بالحروف لان الحروف وان كانت فروعا عن الحركات الا انها
اقوى منها لان كل حرف علة كحركتين فكره استبداد المثنى
والمجموع الصحيحين عن المفرد بالاعراب بالاقوى فالحقوا
هذه الاسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في اللغة انواع
الاعراب بالاصل وهو الحركات وبالاقوى وهو الحروف الحركة
وخصوا هذه الاسماء لما بينها وبين المثنى والمجموع في ان
اخرها حرف علة يصلح للاعراب وفي شمله ام كل
منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا
ما ذكر بحال الاضافة لتظهر تلك اللوازم الزائدة فتتقوى
المشابهة وفضلت على المثنى والمجموع باستيفاء الحروف
الثلاثة لاصالتها بالافراد وما تقدم من اعرابها
بالحروف هو المشهور من اقوال عشرة ورد بان الاعراب
زائد على الكلمة فيؤدي الى بقاء فيك وذي مال على
حرف واحد ولا نظير لذلك واجيب بانه لا محذور
في جعل الاعراب حرفا من نفس الكلمة اذا اصلح
له كما جعلوه في المثنى والمجموع من نفسها وهو علامة
التثنية والجمع وقيل انها معربة بحركات مقدرة
على حرف العلة كما في المقصور واتبع فيها ما قبل الاخر
للاخر رفعا ونصبا وجرا وهو مذهب الجمهور وصححه
جماعة منهم المصنف وابن مالك ورجحه بان الاصل في الاعراب
ان يكون بحركة ظاهرة او مقدرة فاذا امكن التقدير مع

22

مع وجود النظير لم يعدل عنه وقد امكن في هذه ووجه
بغير ذلك مما يطول ايراده ثم تعقبه **والافصح استعمالهن**
مضافا **كغد** اي منقوصا معربا بحركات ظاهرة كاعراب
غد ونحوه مما حذف لامه اعتباطا وجعل الاعراب على
عينه كهذا هنك مثلا افصح من هذا هنوك ومنه الحديث
من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا
تكنوا واعلم ان لغة النقص مع كونها اكثر استعمالا هي
افصح قياسا لان ما كان ناقصا في الافراد فحقه
ان يبقى على نقصه في الاضافة كما في يد لما حذفت
لامها في الافراد وجعل الاعراب على ما قبل اللام
استصحبوا ذلك حال الاضافة فاعربت بالحركات
قاله في التذكرة وفي كلامه هنا اشارة الى اعرابه
بالحروف لغة قليلة وهو كذلك ولقلتها وكونها
غير مشهورة لم يطلع عليها الفراء والزجاجي
فادعيا ان المعرب بالحروف خمسة اشياء لا ستة
وكثير من النحاة يذكره مع هذه الاسماء ولم
ينبهوا على قلة اعرابه بالحروف فيتوهم ذلك
مساواته لهن قال ابن مالك ومن لم ينبه على
قلته فليس بمصيب وان حظي من الفضل باوفر
نصيب ولا يخفى ان المراد بالنقص هنا النقص اللغوي
اي حذف الاخر وجعل ما قبله اخرا ولا يختص بالهن

بل يجوز نقلة في الاب والاخ والحم ومنه قوله ش

بابه اقتدى عدي في الكرم ۰ ومن يشابه ابه فما ظلم

وحكى ابو زيد جاني اخك والزنة بهذا اخاك فدل ذلك

على انه لغة لا ضرورة ويجوز في الاب وتاليبه ايضا النقص

وهو التزام الالف مطلقا في احوالها وهو اشهر فيها

من النقص كقوله ۰ ان اباها واباا اباها ۰ وقول بعضهم مكره

اخاك لا بطل وحكى عن الاصمعي انه يقال للمراة هنات والا

المثنى وهو ما دل على اثنين واغنى عن المتعاطفين كالزيدان

اصله زيد وزيد فعدل لاعنه كراهة التطويل والتكرار

والمراد بالمتعاطفين المتفقان في اللفظ بدليل اشتراطهم

في التثنية اتفاق اللفظ فسقط ما قيل ان هذا الحد

غير مانع لشموله نحو العمرين ويشترط في كل ما يثنى ثمانية

شروط وهي الافراد والاعراب وعدم التركيب

والتنكير واتفاق اللفظ واتفاق المعنى ووجود ثان

له في الخارج وان لا يستغني عن تثنيته غيره بتثنيته ٥

فاذا توفرت هذه الشروط فيه فع ح بالالف نيابة

عن الضمة كجاء الزيدان ويقال فيه مثنى حقيقة والا

جمع المذكر السالم بنصب الميم وعطفه على ما قبله قبل

انتهاء الكلام على المثنى لجمعهما في حالتي الجر والنصب

لاشتراكهما فيهما محافظة على الاختصار وتفننا في

العبادة وهو ما دل على اكثر من اثنين مع سلامة بناء

قال النووي جمعا دعوا شاعر لم يحل على ما ليس من شانه وقيل اول من قاله عمرو ابن العاص لما عزم عليه معاوية ان يخرج الى مبارزة علي رضي الله عنهم فلما التقيا قال عمرو مكره اخاك لا بطل وذكر للاستعطاف اخاك مبتدا موخر مرفوع بضمة مقدرة ولا يجوز ان يكون مكره مبتدا لانه نكرة ولا يجوز ان يكون معطوف على مكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز ان يكون ان يكون مكره مبتدا واخاك نائب عن الفاعل سد مسد الخبر لعدم اعتماده على النفي او الاستفهام عند جمهور البصريين واجازه الا خفش والكوفيين

مفرده ويشترط فيه ما اشترط في المثنى وزيادة

على ذلك ان يكون مفرده علما لمذكر عاقل خاليا من تاء

التانيث المغايرة للتاء عدة ونية علمين او صفة لمذكر

عاقل خالية من تاء التانيث قابلة لها او دالة على

التفضيل فلا يجمع هذا الجمع نحو رجل وزينب وواشق وطلحة

وسيبويه وبرق نحره ولا نحو حايض وسابق وعلامة

وجريح وصبور وسكران واحمر فاذا توفرت هذه

الشروط فيه فع ح كل من الاسم وتلك الصفة

بالواو المضموم ما قبلها ولو تقديرا نيابة عن الضمة

كجاء الزيدون والعاقلون واشار الى ما اشتركا فيه

بقوله ويجران وينصبان بالياء المكسور ما قبلها

ولو تقديرا المفتوح ما بعدها في الجمع وفي المثنى بالعكس

نيابة عن الكسرة والفتحة وجعلت الياء علامة لهما

حملا للنصب على الجر دون الرفع لاشتراكهما في كون

كل منهما فضلة مستغنى عنه بخلاف الرفع فانه عمدة في

الكلام وانما حمل النصب على الجر لان حق الياء

ان تكون للجر اذ علامته الاصلية الكسرة وهي بعض

الياء واختص المثنى في الرفع بالالف والجمع فيه بالواو

دون المثنى لكثرة دورانها في الكلام من الجمع والالف خفيفة

والواو ثقيلة بالنسبة اليها فجعل الخفيف في الكثير

والثقيل في القليل ليكثر في كلامهم ما يستخفون ويقل في كلامهم

ما يستثقلون قاله ابن اياز في شرح الفصول وحرك ما
بعد علامة التثنية المزيد لرفع توهم اضافة او افراد
فرارا من التقاء الساكنين بالحركة الاصلية في ذلك
وربما فتح مع الياء وضم مع الالف وفتح ما قبلها لان
الالف لا يكون قبلها الا فتحة والياء محمولة عليها وضم
ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في الجمع ليكون ذلك
دليلا على شدة الامتزاج وكيلا من التغيير والانقلاب
وحركت نون الجمع المزيدة ايضا لرفع توهم اضافة
او افراد وهربا من التقاء الساكنين وفتحت تخفيفا
في اللفظ لان ما قبلها في الرفع واو قبلها ضمة وفي
الجر والنصب ياء قبلها كسرة فلو ضمت او كسرت
لثقل اللفظ جدا وربما كسرت بعد الياء ضرورة
واعرابا بالحروف طلبا للتناسب من حيث انهما
كالفرع بالنسبة للمفرد لكونهما يزيدان عليه ه
فالاعراب بالحروف فرع بالنسبة الى الاعراب
بالحركات ثم الاسم اذا ثني وكان صحيحا او معتلا
جاريا مجراه او منقوصا او مهموزا غير ممدود او ممدودا
بهمزة اصلية لخفة العلامة من غير تغيير سوى فتح
ما قبلها ورد ياء المنقوص واما المقصور فالفه ان
كانت زائدة على ثلاثة احرف او بدلا عن ياء
او مجهولة الاصل او اصلية وأميلت قلبت ياء

ياء والا فواوا وحكمه اذا جمع كما اذا ثني من لحوق العلامة
من غير تغيير ولا يستثنى الا المقصور والمنقوص ه
فان آخرهما يحذف لالتقاء الساكنين ثم يفتح ما قبل
آخر المقصور دلالة على المحذوف ويضم ما قبل آخر المنقوص
في الرفع ويكسر في غيره مناسبة للحرف وقد الحق
بكل من المثنى والمجموع في الاعراب الفاظا شابهتهما
في الدلالة على معناهما وان لم تكن منهما لفقد ما اعتبر
فيهما من الشروط منها فالملحق بالمثنى ههنا اربعة
الفاظ لفظان بشرط وهما **كلا وكلتا** ولا ينفكان
عن الاضافة الى ظاهر او مضمر والشرط في الحاقهما
كونهما **مع المضمر** فيرفعان بالالف ويجران وينصبان
بالياء **كالمثنى** لانهما في الاغلب اذا اضيفا الى ضمير
غايب كانا تابعين للمثنى تاكيدا له كجاء الزيدان
كلاهما فجعلا موافقين لمتبوعهما في الاعراب
ثم اطرد ذلك فيهما اذا اضيفا الى ضمير متكلم او مخاطب
بخلاف ما اذا اضيفا الى ظاهر فانهما لا يجريان على
المثنى اصلا فلذا لم يلحقا به وجعل اعرابهما بحركات
مقدرة على الالف كالمقصور نظرا الى افراد اللفظ
كقوله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها واما كون الاعراب
بالحروف فرعا عن الاعراب بالحركات والاضافة
الى المضمر فرعا عن الاضافة الى المظهر جعل

الفرع للفرع والاصل للاصل ولفظان بلا شرط واليها
اشار بقوله **وكذا اثنان واثنتان مطلقا** اي سواء
اضيفا الى ظاهر ام الى مضمر ام لم يضافا لانه وضعهما
وضع المثنى وان لم يكونا مثنيين حقيقة اذ لم يثبت لهما
مفرد حقيقة بان اعرابه **وان ركبا** مع العشرة اي في
اثنا عشر واثنتا عشرة وكلامه يوهم جواز اضافتهما
الى كل مضمر وليس كذلك فان اضافتهما الى ضمير التثنية
ممتنعة فلا يقال جاء الرجلان اثناهما وثنتاهما لان
ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين
اليه من اضافة الشيء الى نفسه نبه عليه في شرح
اللمحة **تنبيه** لم يذكر فيما الحق بالمثنى في الاعراب ما سمي
به منه كزيدان علما فكان الاولى ذكره كما ذكر فيما
الحق بالجمع الآتي ما سمي به منه فيرفع بالالف ويجر
وينصب بالياء ويجوز فيه ان يجرى مجرى سلمان
فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف
والنون واذا دخل عليه ال جر بالكسرة كقوله الا يا
ديار الحي بالسبعان ٭ والملحق بالجمع المذكر السالم في اعرابه
اربعة انواع احدها اسماء جموع وهي ما لا واحد لها
من لفظها منها **الوا** بمعنى اصحاب اسم جمع لا واحد
له من لفظه بل من معناه وهو ذو نحو قوله تعالى ولا يأتل
اولوا الفضل منكم والسعة ان يؤتوا اولي القربى ونحو

ونحو ان في ذلك لعبرة لاولي الابصار **وعشرون**
اسم جمع وليس مفرده عشرة والا لجاز اطلاقه
على ثلاثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير
الواحد ولوجب ان يقال عشرون بفتح العين
والشين **واخواته** وهي من ثلاثين الى تسعين
بادخال الغاية **وعالمون** بفتح اللام اسم جمع لعالم
لا جمع له لاختصاصه بمن يعقل والعالم عام فيه وفي
غيره والجمع لا يكون اخص من مفرده ولذلك
ابى سيبويه ان يجعل الاعراب جمع عرب لان
العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب
خاص بالبادين هذا قول ابن مالك ومن تبعه
وعلى ما قاله غيره يكون جمع تصحيح لم يستوف
الشروط لان عالم اسم جنس وليس بعلم ولا صفة
والثاني جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها **اهلون**
جمع اهل **ووابلون** جمع وابل وهو المطر الغزير لانهما
ليسا علمين ولا صفتين **و**الثالث جموع تكسير
وهي ما لم يسلم فيه بناء واحدها منها **ارضون**
بفتح الراء جمع ارض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه
ربما يورد في مقام الاستعظام كقوله ٭
لقد ضجت الارضون اذ قام في بني ٭ هداد خطيب فوق اعواد منبر
وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها ولامها

وعلى ما قاله غيره ان هذا الغير يقول ان العالمين عام في العقلاء وغيرهم

وا او اما سنوات او سنهات ولمجيء الفعل على سانيته
وسانهته واصل سانيته سانوت فقلبت
الواو ياء لتجاوزها متطرفة ثلاثة احرف وبابه
وهو كل ما كان جمعا لثلاثي حذفت لامه وعوض
عنها هاء التانيث ولم يكسر كعضة وعضين
وعضية وعضاه بخلاف نحو ثمرة لعدم الحذف ونحو
عدة وزنة لان المحذوف الفاء ونحو يد ودم لعدم
التعويض وشذ ابون واخون ونحو اسم وبنت
لان العوض غير الهاء ونحو شاة وشفة لان
تكسيرها على شياه وشفاه وبنون جمع ابن وقياس
جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في التثنية ابنان
ولكن خالف تصحيحه تثنية لعلة تصريفية ادت
الى حذف الهمزة والرابع ما سمي به منه او ما الحق
به فمنه عليون اسم لاعلى الجنة وهو في الاصل
جمع علي بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء
ووزنه فعيل من العلو وشبه ما سمي به كزيدون
علما فهذا او ما قبله من الانواع كالجمع المذكر السالم
في اعرابه بالحروف ويجوز في هذا ان يجري مجرى
عليين في لزوم الياء والاعراب بالحركات
الظاهرة على النون منونة ان لم يكن اعجميا
فان كان مثل كنسرين امتنع التنوين واعرب اعرا

اعراب ما لا ينصرف وما تقدم من ان المثنى والمجموع معربان
بالحروف هو المشهور من اربعة مذاهب فيهما وكلها
مشكلة ومذهب الخليل وسيبويه ان هذه الاحرف
محال للاعراب كالدال من زيد والحركات مقدرة
فيها واختاره ابو علي وهو اقوى المذاهب ومع ذلك
فقد رد بما هو مذكور مع جوابه في المطولات وذهب
الزجاجي الى انهما مبنيان لتضمنهما واو العطف
كخمسة عشر وليس الاختلاف اعرابا عنده بل
كل واحدة صيغة مستانفة كما قيل في هذان
واللذان عند غيره ورده الرضي ومن العرب
من يلزم المثنى الالف مطلقا ويعربه بحركات
مقدرة على الالف كالمقصور ومنهم من يلزمه
الالف ايضا ويعربه بحركات ظاهرة على النون
اجراء له مجرى المفرد والا اولات بمعنى ذوات
وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه
وهو ذات ونظيره اولو في كونه اسم جمع الا ان
اولو مختص بالعاقل ولم يذكر هنا ما حمل على جمع المؤنث
السالم غيره ومثله ما سمي به منه كاذرعات
وعرفات بالتنوين فيهما وبعضهم يحذفه مراعاة
للعلمية والتانيث وبعضهم يعرب هذا النوع اعراب
ما لا ينصرف مراعاة للتسمية وقد روي بالاوجه

الثلاثة قول امرئ القيس • تنورتها من اذرعات وكونها
واهلها **وما جمع بالف وتاء مزيدتين** على مفرده
وعدل عن تعبير غيره بجمع المؤنث السالم وان كان
جاريا على الغالب لما قال الحفيد الى ما قاله تنبيها لان جريان
يشمل ما كان مفرده مذكرا كالحمامات وما تغير فيه بناء
الواحد كما ذكره وما تغير فيه ذلك كسجدات لكن يرد عليه
ان الذي جمع بالف وتاء هو المفرد وهو لا ينصب
بالكسرة ويجاب بما قاله ابن الضائع ان الذي جمع
بهما معناه الذي وقع عليه ما يجمع بهما وهو المجموع
بهما فهو المفرد وبه حصل ضم غيره اليه لا المفرد
قبل ضم غيره اليه واشترط كغيره ان تكون الالف
والتاء مزيدتين احترازا عن نحو قضاة وابيات
اذ الالف في الاول والتاء في الثاني اصليتان قال جدي رحمه
رحمه الله في شرحه على الاوجه وما تدل الحاجة الى
هذه الزيادة لان ذلك داخل تحت قولك ما جمع
بالف وتاء اذ المتبادر من ذلك ان تكون الالف
والتاء مستفيدتين لاجل الجمع ولهذا اقتصر ابن
مالك على قوله • وما بتا والف قد جمعا • والذي يجمع
بالف وتاء قياسا مطردا خمسة انواع ذو التاء
مطلقا وعلم المؤنث كذلك الا ما استثني منهما
وصفة مذكر لا يعقل ومصغره واسم جنس مؤنث

مؤنث بالالف الا ما استثني منه وتحذف له التاء ان
كان قبلها الف او همزة كما في التثنية وتجمع حروف المعجم
فما كان فيه الف جاز قصره ومده بالاجماع **فينصب**
بالكسرة وجوبا حملا للنصب على الجر قياسا على
اصله وهو جمع المذكر السالم وقضية الاطلاق انه ينصب
بها وان كان محذوف اللام كثبة ولغة وهو مذهب
البصريين وذهب بعض النحاة الى ان محذوف اللام
اذا لم يرد اليه لامه في حال الجمع يكون نصبه بالفتحة
ونقل الشهير ان ذلك لغة وجرى عليه في الاوضح
وسكت عن رفعه وجره لمجيئهما على الاصل ووجه تقديم
ابتداء جره ونصبه في الاعراب بالكسرة وانما
تخلف الفرع عن الاصل في الاعراب بالحروف لعلة
مفقودة في الفرع وهي انه ليس في آخره حرف
تصلح للاعراب **خلق الله السموات** فالسموات
منصوب بالكسرة على المفعول به عند الجمهور وعلى المفعول
المطلق عند الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب
ورجحه في المغني بان المفعول به ما كان موجودا
قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا
والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل
ايجاده وان كان ذاتا لان الله تعالى موجد للافعال
والذوات جميعا ومثله في هذا المثال خلق الله العالم

[illegible]

واصطفا البنات افاد بذكر المثالين ان هذا الجمع بعضه
مقيس كبنات في جمع بنت وبعضه مسموع كسموات
جمع سماء وان ما فيه تاء التانيث اذا اريد جمعه
بهذا الجمع يحذف قاؤه هروبا من اجتماع علامتي تانيث
في كلمة واحدة والا ما لا ينصرف وهو الاسم
المعرب الفاقد للصرف الذي هو التنوين وحده
لوجود علتين فرعيتين فيه من علل تسع او واحدة
تقوم مقامهما كما سياتي اخر الكتاب واما الجر فليس
داخلا في مسماه بدليل ان ان اشعر متى لم ينظر الى صرفا
الممنوع لانه وانما حذف تبعا لحذف التنوين لانه
لا جر بعد حذف التنوين ولئلا يلتبس بالمبني على الكسر
كنزال دراك فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة حملا
للجر على النصب دون غيره لان الفتحة الى الكسرة
اقرب منها الى الضمة فحملت على الاقرب نحو مررت
بافضل منه وبمساجد وصحراء وهذا الحكم مستمر فيه الا
مع ال او بدلها سواء كانت ال موصولة او معرفة
او زائدة نحو مررت بالافضل وباليزيد ونحو قوله
بَاعِدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا
او مع الاضافة
ولو تقديرا نحو مررت بافضلكم وقوله ابدا بذا من
اول في رواية الكسر بلا تنوين على نية المضاف اليه
فانه يجر بالكسرة لفظا او تقديرا على الاصل

لان الكسرة انما حذفت تبعا لحذف التنوين
والمضاف وما فيه ال لا يقبلان التنوين فلو بقيا لانه
محذوف بها ليتتبع حذفه حذف الجر وظاهر كلامه
انه في ذلك باق على منع صرفه لكنه يجر بالكسرة
وفي المسئلة ثلاثة اقوال الصرف مطلقا بناء على
ان الصرف هو الجر والمنع مطلق لفقد التنوين
والتفصيل ان زالت منه احدى العلتين بال او
بالاضافة كالعلم فانه يزول منه العلمية بالاضافة
ودخول ال عليه والا فلا كالوصف وهو المختار
وسكت عن رفعه ونصبه لانهما على الاصل
وعلم استواء جره ونصبه في الاعراب
بالفتحة ويظهر الفرق بينهما كما قال ابن مالك
في التابع والعامل والا الامثلة الخمسة سميت
بذلك لانها ليست افعالا باعيانها كما ان الاسماء
الستة ليست اسماء باعيانها وانما هي امثلة يكنى
بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان يفعلان كناية
عن يذهبان ويتخذان ونحوهما وكذلك الباقي
وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين والاحسن ان
تعد ستة قاله المصنف في شرح اللمحة وهي كل فعل مضارع
اتصل به الف اثنين او واو جماعة او ياء مخاطبة
نحو يفعلان بالياء التحتية للغايبين وتفعلان

تحفة المخاطبين

بالياء التحتية كذلك للغايبين **وتفعلان** بالتاء
الفوقية للمخاطبين **وتفعلون** بالتاء كذلك للمخاطبين
وتفعلين بالتاء كذلك للمخاطبة ولا فرق بين ان
تكون الالف والواو ضميرين نحو الزيدان يفعلان
والزيدون يفعلون او علامتين في لغة طي نحو
يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون واما ياء
المخاطبة فلا تكون الا ضميرا واذا بسطت هذه
الامثلة كانت ثمانية قاله المكودي وكلها خرجت
عن الاصل في جميع الاحوال **فترفع بثبوت النون**
المكسورة بعد الالف غالبا المفتوحة بعد اختيها
نيابة عن الضمة نحو انتم تفعلون لانها شبيهة
بالواو من حيث الغنة ومن حيث انها تحذف للجازم
وتجزم وتنصب بحذفها نيابة عن السكون
والفتحة **نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا** ولا فرق
فيما ذكر بين ان يكون الفعل المتصل به ما تقدم صحيح
الاخر او معتله وان لحقه شيء من الحذف والتغيير
كما في نحو انت تدعين فالعلة تصريفية وقدم
الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم
كما حمل على الجر في المثنى والمجموع على حده لان الجزم
نظير الجر في الاختصاص واما نحو اتحاجوني فا
فالمحذوف منه نون الوقاية على الاصح لان

نون الرفع لفقد الناصب والجازم وما قيل من ان
حذف نون الوقاية مفوت للغرض الذي جيء به
لاجله منظور فيه اذ هو حاصل بنون الرفع وهذا
ما جرى عليه في الشذور وعكس في الاوضح فصحح
ان المحذوف نون الرفع تبعا لابن مالك وقد تقدم
انها تحذف ايضا لتوالي الامثال واما حذفها
لغير ذلك فنادر نثرا او نظما كقوله
أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي * وَجْهَكِ بِالعَنْبَرِ وَالمِسْكِ الذَّكِي
واما الفعل المضارع المعتل الاخر وهو ما اخره
الف او واو او ياء وسميت احرف علة لان من
شانها ان ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة
العلة تغيير الشيء عن حاله وتقييده الفعل بالمضارع
لتغييره لبيان الواقع لا للاحتراز اذ لا يعرب
من الافعال سواه **فيجزم بحذف اخره** وهو حرف
العلة نيابة عن السكون لان احرف العلة
لضعفها بسكونها صارت كالحركات فتسلط
عليها العامل كتسلطه على الحركات **نحو زيد لم
يغز ولم يخش ولم يرم** بحذف اواخرهن والحركات
ادلة عليهن واما قوله الم ياتيك والانباء تنمي
فضرورة عند الجمهور ولغة عند ابن مالك والجزم
مقدر على حرف العلة لانه اخر الكلم وهو محل الاعراب
ب

ظاهرا او مقدرا او قوله تعالى انه من يتق ويصبر على قراءة قنبل
سواء او قد يحذف حرف العلة لغير جازم نحو ويمح الله
الباطل سندع الزبانية **تنبيه** محل حذف حرف
العلة للجازم اذا كان اصليا واما العارض فلا
يحذف عند الاكثر واجازه ابن عصفور فيما اذا كان
الابدال قبل دخول الجازم وجرى عليه في الاوضح وما
ذهب اليه من ان علامة الجزم فيها حذف حرف
العلة انما يتمشى على قول ابن السراج من ان هذه
الافعال لا يقدر فيها الاعراب في حالتي الرفع والنصب
لانا انما قدرنا الاعراب في الاسم لانه فيه اصلي
فتجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره
وجعل الجازم كالدواء المسهل والحركة كالفضلة في
الجسم فالجازم ان وجد فضلة ازالها والا اخذ
من قوى البدن وذهب الشيخ الى تقدير الاعراب
فيها فعلى قوله لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة
واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع
واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف
العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن
السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه فقد
ظهر ان من يقول بعدم التقدير ان الجزم ليس
بحذف الاخر بل بحذف الحركة وحذف الاخر للفرق

سيبويه

اصل
يقول الجازم يجزم
الاخر ومن يقول بالتقدير
يقول الجازم

30

للفرق نبه عليه المصنف وغيره فقوله هنا ان الجزم
بحذف الاخر لا ينافي ما سيأتي قريبا من
ان الفعل يقدر فيه **فصل في الاعراب التقديري**
وهو في الاسماء والافعال وهو في كل منهما قسمان
لان المقدر في المعرب اما جميع حركاته او بعضها
فالقسم الاول في الاسماء وهو ما يقدر فيه جميع حركاته
شيئان هنا المضاف الى ياء المتكلم والمقصور وقد
اشار اليهما بقوله **ويقدر جميع الحركات** الثلاثة
في نحو غلامي من كل ما اضيف الى ياء المتكلم وليس
مثنى ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر ولا منقوصا
ولا مقصورا لاشتغال المحل بحركة المناسبة والمحل
الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد ومذهب ابن
مالك ان المقدر فيه انما هو الضمة والفتحة واما
الكسرة فهي ظاهرة فيه ورد بانها مستحقة
قبل التركيب وانما دخل عامل الجر بعد استقرارها
ويقدر جميعها ايضا في **الفتى** من كل اسم معرب
اخره الف لازمة قبلها فتحة لتعذر تحريك الالف
مع بقائه كونها الفا **ويسمى** هذا الثاني **مقصورا**
لامتناع مده او لانه قصر عن ظهور الحركات
فيه اي منع منها ومثله المدغم والمحكي في اعرابه
بالحركات الثلاثة مخصوص بالمقصور حقيقة اما

جازم

غير المنصرف منه كموسى فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط
دون الكسرة لعدم دخولها فيه هذا مذهب الجمهور
وذهب ابن فلاح اليمني الى تقديرها ايضا فيه لانها
انما امتنعت فيما لا ينصرف كاحمر للثقل ولا ثقل مع
التقدير والقسم الثاني من الاسماء وهو ما يقدر فيه بعض
حركاته هو الاسم المنقوص وهو الذي اشار اليه بقوله
والضمة والكسرة في نحو القاضي من كل اسم معرب
اخره ياء لازمة قبلها كسرة لثقلها هذا اذا لم يكن
على صيغة الجمع المتناهي فان كان فالمقدر فيه
الضمة والفتحة لجر الحاقه في المقصور وانما لم تظهر الفتحة
فيها في حالة الجر لنيابتها عن حركة ثقيلة فعوملت
معاملتها ويسمى منقوصا لانه نقص من بعض
الحركات او لانه تحذف لامه لاجل التنوين كذا قيل
هذا ما يقدر في الاسماء واما ما يقدر في الافعال
فاشار الى القسم الاول منها وهو ما يقدر فيه جميع
حركاته بقوله والضمة والفتحة في نحو زيد يخشى
ولن يخشى من كل فعل معتل بالالف لتعذر تحريكها
والى الثاني منها بقوله نحو زيد يدعو ويقضي من كل
فعل معتل بالواو او الياء لثقلها عليهما وتظهر
الفتحة في المنقوص حالة النصب والمعتل بالواو والياء
نحو ان القاضي لن يقضي ولن يدعو لخفتها تنبيه

بالواو او اليا

31

تنبيه قد مر ان من يقول بتقدير الحركات في المعتل يرى ان
جزمه بحذف الحركة ومن يقول بعدم تقديرها فيه يرى
ان جزمه بحذف اخره والمصنف جمع بين دعوى
تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم وهو مع ذلك
مخالف للقولين جميعا ثم اقتصاره على الحركات
يوهم اختصاص التقدير بها وليس كذلك بل
الحروف ايضا قد تقدر كالواو في جمع المذكر ان لم
المضاف للياء نحو مسلمي كرامه والنون في نحو لا
تهينه بابي وليضربن والتضربن مطلقا والنفضربن
وصلا نبه عليه في الجامع وممن ذهب الى ان الاعراب
في الاسماء الستة والمثنى والجمع بحركات مقدرة
فيحتاج الى عدها في قسم التقدير فصل في الكلام على
الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه وجزمه يرفع
الفعل المضارع اذا سلم من نوني التاكيد
والاناث وكان ذلك خاليا من ناصب ينصبه
وجازم يجزمه نحو يقوم باجماع من النحاة واما
قول علي رضي الله عنه
محمد تفد نفسك كل نفس ۞ اذا ما خفت من شيء تبالا
فالجازم مقدر اي لتفد وقول بعضهم ۞ فاليوم اشرب
غير مستحقب ۞ [illegible] من الله [illegible]
والجازم عند الفراء وهو ضعيف ووجه الاوضح ما قيل من

ان النصب دائما عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون
علة للوجودي ممنوع بل هو الاتيان بالمضارع على
اول احواله وهذا ليس بعدمي ولو سلم فلا نسلم انه
لا يعمل في الوجودي بل يعمل لانه يشابه علامات لا يملكه
وقيل رافعه حلوله محل الاسم وقيل غير ذلك
وانما رجح عامل النصب والجزم على عامل الرفع
اذا دخل على الفعل لكونه قويا اذ هو عامل لفظي
وعامل الرفع معنوي **وينصب** المضارع بحرف واحد
من اربعة بدا منها **بلن** للزومها النصب وهي
حرف نفي ونصب واستقبال ولا دلالة لها على
تابيد النفي ولا تاكيده خلافا للزمخشري في
ذلك قال في المفصل هي لتاكيد نفي المستقبل وفي
الانموذج لنفي المستقبل على التابيد ومحل الخلاف
في انها هل تقتضي التابيد اولا فيما اذا اطلق
النفي ولم يقيد بالتابيد اما اذا قيد بغيره نحو
فلن اكلم اليوم انسيا فلا خلاف بينهم فانها
لا تفيده فقد ظهر ان من رد على الزمخشري
في قوله بتابيد النفي بهذه الاية وشبهها مما
قيد فيه منفيها بغير التابيد ليس على تحقيق
في المسئلة ورد ما ذهب اليه الزمخشري بانه
لا دليل عليه قال ابن مالك والحامل له على ان لن

لن لتابيد النفي اعتقاده الباطل من ان الله تعالى
لا يرى في الاخرة جعلنا الله من اهل الرؤية
واما استفادة التابيد في نحو لن يخلقوا ذبابا
ونحو لن يخلف الله وعده فمن خارج كما في قوله
ولن يتمنوه ابدا او كون ابدا فيه للتاكيد كما قيل
خلاف الظ وهل تاتي للدعاء ام لا فيه خلاف
اختار في المغني الاول قال فيه وتاتي لن للدعاء
وفاقا لجماعة والحجة في قوله
لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال
لكنه صحح في الشرح والاوضح بخلافه والاصح
انها بسيطة على وضعها الاصلي والا تفصل بينها
وبين معمولها الا في ضرورة كقوله
لما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء
واتبعها بكي المصدرية لشركتها لها في العمل
من غير شرط وعلامة المصدرية تقدم اللام
عليها **نحو لكيلا تاسوا** اذ لا يجوز حينئذ كونها جارة
لان حرف الجر لا يباشر مثله والتقييد بالمصدرية
مخرج لكي التعليلية الجارة وعلامتها ظهور ان
المفتوحة بعدها نحو جئتك لكي ان تكرمني او اللام
نحو جئتك كي تكرمني اذ لا يجوز حينئذ جعلها
مصدرية اما في الاول فلوجود ان المصدرية بعدها

والحرف المصدري لا يباشر مثله واما في الآية فلئلا
يلزم الفصل بين الحرف المصدري وصلته باللام فان
لم تظهر اللام قبلها ولا ان بعدها نحو كيلا يكون او ظهرتا
معا كقوله • اردت لكيما ان تطير بقربتي • جاز الامران
اي كونها مصدرية وكونها جارة وان ارجح عند
بعضهم بالنسبة لظهورهما معا وقد تكون مختصرة من
كيف كقوله كي تجنحون الى سلم وما ثئرت • قتلاكم ولظى الهيجاء
تضطرم • اي كيف تجنحون واتى باذن قبل ان يطول
الكلام عليها وهي حرف جواب وجزاء فاذا قلت
لمن قال ازورك غدا اذا اكرمك فقد اجبته وجعلت
اكرامه جزاء زيارته ومجيئها لهما هو نص سيبويه
واختلف فيه فحمله الشلوبين على ظاهره وقال
انها لهما في كل موضع وتكلف تخريج ما خفي ذلك
فيه وحمله الفارسي على الغالب وقد تتمحض
عنده للجواب فاذا قلت لمن قال احبك اذا
اصدقك فقد اجبته ولا يتصور هنا الجزاء
والاصح انها حرف وعليه فالاصح انها بسيطة
وانها الناصبة بنفسها وكان القياس الغاءها
لعدم اختصاصها ولكن اعملوها حملا لها على
ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها
وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على ليس [illegible]

وان كانت غير مختصة وشرط اعمالها ثلاثة امور
الاول ان تكون مصدرة في اول الكلام فان وقعت
حشوا فيه بان كان ما بعدها معتمدا على ما قبلها
اهملت قال الرضي وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان
يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذا اكرمك والثاني
اذا اكرمك الثاني ان تكون جزاء للشرط الذي
قبلها نحو ان تأتني اذا اكرمك الثالث ان تكون
خبرا للقسم الذي قبلها نحو والله اذا لاخرجن
وقوله شعر
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها • وامكنني منها اذا لا اقيلها
ولا يقع المضارع بعدها في غير هذه المواضع الثلاثة
معتمدا على ما قبلها بالاستقراء بل تقع متوسطة
في غيره نحو يقتل اذا زيد عمرا او ليس الرجل اذا
زيدا اشتهي نعم ان تقدمها واو او فاء جاز النصب
بها على قلة والشرط الثاني واليه اشار بقوله
وهو اي المضارع الذي يليها مستقبل فان
كان حالا اهملت كما اذا كان انسان يحدثك
فقلت له اذا اصدقك لان النواصب الفعل
تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال للتدافع وما
اوهم خلاف ذلك فضعيف والشرط الثالث واليه اشار
بقوله متصل ذلك المضارع بها او منفصل عنها اما

بقسم او بلو النافية كما في المغني والشذور وارتشاف والى مثالي
الاتصال والانفصال بالقسم بقوله نحو اذا اكرمك واذا
والله نرميهم بحرب على طريق اللف والنشر المرتب مثال
الانفصال بلو النافية نحو اذا لا افعل واغتفر الفصل بالقسم دون
زائد جيء به لتاكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجر في قولهم
ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها وبلو النافية
لان النافي كالجزء من المنفي فكانه لا فاصل واغتفر ابن
بابشاذ الفصل بالنداء وابن عصفور الفصل بالظرف
وشبهه واليه اشار بعضهم حيث قال وفيه ايضا ذكر
الشروط الثلاثة شعر
اعمل اذا اتتك اذن • وسقت فعلا بعدها مستقبلا
واحذر اذا اعملتها ان تفصلا • الا بحلف او نداء او بلا
وافصل بظرف او بمجرور على • راى ابن عصفور رئيس النبلا
وينصب المضارع ايضا بان المصدرية اى المنسبكة
مع مدخولها بالمصدر وهي ام الباب لعملها ظاهرة
نحو والذي اطمع ان يغفر لي ومضمرة كما ياتي والتقييد
بالمصدرية مخرج للمفسرة والزائدة فالاولى هي المسبوقة بجملة
فيها معنى القول دون حروفه المتاخر عنها جملة ولم تقترن
بجار نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك والثانية كالتي
او هي التالية للما نحو فلما ان جاء البشير والواقعة
بين الكاف ومجرورها كقوله • كان ظبية تعطو الى وارق السلم

السلم او بين القسم ولو كقوله • فاقسم ان لو التقينا وانتم
زاد في المغني والواقعة بعد اذا كقوله شعر
فامهله حتى اذا ان كانه • معاطي يد في لجة الماء غامر
ومحل النصب بان المصدرية ما لم تسبق بعلم اى بلفظ دال
على اليقين وان لم يكن بلفظ العلم فان سبقت به اهملت
وتسمى ح مخففة من الثقيلة نحو علم ان سيكون افلا يرون
الا يرجع فان سبقت بظن اى بلفظ دال عليه وان لم
يكن بلفظ الظن فوجهان الرفع والنصب نحو وحسبوا
الا تكون فتنة قرئ بالرفع اجراء للظن مجرى العلم وبالنصب
اجراء له على اصله من غير تاويل وهو الراجح ولهذا اجمعوا
عليه في الم احسب الناس ان يتركوا ومن العرب من يجزم
بان كقوله شعر
اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا • تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب
ومنهم من اهملها حملا على اختها اى المصدرية كقوله شعر
ان تقران على اسماء ويحكما • مني السلام وان لا تشعرا احدا
كما اعملت ما المصدرية قليلا حملا عليها نحو ما روي في الحديث
كما تكونوا يولى عليكم ومضمرة اضمارا اما جائزا واما وجوبا
اما جوازا ففي موضعين احدهما بعد عاطف وهو هنا الواو
او الفاء او ثم او او مسبوق ذلك العاطف باسم خالص
من تاويله بالفعل مثاله بعد الواو نحو قول ميسون زوج معاوية
رضي الله عنه ولبس عباءة وتقر عيني • احب الى من

لبس الشفوف • فتقر منصوب بان مضمرة جوازا بعد عاطف
وهو الواو وان والفعل في تاويل مصدر مرفوع بالعطف على
لبس بخالص من التاويل بالفعل والتقدير ولبس عباءة
وقرة عيني وربما وقع في بعض النسخ للبس باللام
مكان الواو والعاطفة على قولها قبله
لبيت تخفق الارياح فيه • احب الي من قصر منيف
وهو تحريف نبه عليه المص في شرح بانت سعاد
مثاله بعد الفاء قول الشاعر • لولا توقع معتر فارضيه
وبعد ثم قوله • اني وقتلي سليكا ثم اعقله • وبعد او
قوله تعالى او يرسل رسولا بالنصب في قراءة غير
نافع عطفا على وحيا وخرج بقوله خالص غيره فلا
ينصب المعطوف عليه كقولهم الطائر فيغضب زيد
الذباب برفع يغضب وجوبا لان الاسم المعطوف
عليه متاول بالفعل لوقوعه صلة لال اي الذي يطير
والثاني بعد اللام الجارة سواء كانت للتعليل كما في
نحو انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما تقدم
من ذنبك وما تاخر ام للعاقبة المسماة بلام الصيرورة
ولام المال وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لما قبلها
نحو فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فالتقا
طهم اياه انما كان لرافتهم عليه لما القى الله عليه من
المحبة فلا يراه احد الا احبه فقصدوا ان يصير قرة عين

كيد

عين لهم فال بهم الامر الى ان صار عدوا وحزنا ام للتا
وهي الاتية بعد فعل متعد نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين
فان مضمرة جوازا الا اذا اقترن الفعل بعدها بلا سواء
كانت مؤكدة كالتي في نحو لئلا يعلم اهل الكتاب ام نافية
نحو لئلا يكون للناس فتظهر ان وجوبا وعنه كراهة
اجتماع لامين والا في نحو وما كان الله ليعذبهم مما
مسبوق بكون ماض ناقص منفي بما او لم منقط
مسند الى ما اسند اليه الفعل المقترن باللام كما في المثال
فتضمر وجوبا لا غيره وتسمى هذه اللام لام الجحود
من تسمية العام باسم الخاص واختلف في الفعل الواقع بعدها
فذهب الكوفي الى انها خبر كان واللام للتوكيد وجرى
عليه ابن مالك في التسهيل لكنه يقول بوجوب اضمار
ان تبعا للبصري فهو قول مركب من قولين وذهب
البصري الى ان خبر كان محذوف وان هذه اللام
متعلقة بذلك الخبر المحذوف وان الفعل ليس بخبر
بل المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب
بها على الاصح في موضع جر والتقدير في نحو وما
كان الله ليعذبهم ما كان الله مريدا لتعذيبهم
ويقدر في كل موضع ما يليق به على حسب سياق
الكلام والدليل على هذا التقدير انه قد جاء مصرحا
به في بعض كلام العرب قال سمعت ولم تكن اهلا لتسمع

فصرح بالجنة الذي هو قوله ابلا مع وجود اللام والفعل
بعدها وفي كلامه استعمال لا غيره وقد صرح في المغني بان قولهم
لا غير لحن وفي الشذور بانه لم تتكلم به العرب وقد مر ما فيه
واما اضمار ان وجوبا في خمسة مواضع احدها هذا او الثاني
اشار اليه بقوله كاضمارها اي ان وجوبا بعد حتى الجارة
قطعا وشرطها ان كان استقباليا حقيقة فهي فيه بمعنى
الى نحو حتى مطلع الفجر وان كان مأولا من ان والفعل
فتارة تكون بمعنى الى وذلك اذا كان ما بعدها غاية
لما قبلها نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس وتارة تكون
بمعنى كي وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم
حتى تدخل الجنة ويحتملهما نحو حتى تفيء الى امر الله هذا
مذهب الجمهور واثبت ابن مالك لها ثالثا وهو
ان تكون بمعنى الا ان استظهره المص في قوله سه
ليس العطاء من الفضول سماحة • حتى تجود وما لديك قليل
مع ان احتمال الغاية متات وكذا التعليل والاصح ان
النصب بعدها بان مضمرة لا بها لانه قد ثبت جرها
للاسماء فوجب نسبة العمل هنا لان لما تقرر من
ان عوامل الاسماء لا تكون عوامل في الافعال لان
ذلك ينفي الاختصاص وانما لم تكن مثل كي الجارة والناصبة
بنفسها قال ابو حيان لان النصب بكي اكثر من الجر
ولم يمكن تاويل الجر فيحكم به وحتى ثبت جرها للاسماء بها

بها وامكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدمنا
من الاضمار والاولى انه لا خلاف الاصل وانها بمعنى واحد
في الفعل والاسم بخلاف كي فانها سبكت في الفعل وخلصته
للاستقبال ولا ينتصب المضارع بعدها بان الا ان كان
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا ايضا
بالنظر الى زمن التكلم نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى
يرجع الينا موسى ام لا نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول
بالنصب في قراءة غير نافع فان قول الرسول وان
كان ماضيا بالنسبة الى زمن التكلم مستقبل بالنظر
الى زلزالهم وقد تظهر ان مع المعطوف على منصوبها
كقوله سه
حتى تكون عزيزا في نفوسهم • او ان تبين جميعا وهو مختار
قال ابو حيان وفي هذا دليل على دعوى البصرية بانه
من ان ان مضمرة بعد حتى ولذلك ظهرت في المعطوف
لان الثواني تحتمل ما لا يحتمل الاوائل والتقييد بالجارة مخرج
للعاطفة وهي التي تعطف بعضا على كل كما ياتي
والابتدائية وهي التي تدخل على جملة مضمونها غاية
لشيء قبلها كقوله • حتى ماء دجلة اشكل • وقولهم
شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه ولا يكون الفعل
الذي بعدها الا حالا او مؤولا به بخلاف الجارة فانه
لا ينبغي ان يكون مستقبلا كما تقدم وعلم من كلامه

ان الاستقبال شرط في وجوب النصب فان انتفى وجب
الرفع لكن يجب مع ذلك ان يكون الفعل بعدها مسببا
عما قبلها فضلة نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه
والموضع الثالث مما يجب فيه اضمار ان اشار اليه
بقوله بعد او العاطفة الصالح في موضعها الى او الا
فالاول نحو قولك لالزمنك او تقضيني حقي اي
الى ان تقضيني وكقوله لاستسهلن الصعب او ادرك
المنى والثاني نحو وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت
كعوبها او تستقيما اي الا ان تستقيما والفعل في هذه
الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر
منسبك من الفعل المتقدم اي ليكونن لزوم مني
او قضاء منك وليكونن مني كسر لكعوبها او استقامة
منها واشار الى الرابع والخامس بقوله بعد فاء
السببية وهي التي قصد بها الجزاء او واو المعية
وهي المفيدة للمعنى مع حال كونهما مسبوقين بنفي
محض اي خالص من معنى الاثبات فخرج نحو
الم تاتنا فتكرمك وما تزال تاتينا فتحدثنا وما
تاتينا الا فتحدثنا او طلب بالفعل او غيره لا صالة
في ذلك فخرج الطلب بلفظ الخبر نحو حسبك حديث
فينام الناس وبالمصدر نحو سقيا فيرويك
الله وباسم الفعل نحو صه فنكرمك فلا يجوز النصب

النصب بعد شيء منها وخرج بقيد السببية والمعية
العاطفتان على صريح الفعل والمستانفتان وشمل
قوله بنفي محض النفي بالحرف نحو لا يقضى عليهم
فيموتوا وما تاتينا فتحدثنا الا في الدار وبالفعل نحو
ليس زيد حاضرا فيكلمك وبالاسم نحو انت غير
آت فتحدثنا والنفي مع الواو كذلك نحو ولما يعلم
الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقس
الباقي وشمل قوله او طلب بالفعل الامر والنهي
والدعاء والاستفهام والعرض والتمني والتحضيض
فهذه سبعة مع النفي المتقدم وتصير ثمانية اشياء
وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية وزاد الفراء
الترجي واختاره ابن مالك لثبوت ذلك
سماعا فتصير على هذا تسعة وقد جمعها بعضهم
في بيت واحد ~
مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم ۝ تمن وارج كذاك النفي قد كملا
مثال النصب بعد الفاء والواو في جواب الامر
قول الشاعر ~
يا ناق سيري عنقا فسيحا ۝ الى سليمان فنستريحا
وقوله ~
فقلت ادعي وادعو ان اندى ۝ لصوت ان ينادي داعيان
وفي جواب النهي نحو قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم

غضبي وقول الشاعر لا تنه عن خلق وتاتي مثله • عار
عليك اذا فعلت عظيم • وفي جواب الدعاء قولك اللهم
تب علي فاتوب وقولك اللهم ارزقني بعيرا فاحج عليه
وفي جواب الاستفهام هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا
وقوله شعر
اتبيت ريان الجفون من الكرى • وابيت منك بليلة الملسوع
لكن يشترط فيه ان لا يكون باداة تليها جملة اسمية
خبرها جامد فلا يجوز هل زيد اخوك فاكرمه بالنصب
وفي جواب العرض قوله شعر
يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما • قد حدثوك فما راء كمن سمعا
ونحو الا تقدم فاقدم وفي جواب التمني نحو يا ليتني
كنت معهم فافوز فوزا عظيما ونحو يا ليتنا نرد ولا
نكذب بايات ربنا ونكون من المؤمنين في
قراءة النصب وفي التحضيض هلا اتقيت الله فيغفر
لك او ويغفر لك وفي جواب الترجي عند القائل
به نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
فاطلع بالنصب في قراءة حفص عن عاصم ونحو
لعلي اراجع الشيخ فيفهمني او ويفهمني ولم يسمع
النصب بعد الواو في المواضع المذكورة الا في خمسة
النفي والامر والنهي والاستفهام وقاس
الكوفيون الباقي صرح بذلك في شرح الشذور

الشذور تنبيه نواصب المضارع لا يجوز ان يحذف
معمولها وتبقى هي ولو لدليل فلا قيل اتريد ان تخرج
لم يجز ان تجيب بقولك اريد ان بحذف تخرج واجازه
بعضهم محتجا بما وقع في صحيح البخاري فيذهب كيما فيعود
ظهره طبقا واحدا اي كيما يسجد قال وهذا اقوى لهم
حجة ولما قال ابو حيان وليس مثله لان حذف الفعل
بعد لما التي للجزم جائز مستعمل في صحيح الكلام ولم ينقل
نحو هذا الشيء في كلام العرب فان سقطت الفاء
من المضارع الواقع بعد الطلب ولو بلفظ الخبر
وقصد به الجزاء للطلب السابق عليه بان قدر مسببا
عنه جزم ذلك المضارع وجوبا باداة شرط مقدرة هي
وفعل الشرط نحو قل تعالوا اتل فاتل تقدمه طلب وهو
تعالوا وقصد به الجزاء فجزم وعلامة جزمه حذف الواو
والمعنى فان تاتوني اتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن
مجيئهم ومثله ابن بيتك ازرك وحسبك الحديث ينم
الناس وقوله مكانك تحمدي او تستريحي وكذلك يجزم
المضارع بعد الترجي اذا سقطت الفاء عند من اجاز
نصبه قال ابو حيان في الارتشاف وقد سمع الجزم
بعد الترجي واستشهد له في شرح التسهيل بقول
الشاعر شعر
لعل التفاتا منك نحوي ميسر • يمل منك بعد العسر عطفيه لليسر

قال المرادي وهذا دليل على صحة مذهب الكوفيين فان سقطت الفاء
بعد غير الطلب وهو الخبر المثبت او المنفي او بعد الطلب ولم يقصد
بما بعدها الجزاء وجب الرفع وما ذكرناه من ان المضارع بعد
سقوط الفاء مجزوم باداة مقدرة هو مذهب الجمهور
وهو الاصح كما في المغني وقيل مجزوم بنفس الطلب لتضمنه معنى
حرف الشرط كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك وهو
مذهب الخليل وسيبويه وجرى عليه في الشرح وقيل انه مجزوم
بنفس الطلب لنيابته عن الشرط لا لتضمنه معناه
وهو مذهب السيرافي والفارسي **وشرط الجزم بعد الامر**
صحة حلول ان تفعل محله كما في التسهيل والجامع نحو احسن الى
احسن اليك بخلاف لا احسن اليك **وبعد النهي** عند غير
الكسائي **صحة حلول ان** الشرطية مع **لا** النافية **محله**
اي النهي مع صحة المعنى وظاهر عبارة الالفية ان لا هذه
ناهية بالهاء او بالفاء وشرحها على ذلك ابن الهني
والمكودي وذلك **نحو لا تدن من الاسد تسلم** اذ يصح ان
يقال ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم
الدنو **بخلاف** نحو لا تدن من الاسد **ياكلك** اذ لا يصح
ان يقال ان لا تدن من الاسد ياكلك لان الاكل لا يتسبب
عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو ولهذا الشرط اجمعت
السبعة على الرفع في نحو ولا تمنن تستكثر واما قوله عليه
الصلاة والسلام من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب

يقرب مسجدنا يوذنا فالجزم على الابدال من يقرب بدل
اشتمال لا على الجواب لعدم صحة ان لا يقرب يوذنا لان
الايذاء انما يتسبب عن القرب لا عن عدمه واما
الكسائي فلم يشترط ذلك وجوز الجزم في نحو لا تدن
من الاسد ياكلك بتقدير ان تدن بتغيير النفي له
محتجا بالسماع والقياس وعبارة التسهيل اجماعا
خلافا للكسائي في مسئلة الامر جزم **ويجزم** المضارع
ايضا بلم وهي حرف جزم لنفي المضارع وقلبه
ماضيا **نحو لم يلد** ولم يولد وقد تهمل حملا على لا فلا
فيرتفع المضارع بعدها لكن هل هو ضرورة او لغة
فيه خلاف والنصب بها لغة حكاه اللحياني وقرأ
الم نشرح **ولما** اختها وهي مركبة من لم وما يقال
فيها حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا متصلا
نفيه متوقعا ثبوته **نحو لما يقض ما امره** وتشتركان
في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم
والقلب للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما
وتنفرد لم بمصاحبة اداة الشرط نحو ان لم ولو لم وجواز
انقطاع نفي منفيها نحو هل اتى على الانسان حين
من الدهر لم يكن شيئا مذكورا ومن ثم جاز لم يكن
ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان قال الدماميني لما
فيه من التناقض لان اعتقاد النفي واستمراره

ترجمة

ن

يقع في الحال

الى زمن التكلم يمتنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر
نفيه وجد في الماضي ثم الاخبار بانه يكون فيما يستقبل
صحيح ولا ينافي استمرار النفي في الحال وتنفرد لما بجواز
حذف مجزومها اختيارا تقول قاربت البلد ولما
اي ادخلها واما قوله: احفظ وديعتك التي استودعتها
يوم الاعازب ان وصلت وان لم. فضرورة وبتوقع
منفيها نحو لما يدخل الايمان في قلوبكم ومن ثم امتنع
ان يقال لما يجتمع الضدان لاستحالة اجتماعهما وتوقع
المستحيل محال ويجزم المضارع ايضا باللام ولا
الطلبيتين اي الدالتين على الطلب فدخل في ذلك
لام الامر نحو لينفق ذو سعة من سعته ولام الدعاء
نحو ليقض علينا ربك ولا الناهية نحو لا تشرك
بالله ولا الدعائية نحو لا تؤاخذنا ان نسينا ه
او اخطأنا ويجزم فعل الغائب والمخاطب بلا كثيرا
قال الرضي على السواء ولا تختص بالغائب كما يدوم
وفي الارتشاف ما يخالفه واما جزمها فعل المتكلم فقليل
جدا سواء بني للفاعل ام للمفعول وما في الاوضح من
التفصيل فهو طريقة لبعضهم واما اللام الطلبية ه
فجزمها فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل واقل منه جزمها
فعل المخاطب مبنيا ايضا للفاعل وهذه الاربعة
المتقدمة مع الطلب ان قلنا انه الجازم بنفسه

سيكون

بنفسه يجزم فعلا واحدا كما مثلنا وبقية الادوات الاتية
تجزم فعلين متفقين او مختلفين فان كانا متفقين كمضارعين
فالجزم للفظهما نحو ان تعودوا نعد او ماضيين فالجزم
فيهما لمحلهما نحو ان عدتم عدنا وان كانا مختلفين كان
ماضيا ومضارعا او عكسه فلكل منهما حكمه نحو من
كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه ومن يقم
ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من
ذنبه وهي ان واذما وهما موضوعان للدلالة
على مجرد تعليق الجواب على الشرط واي ه
بالتشديد وهو موضوع بحسب ما تضاف اليه
فهي في نحو ايهم يقم اقم معه لمن يعقل وفي اي الدواب
تركب اركب لما لا يعقل وفي نحو اي يوم تصم اصم
للزمان وفي نحو اي مكان تجلس اجلس للمكان
واين وانى وهما موضوعان للدلالة على المكان ثم
ضمنا معنى الشرط وايان ومتى وهما موضوعان
للدلالة على الزمان ثم ضمنا معنى الشرط ومهما
وما وهما موضوعان للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمنا
معنى الشرط ومن وهو موضوع لمن يعقل ثم ضمن
معنى الشرط وحيثما وهو كاين وانى هنا الجزم
بان نحو ان يشأ يذهبكم واذ ما نحو وانك اذ ما تأت
ما انت امر به تلف من اياه تامر اتيا . وباي

ايهم

نحو أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى وبأين نحو أينما تكونوا
يدرككم الموت وبأنى نحو شعر
خليلي أنى تأتياني تأتيا • أخا غيرنا ما يرضيكما لا يحاول
وبأيان نحو أيان نؤمنك تأمن غيرنا وبمتى نحو
متى تأته تعشو إلى ضوء ناره • تجد خير نار عندها خير موقد
ومهما نحو مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك
بمؤمنين ومن نحو من يعمل سوءا يجز به وما نحو ما
ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها
وحيثما نحو حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان
فعلم أن هذه الأدوات بالنظر لموضوعاتها ستة
أقسام ولها صدر الكلام وهي بالنظر إلى الخلاف في
حقيقتها أربعة أقسام الأول ما هو حرف باتفاق وهو
إن والثاني ما هو اسم باتفاق وهو الباقي ما عدا إذما ومهما
الثالث ما فيه خلاف والأصح أنه حرف وهو إذما
الرابع ما فيه خلاف أيضا والأصح أنه اسم وهو مهما
ثم ما هو اسم إن وقع على زمان أو مكان فظرف
أو حدث فمفعول مطلق أو الأعيان ووقع بعده فعل
لازم فمبتدأ خبره جملة الشرط على ما صحح في المغني
أو متعد واقع عليه فمفعول به أو على ضميره أو متعلقه
فاشتغال وكذا القول في أسماء الاستفهام وسمي
الفعل الأول من الفعلين المجزومين بأحد هذه الأدوات

الأدوات شرطا لتعلق الحكم عليه وسمي الثاني منهما جوابا
لأنه مترتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال
وجزاء أيضا لأن مضمونه جزاء لمضمون الشرط وتسميته
جوابا مجاز وكذلك جزاء لأن الجزاء هو الفعل المترتب
على فعل آخر ثوابا أو عقابا وهو أخص وهنا قد يسقط
من الجوازم ما ذكره بعضهم وهو إذا وكيفما ولو
المشهور في إذا أنها لا تجزم إلا في الشعر خاصة كقوله
وإذا تصبك من الحوادث نكبة • فاصبر فكل غمامة فستنجلي
وفي كيفما عدم الجزم لعدم السماع بذلك وأجاز الكوفي
الجزم بها قياسا على غيرها وكذا أجاز الجزم بها
دون ما وأما لو فالأصح أنها لا تجزم أصلا ومن
أجازه خصه بالشعر كقوله شعر
لو يشأ طار بها ذو ميعة • لاحق الآطال نهد ذو خصل
وفهم من كلامه أن الجزم بحيث وإذ مخصوص
باقترانهما بما كالنطق بهما وهو الأصح وأما غيرهما
فهو قسمان قسم لا تلحقه ما وهو من وما ومهما وأنى
وقسم يجوز فيه الأمران وهو إن وأي ومتى
وأيان وما ذكره من أن هذه الأدوات جازمة
للشرط والجواب معا هو مذهب الشيخ ومحققي
أهل البصرة واعترض بأن الجازم كالجار فلا
يعمل في شيئين وبأنه ليس لنا ما يعمل عمله إلا

ويختلف كرفع ونصب واجيب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على اخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل ان الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط واختاره ابن مالك في التسهيل وقيل ان الاداة والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل ان الابتداء والمبتدا كلاهما رفع الخبر وقيل ان الشرط والجواب تجازما كما قيل ان المبتدا والخبر ترافعا **واذا لم يصلح الجواب لمباشرة الاداة** اي اداة الشرط كان كان جملة اسمية او فعلية فعلها طلبي او جامد او منفي بحرف ناف غير لا ولم مقرونا بقد او حرف تنفيس **قرن بالفاء** وجوبا ليحصل الربط[1] بين الجواب والشرط وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها للجزاء معنى من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك فان صلح لذلك امتنع دخولها عليه نعم ان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا جاز دخولها كما في الكافية لابن الحاجب وجزم به الرضي وما ذكره قانون كلي حسن في ضبط ما تدخل الفاء وقد سبقه اليه ابن مالك قال ابو حيان وهذا احسن واقرب مما ذهب اليه بعض اصحابنا من تعداد ما تدخل الفاء

الفاء فالجملة الاسمية نحو **وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير** والفعلية التي فعلها طلبي نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وقس عليه بقية انواع الطلب المتقدمة والتي فعلها جامد نحو ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي والمنفي نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ونحو وان توليتم فما سألتكم من اجر والمقرون بقد نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل والمقرون بحرف تنفيس نحو وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله وقد تحذف الفاء ضرورة كقوله **شعر**

من يفعل الحسنات الله يشكرها ٭ والشر بالشر عند الله مثلان

او ندورا كقوله عليه الصلاة والسلام فان جاء صاحبها والا استمتع بها ولا يختص حذفها بما اذا كان الجواب جملة اسمية بدليل هذا الحديث وقوله **شعر**

ومن لم يزل ينقاد للغي والهوى ٭ سيلفى على طول السلامة نادما

والربط بها متعين في غير الجملة الاسمية واما فيها فيكون بها كما تقدم **او باذا الفجائية** لشبهها بالفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعد ما هو متعقب بما قبلها نحو **وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون** لكن لا بد في الجملة المقترنة بها ان لا تكون طلبية نحو اذا اطاع زيد فسلام عليه والا فمقرونة

[1] بالجزاء

بادوات نفي نحو ان قام زيد فما عمرو قائم ولا بان نحو
ان قام زيد فان عمرا قائم فان كانت احد هذه الثلاثة
وجبت الفاء واستغنى عن ذكرها احالة على المثال
فانه جامع للشروط الثلاثة وظاهره اطلاقه ان اذا
يربط بها الجواب وان كان جملة فعلية وليس كذلك
وقد اعتذر عنه في الشرح وظاهره ايضا تعييره ان
اذا يربط بها الجواب بعد ان وغيرها من ادوات
الشرط ووقع في بعض نسخ التسهيل تخصيص ذلك
بان وهذا ما جرى عليه المصنف في اوضح والمغنى والاطلاق
كقوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم
يستبشرون لكن قال ابو حيان السماع انما ورد في ان
واذا من ادوات الشرط فيحتاج في اثبات ذلك
في غير ان واذا الى سماع وقد يجمع بين الفاء واذا الفجائية
لمجرد التوكيد نحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين
كفروا ومنعه بعضهم لانها عوض عن الفاء فلا يجتمعان
فعلى الاول كلمة أو في عبارته لمنع الخلو او بناء على
الغالب كما تشعر به لفظة قد في قولنا وقد يجب فصل
في تقسيم الاسم الى نكرة ومعرفة الاسم بحسب التنكير
والتعريف صنفان فقط نكرة وهي الاصل لاندراج
كل معرفة تحتها من غير عكس ولان الشيء اول
وجوده تلزمه الاسماء العامة ثم تعرض له بعد ذلك

ذلك الاسماء الخاصة كالمولود اذا ولد يسمى ذكرا
او انثى او انسانا او مولودا او رضيعا وبعد ذلك
يوضع له الاسم والكنية واللقب وهي اي الاسم
النكرة ما شاع في جنس موجود في الخارج تعدده
كرجل فانه شائع في جنس الرجال الصادق على
كل حيوان ناطق ذكر بالغ من بني ادم وتعدده
في الخارج موجود مشاهد او مقدر وجود تعدده
في الخارج كشمس فانها تصدق بمتعدد لانها
موضوعة للكوكب النهاري الناسخ ظهوره
وجود الليل وان لم يوجد في الخارج غير هذا الفرد
الواحد فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد لا وجود
التعدد واما جمعها في قوله فكانها لمعان برق
او شعاع شموس فباعتبار تجدد الشمس في كل
يوم وخاصتها انها تقبل ال المؤثرة للتعريف
او تقع موقع ما يقبلها والنكرة تتفاوت في بعضها
كالمعارف فبعضها انكر من بعض فانكرها شيء
ثم متحيز ثم جسم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين
ثم انسان ثم رجل والضابط ان النكرة اذا دخل
غيرها تحتها فهي انكر النكرات فان دخلت تحت ولم تدخل تحت غيرها
غيرها او دخل غيرها تحتها فهي بالاضافة الى ما
يدخل تحتها اعم وبالاضافة الى ما تدخل تحته اخص

والضرب الثاني معرفة وهو الفرع لما مر وهو ما وضع ليستعمل
في معين وهي ستة اقسام الضمير والعلم واسم الاشارة
والموصول والمحلى بال والمضاف الى واحد منها وزاد ابن
مالك سابعا وهو المنادى المقصود وتبعه المصنف في
الاوضح ولعله انما تركه لذكره في باب المنادى كما سيجيء
الاول الضمير ويقال له المضمر ايضا والكوفي يسميه كناية
ومكنيا لانه ليس بصريح والكناية تقابل الصريح
وقدمه لانه اعرف المعارف على الاصح بعد اسم الله
ويليه العلم ثم الذي بعده وهكذا الى اخرها كما يؤخذ
من كلامه فيما بعد حيث عطف بعضها على بعض
بثم والضمير هو ما دل وضعا على متكلم كانا او مخاطب
كانت او غايب كهو ولا بد له من مفسر فان كان
لمتكلم او مخاطب فمفسره حضور من هو له (اي التكلم) او لغايب
فمفسره اما معلوم اي متعقل في الذهن نحو انا انزلناه
واما مذكور متقدم وهو الاصل لفظا ورتبة نحو
والقمر قدرناه او لفظا لا رتبة نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه
او رتبة لا لفظا نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى
او متاخر لفظا ورتبة وهو منحصر في سبعة ذكرها
في المغني والشذور واعلم ان ضمير الغيبة ان كان
مرجعه مختصا فهو فيه معرفة والا ففيه ثلاثة
مذاهب قيل معرفة مطلقا وهو ظاهر اطلاقه هنا

44

هنا وفي الاوضح وقيل نكرة مطلقا وقيل ان كان
مرجعه جايز التنكير فمعرفة نحو جاني رجل فاكرمته
او واجبه فنكرة نحو ربه رجلا ورب رجل واخيه وعليه
جرى في شرح الشذور وهو اي الضمير اما مستتر
ولا يكون الا مرفوعا وهو ما ليس له صورة في
اللفظ بل ينوى كالضمير المقدر اما وجوبا وهو
ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وذلك في ثمانية
مواضع احدها المضارع المبدو بالهمزة او النون — وثانيها
نحو اقوم ونقوم ثالثها المضارع المبدو بتاء
خطاب الواحد نحو تقوم رابعها فعل الامر المسند
الى الواحد نحو استقم خامسها افعال الاستثناء
كخلا وعدا او نحوها نحو قاموا ما خلا زيدا او ما عدا
عمرا سادسها افعل في التعجب نحو ما احسن زيدا
سابعها اسم الفعل غير الماضي كاوه ونزال
ثامنها المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله نحو
ضربا (اي اضرب) زيدا او عد في الاوضح مما يجب فيه الاستتار
افعل التفضيل نحو هم احسن اثاثا فعلى هذا
تكون تسعة وهو غير ظاهر لانه قد يرفع الظاهر
في مسئلة الكحل كما سياتي او جوازا وهو ما يخلفه
ذلك كالمرفوع بفعل الغايب والغايبة نحو زيد يقوم
وهند تقوم او بالصفات المحضة نحو زيد قايم او مضروب

او حسن او باسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات فالضمير
في هذه الامثلة مستتر جدا اذ لا بديل جواز زيد يقوم
ابوه او ما يقوم الا هو وكذا البواقي او بارز عطف
على مستتر فهو قسيم له وهو ما له صورة في اللفظ
ثم هو اما متصل بعامله وهو ما لا يبتدأ به ولا يقع
بعد الا اختيارا وينقسم الى مرفوع كتاء قمت
والى منصوب نحو كاف اكرمك والى مجرور نحو هاء غلامه
وينقسم ايضا بحسب مواقع الاعراب الى ثلاثة
اقسام ما يختص بمحل الرفع وهو اربعة التاء كقمت
والالف كقاما والواو كقاموا والنون كقمن وما هو
مشترك بين محلي النصب والجر وهو ثلاثة ياء
المتكلم نحو ابي اكرمني وكاف الخطاب نحو ما ودعك
ربك وهاء الغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره
وما هو مشترك بين الثلاثة وهو نا خاصة نحو
رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا وَلَا عَرَفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْخَيْرَ
او منفصل عطف على متصل فهو قسيم له وهو ما يبتدأ
به ويقع بعد الا اختيارا وينقسم الى مرفوع كانا
للمتكلم وحده وفرعه نحن له مع غيره او للمعظم نفسه
حقيقة او ادعاء وانت للمخاطب وفرعه انت
للمخاطبة وانتما للمخاطبين مطلقا وانتم للمخاطبين
وانتن للمخاطبات وهو للغائب وفرعه هي للغائبة

45

للغائبة وهما للغائبين مطلقا وهم للغائبين وهن
للغائبات والى منصوب نحو اياي للمتكلم وحده
وفرعه ايانا اي للمتكلم ومعه غيره او المعظم نفسه
واياك للمخاطب واياكما للمخاطبين مطلقا واياكم
للمخاطبين واياكن للمخاطبات واياه للغائب
وفرعه اياها للغائبة واياهما للغائبين مطلقا
واياهم للغائبين واياهن للغائبات ولا يكون
الضمير المنفصل مجرورا لئلا يلزم تقديم المجرور على
الجار والضمير على المختار في ذلك هو ان ايا وما
عداها حروف تبين الاحوال من افراد وتثنية وجمع
وتذكير وتأنيث وتكلم وخطاب وغيبة
وظاهر كلامه ان كلا من المتصل والمنفصل اصل برأسه
وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل للمنفصل محتجا
بان مبنى الضماير على الاختصار والمتصل اخص
من المنفصل والضماير كلها مبنية لشبهها بالحرف
وضعا كالتاء في ضربت والكاف في اكرمك ثم
اجريت بقية الضماير كنحن مجراها طردا للباب
وقيل لشبهها به في احتياجها الى المفسر اعني
الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب
كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادي
واخصها اعرفها فضمير المتكلم اخص من ضمير

المخاطب و[المخاطب] اخص من ضمير الغائب فاذا اجتمع الاخص
وغيره غلب الاخص تقدم او تاخر ولما كان المقصد
من وضع الضماير الاختصار والمتصل اخص من المنفصل
قال ولا يفصل الضمير في الاختيار مع امكان الاتيان
بالضمير المتصل فنحو قمت واكرمتك لا يقال فيهما قام انا
ولا اكرمت اياك واما قوله شعر
وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم
فضرورة الا في صورتين يجوز فيهما الانفصال مع تاتي
الاتصال احدهما ان يكون عامل الضمير عاملا في ضمير
اخر اعرف منه مقدم عليه غير مرفوع وذلك نحو
الهاء من قولك لشخص في عبد سلنيه فيجوز فيها
الانفصال [illegible] ومنه قوله عليه الصلاة والسلام
ملككم اياهم ولو وصل لقال ملككموهم لكنه فر من الثقل
الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات والانفصال
ارجح لانه الاصل والامر ح لغيره ولذا لم يات
التنزيل الا به قال تع ان يسألكموها انلزمكموها اللهم
الا ان يكون ذلك العامل اسما فالفصل ارجح نحو عجبت
من حبي اياه وكذا ان كان فعلا ناسخا من باب
ظن نحو خلتنيه وظننتكه فالفصل ارجح ايضا عند الجمهور
لانه خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ
ومنه قوله اخي حسبتك اياه وعند جماعة الوصل

الوصل ارجح لانه الاصل وقد امكن وبه جاء التنزيل
نحو فسيكفيكهم الله وورد به الشعر كقوله بلغت صنع
امرئ بر اخالكه وابن مالك اضطرب كلامه فتارة
وافق الجمهور وتارة خالفهم ورد ما قالوه من كونه
خبرا في الاصل بان ذلك يقتضي جواز الانفصال في
الاول وذلك ممتنع وما افضى الى الممتنع ممتنع الثاني
ان يكون الضمير منصوبا بكان او احدى اخواتها
سواء كان قبله ضمير ام لا وبذلك فارقت الاولى
وذلك نحو الصديق كنته وكانه زيد فيجوز في الهاء
الانفصال نحو كان اياه كظننتكه عند الجمهور ومنه
قوله شعر
لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير
وعند جماعة الوصل ارجح ومنه الحديث ان يكنه
فلن تسلط عليه وحجة الجميع ما تقدم ويتعين الانفصال
ان حصر بالا او انما او رفع بمصدر مضاف لمنصوبه
او صفة جرت على غير صاحبها او اضمر عامله
او اخر او كان معنويا او حرف نفي او فصله متبوع
او ولي واو مع او اما او لاما فارقة او نصبه عامل
في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدا رتبة وربما
اتصلا غيبة ان اختلفا لفظا او اتحدا رتبة ثم الثاني
من المعارف العلم وهو ما وضع لمعين لا يتناول غيره

فخرج بالمعين النكرات وبما بعده بقية المعارف فان
الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغايب وليس موضوعا
لان يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره
لكن اذا استعمل فيه صار جزئيا ولم يشركه احد فيما
اسند اليه واسم الاشارة صالح لكل مشار
اليه فاذا استعمل في واحد لم يشركه فيما اسند اليه احد
والصلة لان يعرف بها كل نكرة فاذا استعملت
في واحد عرفته وخصصته على شيء بعينه وهذا
معنى قولهم انها كليات وضعا جزئيات استعمالا
وينقسم باعتبار تشخصه وعدم ذلك الى قسمين
لانه اما شخصي وهو ما وضع لمعين في الخارج لا
يتناول غيره في الخارج من حيث الوضع له كزيد
وشبهه فدخل العلم العارض الاشتراك كعمر المسمى
به كل من جماعة وهو قسمان مرتجل وهو ما استعمل
من اول الامر علما كسعاد وفقعس وهو منقول
وهو الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها
كزيد واسد وحارث وشمر ويشكر واصمت
وشاب قرناها وزيد منطلق او جنسي وهو ما
وضع لمعين في الذهن اي ملحوظ الوجود فيه
كاسامة علم للسبع اي الماهية الحاضرة في
الذهن فهو في التعيين كاسم الجنس المعرف بلام

بلام الحقيقة فقولك اسامة اجرأ من ثعالة بمنزلة
قولك الاسد اجرأ من الثعلب ودليل اعتباره
التعيين في علم الجنس اجراء الاحكام اللفظية للعلم
الشخصي عليه كمنعه من ال والاضافة والصرف
مع سبب اخر كالتانيث في اسامة وثعالة
ومجيء الحال منه كهذا اسامة مقبلا وعدم
نعته بالنكرة واما اسم الجنس النكرة المعبر عنه
في الاصول بالمطلق فهو ما وضع للماهية مطلقا
اي بلا تعيين كاسد اسم لماهية السبع فيقال الاسد
اجرأ من ثعالة ويعبر عنه بالنكرة ايضا لكن الفرق
بينهما بالاعتبار ان اعتبر في اللفظ دلالته على
الماهية بلا قيد سمي اسم جنس او مطلق او مع
قيد الوحدة الشائعة سمي نكرة ومثلها في الابهام
المعرف بلام الجنس بمعنى بعض غير معين نحو
ان رايت الاسد اي فردا منه ففر منه ثم استعمال
علم الجنس او اسمه معرفا او منكرا في الفرد المعين
او المبهم ان كان من حيث اشتماله على الماهية
فحقيقة والا فمجاز ومن العلم ما كني به عنه كفلان
وفلانة وكذا بعض الاعداد المطلقة والاصح
ان اسماء الايام اعلام ولا مهمل للبحر وان
التصغير مطلقا لا يبطل العلمية والعلم هو باعتبار

باعتبار ذاته شخصيا كان او جنسيا اما اسم
وهو ما عدا الكنية واللقب كما مثلنا من زيد واشباهه
او لقب وهو ما اشعر برفعة المسمى كزين العابدين
او بضعته كبطة وقفة او كنية وهي ما صدر
باب او ام كابي عمرو وام عمرو قال الرضي والكنية
عند العرب قد يقصد بها التعظيم بينها وبين والفرق
وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم
بمعنى ذلك اللقب بخلاف الكنية فانه لا يعظم
المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض
النفوس تانف من ان تخاطب باسمها
فايدة ليس في كلامهم تصريح بتلقيب الاناث
وانما صرحوا بتكنيتهن ويؤخر اللقب في اللفظ
عن الاسم غالبا اذا اجتمعا ويجعل تابعا له
في اعرابه بدلا او عطف بيان مطلقا اي سواء
كانا مفردين كسعيد كرز ام مركبين كعبد الله
زين العابدين ام مختلفين افرادا او تركيبا كزين
العابدين وعبد الله كرز وكما يجوز الاتباع يجوز
الاتباع يجوز القطع عن التبعية اما برفعه خبرا
لمبتدا محذوف جوازا او بنصبه مفعولا لفعل محذوف
او مخفوضا باضافته اي الاسم الى اللقب جوازا
مرادا بالاول المسمى وبالثاني الاسم ان افردا وذلك

وذلك كسعيد كرز فيجوز فيه الاتباع للاول وهو
الاشهر والقطع عنه كما لو كان مركبا والاضافة
حيث لا مانع منها وهي الاكثر وجمهور البصريين
يوجبونها اخذا من اقتصار سيبويه على ذكرها
ووافقهم ابن مالك في الالفية وخالفهم في التسهيل
واعتذر في شرحه عن سيبويه بان الاضافة
لما كانت على خلاف الاصل لان الاسم واللقب
مدلولهما واحد فيلزم من اضافة احدهما الى الاخر
اضافة الشيء الى نفسه فيحتاج الى تاويل الاول
بالمسمى والثاني بالاسم حتى يخلص من اضافة
الشيء الى نفسه والاتباع والقطع لا يحوجان
الى تاويل ولا يوقعان في مخالفة اصل بين سيبويه
استعمال العرب للاضافة اذ لا مستند لها الا
السماع بخلاف الاتباع والقطع فانهما على الاصل
واستغنى بالتنبيه عليها عن التنبيه عليهما
واذا اجتمع الاسم والكنية او الكنية واللقب
كنت في تقديم احدهما بالخيار ويليه الاخر معربا
باعرابه مع جواز قطعه نعم اذا اجتمعت الثلاثة
وتقدمت الكنية على الاسم ثم جيء باللقب
فيظهر وجوب تاخير اللقب عن الكنية كما
يؤخذ من كلامهم وان لم ار فيه ذلك نقلا

فانه يلزم من تقديمه عليها تقديمه على الاسم
نفسه وهو ممتنع ثم الثالث من المعارف اسماء الاشارة
على حذف مضاف اي اسماؤها حذف للقرينة الدالة
عليه وهي ما وضع لمسمى واشار اليه والاشارة
اما لمفرد مذكر او مؤنث او لمثنى او لجمع كذلك
فهذه ستة الا انهم اكتفوا بالاشارة الى الجمع
المذكر والمؤنث بلفظ واحد فصارت الاقسام
الوضعية لاسماء الاشارة بحسب من هي له
خمسة وان تعددت الفاظ بعضها كما سيجي
وهي ذا للمذكر المفرد وذي وذه وتي وته
باسكان الهاء وذهي وتهي وتا وذه وته
بالاختلاس وذات بالضم للمؤنث المفرد
وذان وتان ويثا وبالالف منهما للمثنى المذكر
وتان للمثنى المؤنث ويعربان بالالف رفعا
وبالياء جرا ونصبا عند القائل بتثنيتهما
حقيقة والاصح وعليه ابن الحاجب انهما بنيا
جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة
لان من شرط المثنى قبول التنكير كما مر واسماء
الاشارة ملازمة للتعريف ففي حالة الرفع
وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالة الجر
والنصب وضعا على صيغة المثنى المنصوب والمجرور

والمجرور وكلامه في الاوضح عند انواع الشبه يقتضي
ان ثم لنا قولا يقول باعرابهما مع عدم تثنيتهما ولا
قائل به كما نبه عليه العلامة خالد واولاء ممدودا
ومقصورا لجمعهما اي المذكر والمؤنث والمد لغة
اهل الحجاز وهي الفصحى وبها جاء التنزيل نحو
هؤلاء بناتي والقصر لغة اهل نجد من تميم
وقيس وربيعة واسد ذكر ذلك الفراء
في لغات القران ولم يخصه بتميم كما هو صريح
عبارة الاوضح والاكثر مجيئه للعقلاء وقد
يجيء لغيرهم كقوله والعيش بعد اولئك الايام
وهذه الالفاظ المتقدمة في المشار اليه
القريب واما البعيد فيشار اليه بها ولكن
ملحقة وجوبا بالكاف الحرفية في الاصح لتدل على
البعيد ولا فرق في الكاف بين ان تكون مجردة
من اللام في جميع اسماء الاشارة مطلقا
اي سواء كان المشار اليه مفردا ام مثنى
ام مجموعا وهذه الكاف تتصرف في الكلام
تصرف الكاف الاسمية غالبا ليتبين بها
احوال المخاطب من افراد وتثنية وجمع وتذكير
وتانيث كما يتبين بها لو كانت اسما
فتفتح للمذكر وتكسر للمؤنث ويتصل بها علامة

التثنية والجمع فللمخاطب خمسة احوال وان كان اصلها
ستة وقد تقدم ان للمشار اليه خمسة احوال
فذلك خمسة وعشرون بحسب التقسيم الوضعي وانما
حكموا بحرفية الكاف في ذلك لعدم محل لها من
الاعراب لانتفاء الرافع والناصب والجار
وانتفاء المضاف لان اسماء الاشارة لا
تضاف لانها لا تقبل التنكير والمضاف لا بد
ان يكون نكرة حتى لو كان معرفة نوى تنكيره
لاجل الاضافة وفي الكاف المذكورة ثلاث لغات
الاولى ان تختلف لاختلاف احوال المخاطب
والثانية افرادها مفتوحة في الاحوال ربعها ٤
كلها فيكون المقصود بها على هذه اللغة التنبيه
على مطلق الخطاب فقط الثالثة افرادها
مفتوحة في التذكير مكسورة في التانيث فلها
على هذه اللغة حالتان او مقرونة تلك الكاف
بها مبالغة في البعد الا في ثلاث مسايل في
المثنى مطلقا من غير تقييد بلغة دون اخرى ولا
فرق بين تثنية المذكر والمؤنث وفي الجمع في لغة
من مده وهم الحجازيون دون من قصره من
اهل نجد كقيس وربيعة واسد واما بنو تميم وان
كان لغتهم القصر فلا ياتون باللام كاهل الحجاز

الحجاز كما نبه عليه في اوضحه حيث قال وبنو تميم لا ياتون
باللام مطلقا وفيما تقدم من اسماء الاشارة
ها التنبيه بالف غير مهموزة كراهة كثرة الزوايد
فتقول هذاك ولا يجوز هذالك وسميت الهاء ها
التنبيه لانها تنبه المخاطب على المشار اليه وقضية
كلامه انه ليس لاسم الاشارة الا مرتبتان
قربى وبعدى وهي طريقة ابن مالك وغيره
من المحققين لكن الجمهور على ان له ثلاث مراتب
قربى وهي المجردة من اللام والكاف وبعدى وهي
المقرونة بهما في غير المثنى وبالنون المشددة والكاف
في المثنى ووسطى وهي المقرونة بالكاف وحدها
لان زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة وعليه اي على القول بالمراتب ثلاثة
المصنف في شرح اللمحة وصححه ابن الحاجب ثم الرابع
من المعارف الموصول وهو ضربان حرفي وهو ما
اول مع صلته بمصدر ولم يحتج الى عايد وهو ان
وان وما وكي ولو والاسمي وهو المراد هنا بقرينة
ذكره في المعارف التي هي احد قسمي الاسماء وهو
ما افتقر الى الوصل بجملة خبرية او ظرف او مجرور
تامين او وصف صريح والى عايد او خلفه وهو
قسمان نص ومشترك فالنص ما وضع لمعنى
واحد وهو الذي للمفرد العالم وغيره والتي

للمفرد والمؤنث العاقل وغيره **واللذان** لمثنى المذكر
واللتان لمثنى المؤنث ويعربان بالالف رفعا وبالياء
جرا ونصبا عند القائل بتثنيتهما حقيقة والاصح انهما
مبنيان جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين
حقيقة لما مر وكلامه في الاوضح عند انواع الشبه
يقتضي ما قلناه في ذين وتين فكن على بصيرة في
ذلك ولك في نونهما وجهان اثباتها مخففة
ومشددة وحذفها والاصل التخفيف والثبوت
قاله في شرح الشذور وظاهر كلامه في الاوضح
تخصيص حذفها بحالة الرفع **وجمع المذكر** شيئان
الذين ويستعمل **بالياء** رفعا ونصبا وجرا للعاقل
مطلقا وربما جاء في حالة الرفع بالواو كقوله **شعر**
نحن الذون صبحوا الصباحا • يوم النخيل غارة ملحاحا
وانما لم يعرب كما اعرب اللذان واللتان لعدم مجيئه
على سنن المجموع من جهة انه اخص من مفرده اذ هو
خاص بالعاقل والذي يطلق عليه وعلى غيره كذا
قيل وحذف نونه لغة وكذا حذف ال منه **والالى**
بالقصر اشهر من المد **وجمع المؤنث** شيئان ايضا
اللائي واللاتي باثبات الياء وقد تحذف وقد تتعاور
اللائي واللاتي فيقع كل منهما مكان الآخر قال ابن عمر
محى حبها حب اللائي كن قبلها اي اللاتي وقال **شعرا**

وقال **شعر**
فما آباؤنا بأمنّ منه • علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
اي الالى والمشترك هو الموضوع لمعان متعددة بلفظ
واحد فيأتي للمفرد المذكر والمؤنث ولتثنية كل
منهما وجمعه واليه اشار بقوله **وبمعنى الجمع** من الذي
وفروعه **من** وهو موضوع للعالم نحو عرفت من قام
ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن
قمن وقد يأتي لغيره في ثلاث مسائل احدها ان
ان ينزل منزلة العالم نحو يدعو من دون الله من
لا يستجيب له اذ دعاؤهم الاصنام نزلوهم من
منزلة العلماء الثانية ان يجتمع مع العالم فيما وقعت
عليه نحو كمن لا يخلق لشموله الآدميين والملائكة
والاصنام فان الجميع لا يخلقون شيئا الثالثة ان
يجتمع معه في عموم سابق فصل بمن نحو فمنهم من
يمشي على بطنه لشموله كل دابة لها من قوله والله
خلق كل دابة من ماء **وما** وهو موضوع لغير العالم
نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق ونحو اعجبني
ما اشتريته وما اشتريتها وما اشتريتهما وما
اشتريتهم وما اشتريتهن وقد تأتي له مع العالم
نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض وللمبهم
امره كقولك لمن رأى شخصا من بعيد لا يدري ما

العاقل

هو انطق الى ظاهره ولا لنواح من يفعل نحو فانكحوا ما طاب
لكم من النساء **واى** نحو لننزعن من كل شيعة ايهم
اشد وهى ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا الى
معرفة ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور ولا يعمل
فيها الا مستقبل متقدم كما فى الاية خلافا للبصرى
وسئل الكسائى لم لا يعمل فيها الماضى فلم تلح له
العلة فقال اى كذا خلقت واجاب غيره بان
ايا وضعت على العموم والابهام والمضارع مبهم
ففيه مناسبة لها بخلاف الماضى اذ لا ابهام
فيه فيحصل التنافى والخروج عما وضعت له
واشترط كون العامل متقدما لتمتاز عن الشرطية
والاستفهامية لانها لا يعمل فيها الا متاخر
واعلم ان لاى اربع حالات تعرب فى ثلاث منها
وهى ما اذا اضيفت وذكر صدر صلتها نحو
يعجبنى ايهم هو قايم او ذكر صدر صلتها ولم
تضف نحو يعجبنى اى هو قايم اولم تضف ولم يذكر
صدر صلتها نحو يعجبنى اى قايم وتبنى فى
الرابعة على الضم تشبيها بالغايات وهى ما
اذا اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا
نحو ايهم اشد وقوله سلم على ايهم افضل وبها رد
على ثعلب المنكر لموصوليته اى **وال فى وصف**

52

وصف صريح اى خالص الوصفية بان لم تغلب عليه
الاسمية **لغير تفضيل** وذلك كاسمى الفاعل والمفعول
كالضارب والمضروب بخلاف الداخلة على الاسم السالم
من الوصفية كالرجل او ما غلبت عليه الاسمية
كالابطح والاجرع او ما دل على تفضيل كالافضل والاعلم
فان ال فى ذلك كله حرف تعريف واما الداخلة على
الصفة المشبهة كالحسن فنحا ابن مالك الى انها
موصول اسمى وجرى عليه المص فى الشرح والاوضح
فى باب ما لا ينصرف لكن قال فى المغنى وليس شى
دون الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل
الدال على الحدوث ولهذا كانت ال الداخلة على اسم
التفضيل ليست موصولة باتفاق وقضيته انها حرف
تعريف وبه صرح فى الاوضح فى باب الصفة
المشبهة وعلى الاول اجيب بان الصفة المشبهة
تعمل فى السببى عمل الفعل باطراد بخلاف اسم
التفضيل وما ذهب اليه من ان ال الداخلة على هذا
الوصف الصريح موصول اسمى هو الاصح
بدليل عود الضمير عليها فى نحو قد افلح المتقى ربه
وليست موصولا حرفيا لما مر ولانها لا تؤول مع
صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف لعدم تقديم
معمول مدخولها عليها ولجواز عطف الفعل على

قوله كالاكل [illegible] [illegible] الاسمية [illegible]

قوله والاجرع [illegible] غلب عليه الاسمية [illegible] ان [illegible]

مدخولها وايضا لو كانت حرف تعريف لقدح الحاقها
في اعمال اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال
لوجود البعد له من مشابهته واللازم منتف قال الرضي
وهذا الخلاف اذا لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت له
كما في قولك جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا
كلام في حرفيتها ووصلها بالظرف كما في قوله • من لا
يزال شاكرا على المعه • وبالجملة الاسمية كما في قوله •
من القوم الرسول الله منهم • ضرورة وكذا وصلها
بالمضارع كما في قوله • ما انت بالحكم الترضى حكومته •
على المختار في تفسير الضرورة وذو في لغة طي خاصة
دون غيرهم من العرب كقوله • وبئري ذو حفرت
وذو طويت • والمشهور عندهم افرادها وتذكيرها
وبناؤها على السكون لا على الضم كما توهمه بعض
المتاخرين اذ ليست حرفا واحدا بل حرفين
الثاني منهما ساكن والبناء انما يكون في الاخر ومنهم
من يعربها بالحروف اعراب ذي المعرب كما
مر وخصه ابن الضايع بحالة الجر لانه المسموع
كقوله • فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا • واستشكل
اعرابها بان سبب البناء موجود مع عدم المعارض
وما جزم به ههنا من ان ذو تطلق عند طي على المؤنث
ايضا هو المجزوم به في ساير كتب ابن مالك وخصه

في الجامع ببعضهم فقال وذو لكل مذكر وذات
لكل مؤنث ويختصان بطي ومنهم من يجمعهما
ويعربها ومن يستعمل ذو للجمع فحكى العموم عن بعض
طي بعد تقييده بالاول ويرده قول ابن الضايع
والافصح امتناع اطلاقها على المؤنث وذا حالة كونه
بعد ما باتفاق من البصريين او بعد من الاستفهاميتين
على الاصح عندهم والمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما
مسموع قال تعالى ماذا انزل ربكم وقال الشاعر
وقصيدة تاتي الملوك غريبة • قد قلتها ليقال من ذا قالها
والكوفيون لا يلتزمون هذا الشرط احتجاجا بقوله
عدس ما لعباد عليك امارة • امنت وهذا تحملين طليق
اي والذي تحملينه طليق ولا وجه فيه ولا تختص ذا من
بين اسماء الاشارة بذلك عندهم بل جميع اسماء
الاشارة يجوز ان تكون عندهم موصولات
وابلغ من ذلك جعلهم الاسم المحلى بال من قبيل الموصو لات
كقوله
لعمري لانت البيت اكرم اهله • واقعد من افنائه بالاصائل
اي لانت الذي اكرم من اهله فاكرم صلة البيت
ومحل كون ذا موصولة اذا لم تلغ ولم تكن للاشارة
فان الغيت بان كانت مركبة مع ما او من لم تكن
موصولة بل تكن مع ما قبلها اسما واحدا او على

الاستفهام لا يعمل فيه فعل متقدم ويظهر ذلك في البدل
اذا قلت مثلا من ذا ضربت ازيدا ام عمرا فان رفعت
البدل فذا غير ملغاة وان نصبته كانت ملغاة
ويدل على الغايها ايضا اثبات الف ما مع دخول الجار
عليها في نحو قولهم عماذا تسال وكذا اذا كانت
للاشارة لانها حينئذ تدخل على المفرد نحو من ذا
الذاهب وماذا التواني والمفرد لا يكون صلة
لغير ال ولما انهى الكلام على الموصولات شرع في
بيان الصلة فقال وصلة ال الموصولة الوصف
الصريح وقد مر الكلام عليه وصلة غيرها في
الموصولات اما جملة وشرطها اسمية كانت
او فعلية ان تكون خبرية وهي المحتملة للصدق
والكذب في نفسها من غير نظر الى قايلها وان
تكون معهودة ليتعرف بها الموصول الا في مقام
التهويل والتفخيم فيحسن ابهامها نحو فاوحى الى
عبده ما اوحى وان لا تكون مستدعية كلاما
قبلها فلا يقال جاء الذي لكنه قايم لان فيه استعمال
لكن من غير استدراك ولا بد ان تكون الصلة
ذات ضمير غالبا مطابق للموصول اي مطابق
له في الافراد والتذكير وفروعهما ليربطها به وهذا
الضمير يسمى عايدا لعوده الى الموصول وقد يخلف الظا

الظا فيقوم مقامه كقوله ه ه ه ه ه ه ه ه ه ه ه ه
سعاد التي اضناك حب سعادا • اي حبها واجاز ابن الضايع
خلو الصلة منه اذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة
عليه نحو الذي يقوم اخوك فيغضب هو زيد لحصول
الارتباط بالفاء وصيرورتها جملة واحدة ولا بد
للموصول من الصلة ومن تاخرها عنه لانها من
كماله ومنزلة منزلة جزئه المتاخر منه ولهذا سمي
ناقصا ولا يجوز الفصل بينه وبينها ويجوز حذفها
كالموصول ان دل عليها دليل كقوله سو
نحن الالى فاجمع جمو • عك ثم وجههم الينا
اي نحن الالى عرفوا بالشجاعة تنبيه اعلم ان الموصول
ان طابق لفظه معناه وجب مطابقة العايد له
لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان كان مفردا
اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك لكن جاز في العايد
وجهان احدهما وهو الاكثر مراعاة اللفظ نحو
ومنهم من يستمع اليك والثاني مراعاة المعنى نحو ومنهم
من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ
لبس نحو اعط من سالتك ولا يقال من سالتك
او قبح نحو من هي حمراء امك فيجب حينئذ مراعاة
المعنى وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته
كقوله سو

وان من النساء ان ما هي روضة • تهيج الرياض نحوها وتفوح
والغالب في العائد المشتملة عليه الصلة ذكره في اللفظ
وقد يحذف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع
ان كان فاعلا او نائبا عنه او خبر المبتدا او ناسخ
او اسماله لم يجز حذفه وان كان مبتدا جاز حذفه اي
اخبر عنه بمفرد ولم يكن بعد نفي ولا اداة حصر ولا
معطوفا على غيره ولا معطوفا عليه غيره نحو ثم لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد اي الذي هو اشد ولا فرق
في جواز حذف المرفوع بين صلة اي وغيرها لكن
لا يكثر الحذف في صلة غيرها الا ان طالت الصلة
نحو وهو الذي في السماء اله والا فالحذف قليل
تنزيلا لاسماء الا في قولهم لا سيما زيد بالرفع فانه
مقيس غير شاذ تنزيلا للا سيما منزلة الا
والمنصوب ان كان منفصلا لم يجز حذفه او متصلا
متعينا للربط وناصبه فعل تام او وصف غير صلة
ال العائد اليها المنصوب جاز حذفه نحو وما عملت
ايديهم اي عملته كما قرئ به وقوله • ما الله موليك
فضل فاحمدنه • اي الذي الله موليكه فضل واما قوله •
ما المستفز الهوى محمود عاقبته • فشاذ وحذف
منصوب الفعل كثير والوصف قليل جدا وان اشتركا
في الجواز وليت بمت وبيني فرق كما تفهمه عبارة

عبارة الالفية والمجرور نوعان مجرور بالمضاف ومجرور
بالحرف فالاول يجوز حذفه ان كان المضاف وصفا
عاملا وليس اسم مفعول نحو فاقض ما انت قاض
اي ما انت قاضيه وقوله •
لعمرك ما تدري الطوارق بالحصى • ولا زاجرات الطير ما الله صانع
والثاني يجوز حذفه ايضا ان تعين للربط وكان الموصول
او المضاف الى الموصول او الموصوف بالموصول مجرورا
بمثل ما جر به العائد لفظا ومعنى ومتعلقا ولم يكن العائد
محصورا ولا نائبا عن الفاعل ولا موقعا حذفه
في لبس نحو ويشرب مما تشربون اي منه وقوله •
لو انك تلقى الى القوم الذي وكنت • انباء يبصر حلي الخطر ما القدر
وقولك مررت بغلام الذي مررت اي به فان
لم يتعين العائد للربط كمررت بالذي مررت
به في داره او جر الموصول بغير حرف كجاء غلام الذي
انت غلامه او لم يجر الموصول اصلا كجاء الذي
مررت به او جر بحرف مماثل لما جر به العائد لفظا
لا معنى كمررت بالذي مررت به على احد
البايين للسببية او لفظا ومعنى لا متعلقا
كمررت بالذي سرت به او كان محصورا كمررت
بالذي ما مررت الا به او نائبا عن الفاعل كمررت
بالذي مر به او حذفه ملبسا كرغبت فيما رغبت

فيه لم يجز الحذف في الصور كلها واعلم ان هذه الشروط
التي ذكرناها لصحة جواز حذف العائد من حيث هي
لم يصرح بها ولعله انما تركها احالة على الامثلة
فانها جامعة للشروط وصلة غير ال اما جملة كما
مر **او ظرف او جار ومجرور تامين** اي تتم بهما الفائدة
كجاء الذي عندك او في الدار فلا يوصل بما لا يكون كذلك
وكلاهما اذا وقعا صلتين **متعلقان باستقر** وشبهه
مما هو فعل حال كونه **محذوفا** وجوبا لا بمستقر وشبهه
مما هو اسم لافراده وهما في اصطلاح النحاة كالفقير
والمسكين في اصطلاح الفقهاء اذا اطلق احدهما
شمل الاخر واذا ذكرا فلكل معنى ولذا نظائر منها
الايمان والاسلام والمشرك والكافر **ثم** الخامس
من المعارف **ذو الادوات** اي ادات التعريف
وهي ال بجملتها للتعريف **عند الخليل وسيبويه**
لكن الخليل الهمزة عنده اصلية فهي همزة قطع
كهمزة أم وإن حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال
وسيبويه يخالفه في اصالة الهمزة فهي عنده همزة
وصل زائدة لكنها معتد بها في الوضع هذا ما حكاه
ابن مالك في شرح التسهيل من الخلاف بينهما ووافق
فيه الخليل فيما ذهب اليه واستدل على صحته بوجوه
ذكره فيه والكافي تتمة ميرها ونازعه ابو حيان في

في ذلك وردها وانكر ان يكون ما ذكره ابن مالك عن
الخليل مذهبا له وقال ليس في كلام الخليل ما يدل على ان
الهمزة اصل مقطوعة في الوصل كهمزة ام وان **لا واللام وحدها**
للتعريف وضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل للتمكن
من الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام
خلافا للاخفش وسيبويه في احد قوليه المشهور عنه
ورجحه ابن مالك في سبك المنظوم واختاره المصنف
في حد اشيه وقال انه من احسن مكان وجميع ما اعتد
به عليه مقابل بمثله او يجاب عنه لكنه رجح في الجامع
قول الخليل وهو ظاهر عبارته هنا وفي الشذور وانما لم
يبتدأ الهمزة ويحرك اللام على قول الاخفش لانها
ان حركت بالكسر حصل الثقل مع كثرة الاستعمال والتبس
بلام الجر او بالفتح التبس بلام الابتداء او بالضم
فلا نظير لها وعن المبرد ان الهمزة للتعريف
واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام
وتكون ال للعهد وهي التي عهد مصحوبها اما ذكرا
نحو في زجاجة الزجاجة وفائدتها التنبيه على ان
مصحوبها هو الاول بعينه اذ لو جيء به منكرا لتوهم انه
غيره او ذهنا نحو اذ هما في الغار **واذ جاء القاضي** اي
قاضي بينك وبين مخاطبك عهد فيه او حضورا
نحو اليوم اكملت لكم دينكم **او للجنس** وهي التي لم يعهد

مصحوبها اصلا وهي ثلاثة انواع كالتي للعهد لانها
اما ان تكون لبيان الحقيقة من حيث هي اي لا باعتبار
شيء كاهلك الناس الدينار والدرهم اي جنسهما
وجعلنا من الماء اي من حقيقة الماء المعروف وقيل
المني كل شيء حي وهذه لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا
او لاستغراق افراده وهي تخلفها كل حقيقة نحو خلق
الانسان اي كل فرد من افراد الانسان ضعيفا
وتعرف بصحة الاستثناء من مدخولها نحو ان الانسان
لفي خسر الا الذين امنوا او لاستغراق صفاته وهي التي
تخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل اي الجامع لصفات
الرجال المحمودة اذ لو قيل زيد كل رجل على وجه المبالغة
والمجاز لصح انه بمعنى اجتمع فيه ما تفرق في غيره من
الرجال من جهة كماله ولا اعتداد بغيره لقصوره عن
رتبة الكمال والمختار جواز نيابتها عن الضمير المضاف
اليه نحو فان الجنة هي المأوى وقيده ابن مالك
بغير الصلة وجوز الزمخشري نيابتها عن الاسم
الظاهر وابو شامة نيابتها عن ضمير المتكلم قال في
المغني والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب
وقد تلخص من كلام المص ان المعرفة اما عهدية
او جنسية وكل منهما ثلاثة انواع كما مر وقد تكون ال
زائدة كاللات ونحو ادخلوا الاول فالاول او قد مر انها

انها تكون موصولة وابدال اللام في المعرفة ميما لغة حميرية
كقولهم في الرجل والفرس ام رجل ام فرس وقد نطق
بها عليه الصلاة والسلام حين قال له السائل يا رسول
الله امن امبر امصيام في امسفر فقال ليس من امبر ٥
امصيام في امسفر ونقلت هذه اللغة ايضا عن نمر من
طي قال شاعرهم شعر
ذاك خليلي وذو يواصلني ٭ يرمي ورائي بامسهم وامسلمه
ثم السادس من المعارف المضاف اضافة محضة الى
واحد مما ذكر من الخمسة المتقدمة ولو بواسطة ما لم
يكن متوغلا في الابهام كغير ومثل ولا واقعا موقع
نكرة كجاء زيد وحده وهو في التعريف بحسب ما
يضاف اليه عند الاكثر فالمضاف للعلم في رتبة
العلم والمضاف لاسم الاشارة في رتبة الاشارة
وكذلك البواقي الا المضاف الى الضمير كغلامي
فليس في رتبة الضمير وانما هو كالعلم اي في رتبته
والا لما صح نحو مررت بزيد صاحبك اذ الصفة
لا تكون اعرف من الموصوف وقيل انما اضيف الى
معرفة فهو في رتبة ما تحتها قال المص ويدل على بطلانه
قوله ٭ كخذروف الوليد المثقب ٭ فوصف المضاف
الى المعرف بال بهنا والصفة لا تكون اعرف من الموصوف
ولا يرد على اطلاق قولهم هنا ان المضاف الى المعرفة

معرفة مالم يتعرف بالاضافة كالصفة المضافة الى
معمولها والمتوغل في الابهام والواقع موقع نكرة لما
تقرر في باب الاضافة والحكم اذا علم في بابه لشئ
كان قيد الحكم الذي يذكره مطلقا في باب اخر

باب في ذكر المبتداء والخبر وما يتعلق بهما من الاحكام

والمبتداء هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لفظا
او حكما مخبرا عنه او وصفا رافعا لما انفصل واغنى عن
الخبر والخبر ما تحصل به الفايدة مع مبتداء غير الوصف
المذكور ويرادفهما وفي الجامع بالمبتدا قبل الفاعل تبعا
لمن يرى انه اصل المرفوعات وخالف في الكشاف فبدا
بالفاعل نظرا الى انه اصلها كما قال وذهب جمع الى ان
كلا منهما اصل واختاره الرضي قال ابو حيان وهذا الخلاف
لا يجدي فايدة المبتداء والخبر كلاهما مرفوعان
باتفاق كالله ربنا ومحمد عليه الصلاة والسلام
نبينا لمن يعتقد عدم ايمانه وانما اختلفوا في رافعهما
على اقوال اصحها ان المبتداء مرفوع بالابتداء وهو التجرد
للاسناد وقد مر ما فيه والخبر مرفوع بالمبتداء لانه طالب
للخبر الى وصح رفعه به وان كان يقع جامدا لان اصل العمل
الطلب والمبتداء طالب للخبر من حيث كونه محكوما
به طلبا لازما كما ان فعل الشرط لما كان طالبا للجزا
عمل فيه عند طايفة واعلم ان الاصل في المبتداء ان

58

ان يكون معرفة لان الغرض من الكلام حصول الفايدة
والمبتداء مخبر عنه والاخبار عن غير معين لا يفيد غالبا
ولان القصد من الكلام اعلام السامع ما يحتمل ان
يجهله والامور الكلية قل ان يجهلها احد وانما يجهل
الامور الجزئية واورد على الاول مجئ الفاعل نكرة
وهو مخبر عنه واجيب بان الفاعل تخصص بالحكم
المتقدم عليه قال الرضي وهذا وهم لانه اذا حصل
تخصيصه بالحكم فقط كان بغيره الحكم غيره تخصيص فتكون
قد حكمت قبل معرفته وقد قالوا ان الحكم على الشئ لا يكون
الا بعد معرفته واذا علمت ذلك فلا يبتدأ بالنكرة
الا اذا افادت والفايدة تحصل في الغالب اذا حصل
تخصصت النكرة بمخصص من المخصصات وهي
كثيرة وانهاها بعضهم الى نيف وثلاثين موضعا
وذكر بعضهم انها ترجع الى شيئين العموم والخصوص
وظاهر كلامه اعتماد ذلك حيث قال ويقع المبتداء
نكرة ان عم كل عنده ومن جنسه او خص فردا من
ذلك الجنس فالعام نحو ما رجل في الدار لان النكرة
في سياق النفي تعم فاذا عمت كان مدلولها جميع افراد
الجنس فاشبهت المعرف بال الجنسية ومنه نحو
االه مع الله وكل له قانتون ومن يقم اقم معه والخاص
نحو لعبد مومن خير لان الوصف يخصص الموصوف

النكرة فيحصل به فايدة ليست لعبد الذي لم يوصف
ويحتمل ان يكون من الاول ايضا و من الخاص خبر
صلوات كتبهن الله على العباد فتخصيصه بالوصف
وقوله امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة
وقوله رجيل جاءني لانه بمعنى رجل صغير جاءني ويقع
الخبر مفردا جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدا ومشتقا
فيتحمله ما لم يرفع ظاهرا او ضميرا بارزا ويجب ابراز
المتحمل وان امن اللبس اذا جرى الوصف على غير
من هو له ويقع جملة لها اي فيها رابط وجوبا
يربطها بالمبتدا الذي سبقت له اسمية كانت او فعلية
ويجوز حذفه ان علم ونصب بفعل او وصف او جر باسم
فاعل او حرف تبعيض او ظرفية او مسبوق بما مثل
لفظا ومعمولا نحو وكل وعد الله الحسنى وقوله اصبح
فالذي تدعى به انت مفلح . اي مفلح به وروابط
الجملة بما هي خبر عنه او صلتها في المغني الى عشرة
على خلاف في بعضها واقتصر منها هنا على
اربعة احدها الضمير وهو الاصل في الربط ومن ثم
يربط به مذكورا كزيد ابوه قايم وعمرو قام اخوه
ومحذوفا كما مر والثاني الاشارة نحو ولباس
التقوى ذلك خير ان قدر ذلك مبتدا ثانيا
والا بان قدر تابعا للباس على انه بدل او عطف

قوله ويحتمل ان يكون من الاول قال ابن الحاجب والمسوغ له اعتماده على العموم ح

59

او عطف بيان فالخبر مفرد و الثالث اعادة المبتدا
بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتعظيم نحو
القارعة ما القارعة فالقارعة مبتدا اول وما اسم
استفهام مبتدا ثان والقارعة خبره وهما خبر الاول
والتقدير القارعة اي شيء هي كما تقول اي رجل زيد
اذا اردت التعظيم والتفخيم شانه و الرابع العموم
بان تكون جملة الخبر مشتملة على اسم اعم من المبتدا
فيكون المبتدا داخلا تحته نحو زيد نعم الرجل فان
الرجل للجنس وهو مشتمل على كل افراده وزيد فرد
منها فدخل في العموم فحصل الربط ومنه قوله واما
الصبر عنها فلا صبرا والربط بالعموم تبع فيه هنا
وفي اوضحه جماعة من النحاة وذكره في المغني كالمتبري
منه ثم قال ويلزمهم ان يجيزوا زيد مات
الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا
رجل في الدار وخرج المثال والبيت بما هو مذكور
فيه فراجعه ولما كان من الجملة الواقعة خبرا
ما لا يحتاج الى رابط نبه على ذلك بقوله الا
في نحو قل هو الله احد مما الجملة المخبر بها نفس
المبتدا في المعنى فلا يحتاج الى رابط اكتفاء
بها عنه لانها مفسرة للمبتدا والمفسر عين
المفسر هذا ان قدر هو ضمير الشان والا بان

قدر ضميره المسئول عنه فالخبر منه دره هو الله واحد خبر
بعد خبر او بدل قال الدماميني تبعا للرضي والتحقيق
ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على
ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا
بالله كنز من كنوز الجنة ويقع الخبر ايضا ظرفا
زمانيا ومكانيا حالة كونه منصوبا لفظا بما تعلق
به نحو والركب اسفل منكم والرحيل غدا ويقع
ايضا جارا ومجرورا منصوبا ايضا محلا بذلك
كالحمد لله رب العالمين وشرطهما ان يكونا
تامين بالمعنى المتقدم فلا يجوز زيد امس ولا
زيد بك ولما كان الخبر اذا وقع ظرفا او مجرورا
راجعا في التقدير الى المفرد والجملة قال ويتعلقان ح
اما بمستقر ونحوه مما هو اسم فاعل وهو اختيار
طائفة محتجين بان المحذوف هو الخبر في الحقيقة
والاصل في الخبر الافراد وصححه في الاوضح ورجحه
ابن مالك بامور منها ان اجتماع اسم الفاعل
والظرف مقدور كقوله • فانت لدى بحبوحة الهون
كائن • ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد
به ومنها ان الفعل المقدر جملة باجماع واسم الفاعل
ليس بجملة والمفرد اصل وقد امكن فلا عدول
عنه ومنها تعينه اتفاقا بعد اما واذا الفجائية

الفجائية لامتناع ايلائهما الفعل او باستقر ونحوه مما
هو فعل وهو اختيار اكثر البصريين محتجين بان
المحذوف عامل في الظرف والمجرور والاصل في العامل
ان يكون فعلا ورجحه ابن الحاجب بوجوب تقديره
في الصلة قال في المغني والحق عندي انه لا يترجح
تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى ثم قال وان
جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح للازمنة
كلها وان كان حقيقة في الحال محذوفين وجوبا
وذلك المتعلق المحذوف من حيث هو في الحقيقة
هو الخبر على ما صححه في الاوضح لا الظرف وانما اطلق
عليه الخبر لنيابته عن المحذوف ولهذا لا يجمع
بينهما الا شذوذا وظاهر كلامه ان المتعلق لا يكون
الا كونا مطلقا وبه صرح في التسهيل قال في المغني
وهو شرط لوجوب الحذف وصرح فيه بجواز
تقديره الكون الخاص لدليل ويجوز حذفه ح وعليه
خرّج قولهم من لي بكذا اي من يتكفل لي بكذا وقوله
تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى التقدير
مقتول او يقتل والاصل فيه ان يقدر مقدما على
الظرف كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض
ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا او ما يقتضي ايجابه
وفيه ايضا ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره

مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا او يتقدم
على المبتداء وفي حاشية الكشاف للتفتازاني حاجب
التنبيه له انه اذا قدر في الظرف كان او كاين فهو من
التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو
لا الناقصة والا لكان الظرف في موقع الخبر فتقديره
كان اخرى ويتسلسل التقديرات **فايدة** اعلم
ان الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان مستقر بفتح
القاف ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب
الحذف نحو عنده علم الساعة واللغو ما كان
متعلقه خاصا كالقيام والقعود سواء وجب حذفه
نحو ايوم الجمعة صمت فيه او جاز نحو يوم الجمعة جوابا
لمن قال متى قدمت ووجه تسمية الاول مستقرا
والثاني لغوا ان المتعلق العام لما كان اذا حذف انتقل
الضمير الذي كان مستترا فيه الى الظرف يسمى
ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو
في الاصل مستقر فيه ثم حذفت الصلة اختصارا
لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك
ولما كان الاخر لم ينتقل اليه شيء من متعلقه سمي
لغوا اي ملغى كانه الغي ولم يعتبر اعتبار الاول
قاله الدماميني **قاعدة** كل ظرف او جار ومجرور
ليس بزايد ولا مما يستثنى به لا بد ان يتعلق بالفعل

بالفعل او ما يشبهه او ما يشير الى معناه والمتعلق
اما ان يكون ملفوظا به او مقدرا والمقدر اما واجب
الحذف او لا والواجب الحذف فهي ثمانية مواضع ذكر
ها في المغني **ولا يخبر باسم الزمان عن المبتدا الجوهر**
المعبر عنه باسم الذات فلا يقال زيد اليوم لعدم
الفايدة فان حصلت جاز كان يكون المبتدا عاما والزمان
خاصا نحو نحن في شهر كذا او في زمن كذا وفهم
من كلامه ان المكان يخبر به عن الجوهر نحو زيد
امامك وعن اسم المعنى نحو الخير عندك وان اسم
المعنى يخبر عنه بالزمان ولو كقولك اذا كان الحدث غير
مستمر نحو الصوم غدا والا فلا لعدم الفايدة واما
نحو قولهم **الليلة الهلال** مما ظاهره انه اخبر فيه باسم
الزمان عن الجوهر فهو **متأول** بحذف اسم معنى
مضاف هو المبتدا في الحقيقة كرؤية الهلال الليلة
فلا اخبار الا هو عن اسم المعنى لا عن الجوهر وقيل لا
تاويل بل الليلة خبر عن الهلال لشبهه بالاسم
من حيث انه يحدث في وقت دون وقت ولما كان
من المبتدا ما لا خبر له لكونه في معنى الفعل
ما كان له مرفوع يغني عنه نبه عليه بقوله **ويغني
عن الخبر** في فصول العبارة مرفوع الوصف
يكتفي به فاعلا كان او نائبه والمراد بالوصف

اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل والمنسوب معتمد في ذلك الوصف
ليصح الاكتفاء بالمرفوع على أداة الاستفهام
في الكلام أو أسماء أو أدوات أداة النفي
فالاستفهام بالحرف نحو أقاطن قوم سلمى
وبالاسم نحو كيف جالس العمران والنفي بالحرف
نحو ما مضروب العمران وبالفعل نحو ليس قائم زيد
وبالاسم نحو غير قائم الزيدان ومنه غير مأسوف
على زمن ينقضي بالهم والحزن والنفي في
المعنى كالنفي الصريح نحو إنما قائم الزيدان
ولا فرق في المرفوع أيضا بين أن يكون اسما ظاهرا
كما مر أو ضميرا بارزا كقوله
خليلي ما واف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من
أقاطع وجعل النفي بالفعل والاسم كالحرف
فيه يجوز في وجه الوصف على كونه مبتدأ حقيقة
واعتماده على ما ذكر شرط لازم عند جمهور البصـ
ـريين وما أوهم خلاف ذلك مؤول عندهم ثم هذا
الوصف مع مرفوعه إما أن يتطابقا إفرادا نحو
أقائم زيد فإن تطابقا جاز في الوصف وجهان
الابتدائية والخبرية إلا في نحو أقائم اليوم أميراه قعود
فيتعين الأول وهذا يقدح في قولهم إن متى وقع

تقدم الخبر فهي الباقي المبتدأ بالفعل على
وجه تأخر وإن تطابقا تثنية أو جمعا
نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون تعين
خبرية الوصف على اللغة الفصحى لتحمله
الضمير وإن لم يتطابقا تعين الابتدائية للوصف
وما بعده فاعله أو نائبه مغنيا عن الخبر سواء
أكان خبرا واحدا كما مر وقد يتعدد الخبر جوازا
على الأصح لأن الخبر كالنعت وإن اختلف الجنس
فلذا أتى حينئذ يشعر والتعدد على ثلاثة
أنواع أحدها أن يتعدد لفظا ومعنى لتعدد
المخبر عنه وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار
على كل واحد منهما والإخبار نحو زيد فقيه
كاتب شاعر فإن استعملته بالعطف جاز
اتفاقا ثانيها أن يتعدد لفظا لا معنى لقيام
المتعدد فيه مقام خبر واحد نحو هذا حلو حامض
ولا يجوز في هذا العطف لأن مجموعهما بمعنى
الخبر الواحد إذ المعنى هذا مز خلافا
لأبي علي وبهذا امتنع توسط المبتدأ بينهما
وتقدمهما عليه على الأصح ثالثها أن يتعدد
لتعدد صاحبه إما حقيقة نحو بنوك فقيه
وشاعر وكاتب وقوله يداك يد خيرها

في نحو وأخواتها ما عدا ليس غالبا او حكما نحو
انما الحيوة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم
وتكاثر وهذا يجب فيه العطف وصرح ابن مالك في
شرح التسهيل بعدم التعدد فيه وفي النوع
الثاني وفي شرحه بان التعدد فيهما بغير لفظ
الواحد لا يقال له مجازا اي فيما في الشرح من
كلام النحوي فيهما منظور فيه اللهم الا ان يقال اجماع ع
من تقدم فليتأمل واذا تعددت مبتدآت متوالية
فلك في الاخبار طريقان احدهما ان تجعل
الروابط في المبتدآت فتخبر عن الاخير منها وتجعله
مع خبره خبرا عما قبله وهكذا الى ان تخبر عن
الاول بتاليه مع ما بعده وتضيف غير الاول الى
ضمير متلوه نحو زيد عمه خاله اخوه ابوه قائم
والمعنى ابو اخ خال عم زيد قائم والاخر ان تجعل
الروابط في الاخبار فتأتي بعد خبر الاخير بها
اي الاول للتالي والتالي لمتلوه نحو زيد هند
الاخوان الزيدون ضاربوهما عندها باذنه
والمعنى الزيدون ضاربو الاخوين عند هند
باذن زيد وهذا المثال ونحوه لم يوجد في
كلام العرب وانما وضعه النحاة للاختبار
والتمرين قاله ابو حيان واعلم ان الاصل في

الخبر

63

الخبر ان يتأخر عن المبتدأ لانه وصف له في المعنى
فحقه ان يتأخر عنه وضعا وسوغ تأخره عنه طبعا
ولكنه قد يتقدم عليه حيث لا مانع اما جوازا نحو في
الدار زيد او وجوبا بان يكون له صدر الكلام اما بنفسه
كاسم الاستفهام ونحو ذلك اين زيد اذ لو اخر لخرج ما له
الصدر عن صدريته او بغيره كمضاف الى اسم استفهام او
يوقع تأخيره في لبس ظاهر نحو عندي درهم ولي وطر
اذ لو اخر لتوهم انه صفة للنكرة فلزم تقديمه دفعا
للالتباس او يكون المبتدأ المحصور فيه بالا لفظا
نحو ما لنا الا اتباع احمد صلى الله عليه وسلم او معنى
نحو انما قائم زيد اذ لو اخر لتوهم الانحصار والخبر
او يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر
نحو على التمرة مثلها زبدا وعلى مضاف اليه الخبر
كقوله اهابك اجلالا وما بك قدرة علي ولكن
ملء عين حبيبها اذ لو اخر للزم عود الضمير على متأخر
في لفظا ورتبة وقد يحذف كل من المبتدأ او الخبر
جوازا للعلم وقد اجتمع حذف كل منهما وابقاء الاخر
في نحو سلام قوم منكرون فسلام مبتدأ حذف
خبره اي عليكم وقوم خبر لمبتدأ محذوف اي انتم قوم
قال ابن اياز تكلف المهمة خبرا بعدها اولى قال الواسطي
الاولى كون المحذوف المبتدأ لان الخبر محط الفائدة

وقال العبدي الاولى الخبر بانه التجوز فيه . اهـ
الجملة اسهل فيها المحذوف من نحو زيد وعمرو قائم
اقوال ثلاثة لهذا التخيير وقد يجب حذف كل منهما
فيجب حذف المبتدا ولم ينبه عليه هنا اذا اخبر
عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم كمررت
بزيد الكريم او بمخصوص نعم وبئس مؤخرا
عنهما كنعم الرجل زيد اي الممدوح او بصريح
القسم نحو في ذمتي لافعلن اي يميني او بمصدر جيء
به بدلا من اللفظ بفعله كصبر جميل اي صبري واما
حذف الخبر وجوبا فقد نبه عليه بقوله وجب حذف
الخبر في اربعة الاولى والثانية قبل جواب لولا الامتناعية
اي الدالة على امتناع الثاني لوجود الاول والقسم
الصريح وهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به
مقسما نحو لعمرك لاجهدن وايمن الله وامانة الله
بخلاف غيره نحو علي عهد الله فلا يعلم ذلك الا بقرينة
تذكر وجواب بعده فهذا يجوز فيه الاثبات
والحذف ومحل وجوب الحذف في الاولى ان يعلق
الامتناع على نفس المبتدا كما هو الغالب في لولا
وهذا هو المراد بقولهم يجب الحذف اذا كان
الخبر كونا مطلقا نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد
موجود فان تعلق على نسبة الخبر الى المبتدا

جاز

66

جاز الحذف ان دل على الخبر دليل والا وجب
ذكره بل ذكره نحو لولا قومك حديثوا عهد
بالاسلام لهدمت الكعبة والثالث قبل حال
لا تصلح ان تكون خبرا عن المبتدا المذكور قبلها
بان يكون المبتدا مصدرا عاملا في مفسر صاحب
الحال كما سياتي او فعل التفضيل مضافا الى
المصدر المذكور نحو اكثر شربي السويق ملتوتا
والى مؤول به نحو اخطب ما يكون الامير قائما ولا يجوز
تقديم هذه الحال على صاحبها عند البصريين وتوسطها
معمولها بينها وبين المصدر ومعموله او توسطها بين
المصدر ومعموله للفصل بينهما وبينه وخرج بقوله
الممتنع كونها خبرا الصالح جعلها خبرا للمبتدا فلا
يجب فيه واجب كضربي زيدا شديد واما قولهم
حكمك مسمطا اي حكمك لك مثبتا فشاذ والرابعة
بعد واو المصاحبة الصريحة في معنى المصاحبة
بان تكون نصا في المعية كما سياتي فان لم تكن نصا
فيها كما اذا قلت زيد وعمرو واردت الاخبار باقترانهما
جاز ذكره لعدم التنصيص على المعية والحذف اعتمادا
على ان السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين
معنى الاقتران ولها مثال واشار الى امثلة ما تقدم
من المسائل الاربعة على طريق اللف والنشر المرتب

بقوله لولا أنتم لكنا مؤمنين فأنتم مبتدأ والخبر محذوف
أي موجودون بدليل لكن صددناكم وهذا كما ترى مما
تعلق به الامتناع على النسبة وقد تقدم أن حذف الخبر
فيه لدليل جائز فلا وجه للتمثيل بما يكون الخبر فيه
كونا مطلقا وإنما حذف لأنه معلوم بمقتضى لولا إذ هي
دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه
هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فإذا قيل
لولا زيد لأتيتك لم يشك في أن وجوده يمنع من الإتيان فيصح
الحذف لتعين المحذوف ووجب لسد الجواب مسده ونحو
لعمرك لأفعلن فعمرك مبتدأ والخبر محذوف أي قسمي الذي أقسم
به ووجب لسد الجواب مسده والعمر بفتح العين بضمها
أي الحياة إذ العائش زمنا طويلا ثم استعمل في القسم
مع أداة الحلف ونحو ضربي زيدا قائما فضربي مبتدأ
وهو مصدر عامل في زيد النصب وقائما حال من الضمير
المستتر في كان وهو ساد مسد الخبر والأصل ضربي زيدا
حاصل إذا كان قائما فحذف حاصل الذي هو الخبر ثم
الظرف وكان المحذوفة تامة وهذه الحال لا يصح جعلها
خبرا عن ضربي لأن الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف
بالقيام وإنما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها
لأمرين أحدهما التزام تنكير الحال فإنهم لا يقولون ضربي
زيدا القائم فلما التزم تنكيره علم أنه الحال لا الخبر

الثاني

الثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه
كما في نحو أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ونحو
كل رجل وضيعته بالضاد المعجمة والمثناة التحتية وهي الحرفة
سميت بذلك لأنها إذا تركها ضاعت فيكون في ضيعتها
أو ضائع بتركها فكل مبتدأ ورجل مضاف إليه وضيعته
معطوف على المبتدأ والخبر محذوف أي مقترنان
وإنما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة
والأفق أنه وجب لقيام الواو مقام مع باب
في ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر النواسخ لحكم المبتدأ والخبر
ثلاثة أنواع من حيث العمل أحدها ما يرفع المبتدأ او الخبر ينصب
وهو كان وأخواتها وما حمل على ليس وأفعال المقاربة
والثاني عكسه وهو إن وأخواتها وما حمل على إن والثالث
ما ينصبهما معا وهو ظن وأخواتها وعلم وأخواتها
وسميت نواسخ لأنها أزالت حكم المبتدأ والخبر وبدأ
بالنوع الأول لأنه متعين فقال كان وأمسى وأصبح وأضحى
وظل وبات فهذه تعمل بدون شرط وفي معنى صار أضحى وجيء
وعلا واستعمال وصار وراح وبدخول الثاني تعمل بشرط ما
تقدم نفي أو نهي أو دعاء وهو أربعة ما زال ماضي
يزال لا يزيل ولا يزول فإنهما تامان الأول
منهما متعد إلى واحد ومصدره الزيل والثاني قاصر
ومصدره الزوال وما انفك وما فتئ وما برح وهذه

الاربعة معانيها منتفية بلا خلاف فمثال النفي نحو ولا يزا
لون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين ومنه تالله تفتؤ
فقلت يمين الله ابرح قاعدا، اذ الاصل لا تفتؤ لا ابرح
ومثال النهي قوله، صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت
فنسيانه ضلال مبين، والدعاء قوله ولا زال منهلا بجرعا
ئك القطر، وقيد في لا زمت فلا خلاف كما في البيت
والقسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم ما المصد
رية الظرفية وهو مادام نحو اعطي كذا مادمت مصيبا
درهما اي مدة دوامك مصيبا وسميت ما هذه مصدرية
ظرفية لانها تقدر بالمصدر والظرف فان لم تتقدمها
ما او كانت مصدرية غير ظرفية لم تعمل وان ولي مرفوعها
منصوب فهو حال كعجبت مادام زيد صحيحا ولا يلزم
من وجود الظرفية المصدرية وجود الفعل المذكور
بدليل قوله تعالى مادامت السموات والارض اذ لا يلزم
من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية
بدون المصدرية واتفق النحاة على ان كان واخواتها
افعال الا ليس فان الفارسي ومن معه يذهب
الى حرفيتها والصحيح فعليتها لاتصال ضمائر الرفع
البارزة وتاء التانيث بها كما تقدم في فعل بيان
الافعال وما تصرف منها المبتدا تشبيها بالفاعل
ويسمى اسمها حقيقة وفاعلها مجازا لا لكن يشترط

في المبتدا

المبتدا التي تدخل عليه ان لا الخبر عنه بجملة طلبية
لا انشائية وانما يلزم التصدير لا الحذف ولا عدم التكلم
ولا الابتدائية سواء كانت لذاته ام لمحبوب لغيره او معنوي
نحو وكان ربك قديرا واما قوله كوني بالمكارم ذكريني
ولعله استغنى بتذكر ذات الشيء وكا اهانة على المثال
فانه جامع لها وما اقتضاه كلامه من نسبة الرفع
الى هذه الافعال هو مذهب البصريين واما الكوفيون
فانهم لا يجعلون لها عملا في الخبر لان الاسم لم يتغير عما
كان عليه والصحيح الاول فبدليل اتصال الاسم بها اذا
كان ضميرا نحو كانوا اكثر منكم والا يتصل الضمير بها
الا بعامله ويلزم عليه مقابله ان تكون هذه الافعال
ناصبة له رافعة وهذا ليس في الافعال ولا اصلا
في الخبر عن الاسم كما في المبتدا وقد يتوسطه الخبر بين الاسم
والفعل جميعا ولو كانت جملة على الاصح ثم تارة يكون التو
سط جائزا نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين وليس
سواء عالم وجهول وتارة يكون واجبا نحو يعجبني ان
يكون في الدار صاحبها فلا يجوز تقديم الخبر على الاسم
لاجل الحرف المصدري ولا تاخيره على الاسم لاجل
الضمير قال الدماميني واما تمثيلهم في هذا المقام بنحو
وكان في الدار صاحبها فليس بصحيح اذ ليس فيه ما
يجب التوسط اذ لو قدم الخبر على الاسم لم يمتنع

وتارة يكون ممتنعا لمانع كحصر الخبر نحو وما كان صلاتهم عند
البيت الا مكاء وتصدية وكخفاء اعرابهما نحو كان موسى
صديقي وكتاهما من نوع الخبر نحو كان زيد حسن وجهه
اذ لو قدم وقيل كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد
وجهه لزم الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه
بالاجنبي (وقد يتقدم الخبر) على الفعل والاسم مع جميعها
ولو كان جملة على الاصح بدليل اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون
وقد جاز تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل كذا
قيل وهو غير لازم وقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم
العامل بدليل فاما اليتيم فلا تقهر وجواز زيدا
لم اضرب ولن اضرب مع امتناع تقديم الفعل
على لم ولن والاولى ان يستشهد ببيت العروض وهو
قوله الا اعلموا اني لكم حافظ شاهدا ما كنت اوا
غائبا وقد يجب التقديم كان يكون له صدر الكلام نحو
اين كان زيد وقد يجب التأخير كما يعلم مما مر ولا يتقدم شيء
من هذه الافعال (الا خبر ليس) فانه يجوز تقديمه عليها
على الاصح قياسا على عسى ونعم وبئس مع الجمود وما
احتج به المجيز من قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا
عنهم لا حجة فيه لجواز ان يكون يوم منصوب
بفعل مقدر اي يعرفون الا بالجزاء وانه ظرف والظرف
يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره ولذلك جاز ما عندك

اين

67

زيدا اسدا ولم يجز ما طعامك زيد الا ان الاكثرين ذهبوا الى نفي
جواز تقديم خبر ليس عليها اذ كان ليس جامدا وقد اتفقوا
منعه (وفي دام) فانه لا يجوز تقديمه عليها مع ما باتفاق
لان معمولها صلة للحرف المصدري ولا يتقدم عليه ولا
على دام وهذا لعدم التصرف وقيل لئلا يلزم الفصل بين
الموصول وصلته وكذا ما في اوله ما النافية كما نص على
ان هذا مجمع عليه ايضا قال المرادي وفيه نظر لان المنع
معلل بعلتين وكل منهما لا ينهض هنا باتفاق وقيل
دام كل فعل قارنه حرف مصدري كيعجبني ان تكون عالما
وانه اي الفعل لما امتنع تقدم الخبر على ما كما
يمتنع على ما دام لان ما لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها
فيما قبلها فيجوز قائما كان زيد وفي قائما ما كان زيد
واعلم ان خبر هذه الافعال كخبر المبتدأ في جواز تعدده
ووقوعه مفردا او جملة لها رابط وله مع الاسم حالات
فان كانا معرفتين فالاسم هو الاعرف على المختار ما لم
يكن الاخر اسم اشارة اتصل به ها التنبيه فان لم يكن
احدهما اعرف فالمتخير وكذا اذا كانا نكرتين وكل منهما
مسوغ وان كان احدهما معرفة فهو الاسم وان اختلفا
تعريفا وتنكيرا ولا مسوغ فالمعرفة هو الاسم والاخر
هو الخبر ولا يعكس الا في الضرورة وجوزه ابن مالك بشرط
الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة وقد ورد

وكان في اخواتها يعمل وما ولتختص الخمسة الاول وهي كان
وظل وما بعدها بمرادفة صار الدالة على التحول الموصوف عن
صفته وانتقاله اما باعتبار العارض والحقائق فيصير
المعنى واحدا نحو فكانت هباء منبثا وكنتم ازواجا
ثلثة وقوله امست خلاء وامسى اهلها احتملوا اخنى
عليها الذي اخنى على لبد وقوله تعالى فاصبحتم بنعمته
اخوانا وقول الشاعر اضحى يمزق اثوابي ويضربني
وقوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين وكما تختص هذه
الخمسة بمرادفة صار تختص صار وليس وما انفك بزوال
بعدم الدخول على مبتدا خبره ماض فلا يقال صار زيد
علم وما زال زيد قعد وكذا البواقي لان هذه الافعال تفهم
الدوام على الفعل واتصاله بزمن الاخبار والماضي يفهم
الانقطاع فتدافعا وتختص غير ليس وفتئ وزال من هذه
الافعال بجواز التمام اي الاستغناء بالمرفوع عن الخبر
ويقال له فاعل حقيقة وهذا هو الصحيح لمنع ابن مالك وذهب
الاكثرون الى ان معنى نقصانها انها لا تدل على الحدث وانها
ن معنى الاول معنى نقصانها عدم دلالتها وعلى الثاني
دلالتها على الزمان فقط قال في المغني والصحيح انها كلها
دالة على الحدث الا ليس واستدل ابن مالك على مذهب الاكثر
بني عشرة امور ذكرها في شرح التسهيل وفي
الارتشاف وهذا الاختلاف مبني عليه خلاف وهو انها

هل

68

هل يتعلق بها الظرف والجار والمجرور او لا فمن قال بد
لالتها على الحدث اجاز تعلقها بها ومن قال لا منع
واذا استعملت تامة كان بمعنى ثبت ام وكان
بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اي وان حصل ذو
وامسى واصبح واضحى بمعنى دخل في المساء وفي
الصباح نحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون
اي حين تدخلون في الصباح وحين تدخلون في المسا
ودام بمعنى بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات
والارض واضحى بمعنى دخل في الضحى نحو اضحينا
اذا دخلنا في الضحى وبات بمعنى عرس كقول عمر
رضي الله عنه اما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات
اي عرس وقد تكون بمعنى نزل قالوا بات بالقوم اي
نزل بهم ليلا وصار بمعنى انتقل نحو صار الكبير الى بيقا
اي انتقل وقد تاتي بمعنى رجع نحو الا الى الله تصير
الامور اي ترجع وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم
اي دام واستمر ظله وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال
موسى لفتاه لا ابرح اي لا اذهب وانفك بمعنى انفصل
نحو فككت الخاتم فانفك اي انفصل واما ليس وفتئ
وزال فانها ملازمة للنقص وما ورد خلاف ذلك
يؤول وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيرا فتفيد
الاستمرار الحاصل لاسمها نحو وكان الله على كل شيء

متلازمين لا يجوز زيادتها متوسطة بين شيئين متلازمين ليس
ليسا جارا ومجرورا ولا مبتدأ وخبره نحو زيد كان قائما
والفعل ومرفوعه نحو لم يوجد كان مثلك والموصول
وصلته نحو جاء الذي كان ضربته والموصوف
وصفته نحو جاء رجل كان قائم واكثر ما تزاد
بين ما وفعل التعجب نحو ما كان احسن زيدا ومعنى
زيادتها انها لم يؤت بها للاسناد وعلم من قوله
كان انها تزاد بلفظ الماضي وان تجيء بعد من اخوا
تها انها لا تزاد وهو كذلك وما ورد بخلاف ذلك فهو شا
ذ ومن قوله متوسطة انها لا تزاد في صدر الكلام
ولا اخره وهو كذلك لان ما كان اولا يكون معتنى بشا
نه وما اخر كذلك اذ يكون محله العناية وكلاهما ينا
في الزيادة وجوز البعض زيادتها اخرا قياسا
على الغائها ... والحق المنع لان الزيادة خلاف
الاصل فلا يستعمل الا فيما اعتيد استعمالها
فيه وتختص بجواز حذف نون مضارعها المجزوم
اي بالسكون اذ لولا الاصل والمبتدأ ...
الا ... فلا يحذف من غير المجزوم ولا المجزوم بالحذف
وصله حال الوقف لم يحذف ... ان الفعل لا يوقف
عليه اذ ... الحذف حتى يبقى على حرف
واحد ... عليه بهاء السكت

والى الثاني

والى الثاني بقوله ولم يسبق الاسم بان الزائدة فلو سبق بها كقوله
بني غدانة ما ان انتم ذهب بطل عملها وجوبا عند البصريين
لانها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بان
فبعدت عن الشبه وروى ذهبا بالنصب واول على
ان إن نافية مؤكدة لما لا زائدة والى الثالث بقوله
ولا معمول الخبر فان سبق به نحو وما كل من وافى
منى انا عارف بطل عملها وجوبا لضعفها في العمل
فلا يتصرف في معمول خبرها بالتقديم الا اذا كان المعمول
ظرفا او جارا او مجرورا فانه لا يبطل نحو ما عندك
زيد مقيما وما بي انت معنيا للتوسع فيهما ما لم يتوسع
في غيرهما ولم ينبه على هذا الشرط في الشرح
والى الرابع بقوله ولا الخبر بالرفع عطفا على الضمير
المستكن في يسبق اي ولم يسبق الخبر بالا فلو سبق
بها نحو وما محمد الا رسول بطل عملها لبطلان
معنى ليس وزاد بعضهم شرطين ان لا تكرر وان لا
يبدل من خبرها موجب نحو ما زيد بشيء الا شيء
لا يعبأ به فاذا توفرت هذه الشروط عملت كليس
نحو ما هذا بشرا ما هن امهاتهم واذا عطف
على خبرها بلكن او بل تعين في المعطوف الرفع
على انه خبر مبتدأ محذوف نحو ما زيد قائما
لكن قاعد وبل قاعد ولا يجوز النصب لان المعطوف



بها موجب وما لا تعمل الا في النفي واما المعطوف بغيرهما
فيجوز فيه الامران والنصب اجود وكذا لا النافية
للوحدة او للجنس ظاهرا عند الحجازيين كليس فيما تقدم
لكن عملها قليل جدا لم يرد الا في الشعر خاصة ويشترط
به ما تقدم من عمل ما من الشروط الاربعة ما عدا
ان وزيادة عليها من تنكير معموليها فلا تعمل في معرفة
خلافا لابن جني متمسكا بقول النابغة شعر
وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا
واجاز في شرح التسهيل القياس عليه مع تصريحه في
التسهيل بالندور وتاوله المانعون على جعل انا مرفوعا
بفعل مضمر وباغيا نصبا على الحال تقديره ولا ارى باغيا
فلما اضمر الفعل برز الضمير فانفصل والغالب في خبرها ان
يكون محذوفا حتى قيل بلزومه والصحيح جواز ذكره نحو
قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى
الله واقيا وكذا يعمل عمل ليس لات خلافا للاخفش
وهي لا زيدت عليها التاء كما في ثمت لتانيث اللفظ وحركت
للتخلص من التقاء الساكنين وفتحت تخفيفا قال في
الاوضح وعملها باجماع من العرب انتهى ولكن لا تعمل
الا في الحين نص عليه سيبويه فاخذ بعضهم بظاهره
وقصر عملها على لفظ الحين وقال بعضهم المراد
اسماء الزمان وهو ظاهر عبارة الاوضح وكذا ابن

مالك في التسهيل حيث قال وتختص بالحين او مرادفه
وصرح في الشذور وشرحه بانها تعمل في الحين بكثرة
وفي الساعة والاوان بقلة وهذا امنع كالتوسط
في المسئلة ولا يجمع في الكلام بين جزئيها اي اسمها
وخبرها لضعفها بل لا بد من حذف احدهما لصحة
عملها والغالب في كلامهم حذف اسمها المرفوع
وبقاء المنصوب نحو ولات حين مناص اي ليس
الحين حين فرار ومن غير الغالب عكسه وعليه قرئ
شذوذا ولات حين مناص بالرفع قال بعضهم وكان
القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي
ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول
على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا
فرع نقص فرعه ما لم ينقص فرع اصله وافهم كلامه
انه لا يشترط في عملها تنكير معموليها ولم يتعرض لان
النافية لان اعمالها نادر كما في الاوضح تبعا لابن مالك
بل ذهب الفراء واكثر البصريين الى المنع واعمالها
لغة اهل العالية كقول بعضهم ان احد خيرا من احد
الا بالعافية وقول الشاعر شعر
ان هو مستوليا على احد ✱ الا على اضعف المجانين
والنوع الثامن انواع النواسخ ان بالكسر والتشديد
وان بالفتح والتشديد وهما موضوعان للتاكيد

قوله ظاهرا معناه ابتنباء درخلاصه م

وسواء لم يبق الكلم بان

اي لتاكيد الحكم المقترن باحدهما ونفي الشك عنه والانكار
له ومن ثم لا يؤتى بهما اذا كان السامع خالي الذهن من
الحكم والتردد فيه ويفترقان من حيث ان ان المكسورة
لا تغير الجملة بدخولها عليها وان المفتوحة تصيرها
في حكم المفرد ولهذا تقع الجملة المقرونة بها موقع
الفاعل والمفعول والمجرور فتقدر بمفرد وظاهر اطلاقه
كغيره ان ان لتوكيد الايجاب والنفي ويشهد له قوله
تعالى ان الله لا يظلم الناس شيئا وهو الملائم لقول
البيانيين ان زيدا ليس بقايم فيه توكيدان لكن ذكروا
في باب لا التبرئة ما ينافي الاطلاق **ولكن** بالتشديد
وهي موضوعة **للاستدراك** وهو رفع توهم يتولد
من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء
تقول زيد شجاع فيتوهم اي اثبات الشجاعة لزيد
اثبات الكرم له لان من شيمة الشجاعة الكرم فاذا
اردت دفع هذا التوهم تاتي بلكن فتقول لكنه بخيل
وقس على هذا النحو ولا بد ان يتقدمها كلام اما
مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك
او ضد له نحو ما هذا اسود لكنه ابيض او خلاف
له على الاصح نحو ما قام زيد لكن عمرا شارب
ويمتنع ان يكون مماثلا له باتفاق قاله ابو حيان
في النكت الحسان وقد تاتي للتوكيد نحو لو جاني لاحسنت

قوله من الحكم المراد به ... و ... واختراع ... عنه ... ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ... والتردد فيه اي في الحكم ... النسبة ... انتزاع ... المراد بالحكم النسبة في الموضعين ... اذ الخلو من الحكم ... من التردد فيه ... ما ... من ... البيانيين

تنوقه او نعيمه ابو ٤٤

لاحسنت اليه لكنه لم يجي **وكان** بفتح الهمزة والتشديد
للتشبيه المؤكد عند الجمهور لتركبها مع الكاف المفيدة
للتشبيه وان المفيدة للتاكيد سواء كان خبرها جامدا
ام مشتقا نحو كان زيدا اسد اذ اصله ان زيدا
كاسد فقدمت الكاف على ان ليدل اول الكلام
على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة كان للجار
وصار حرفا واحدا مدلولا بهما على التشبيه والتاكيد
وقيل انها بسيطة لان الاصل عدم التركيب وبنيه
عليه ان تكون لمطلق التشبيه ويليها المشبه
دايما بخلاف الكاف ومثل فان الذي يليهما المشبه
به **او للظن** على راي بعضهم نحو كان زيدا كاتب
والصحيح انها لا تكون الا للتشبيه فلا تاتي للظن
بل ولا للتقريب ولا للتحقيق وما اوهم خلاف
التشبيه فهو مؤول به **وليت** وهي موضوعة **للتمني**
وهو طلب ما لا طمع فيه نحو ليت الشباب يعود
يوما فان عوده مستحيل عادة او ما فيه عسر
نحو ليت لي مالا فاحج منه فان حصول المال ممكن
ولكن فيه عسر وتعلق التمني بالمستحيل كثير وبالممكن
قليل فلا يكون في الواجب ويجب في التمني اذا
كان متعلقه ممكنا ان لا يكون لك توقع وطماعة
في وقوعه والا صار ترجيا **ولعل** وهي موضوعة

للترجي وهو توقع المحبوب المترقب حصوله نحو لعل الله
يرحمني **او للاشفاق** وهو توقع المكروه نحو لعلك باخع
نفسك ولا يكون الترجي الا في الشيء الممكن فانه يكون
فيه وفي الممتنع فانتفى قوله واما قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات فجهل منه او افك قاله في المغني ولو
عبر بالتوقع لكان اخصر لشموله لما ذكره **او للتعليل** على
راي الكسائي والاخفش نحو فقولا له قولا لينا
لعله يتذكر اي لكي يتذكر وهذا او نحوه عند الجمهور
للترجي وترد للاستفهام عند بعض الكوفيين كقوله
تعالى وما يدريك لعله يزكى وقوله عليه الصلاة والسلام
لبعض اصحابه وقد خرج اليه مستعجلا لعلنا اعجلناك
والاية عند المانع محمولة على الترجي والحديث على
الاشفاق وعقيل يجيز حذف لامها الاولى وجر اسمها
وكسر لامها الاخيرة وهي ح غير عاملة عمل
ان كما في المغني وكلامه في الاوضح يشعر بخلافه **فينصبن**
هذه الاحرف المتقدمة **المبتداء** اتفاقا بدخولها
عليه ويسمى **اسما لهن ويرفعن الخبر** اي خبر
المبتداء ويسمى **خبرا لهن** لكن يشترط في اسمهن
ما تقدم في اسم كان واخواتها ونسبة الرفع الى
هذه الاحرف هو مذهب البصريين واما الكوفيون
فذهبوا الى ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل

قبل دخولها لانه لم يتغير عما كان عليه ولهذا لا يجوز
ان قايم زيد او لو كان معمولا لها لجاز والاصح الاول
لان لهذه الاحرف شبها بكان الناقصة في لزوم
دخولهن على المبتداء والخبر والاستغناء بهما ه
فعملهن عملها معكوسا ليكون المبتداء والخبر معهن
كمفعول قدم وفاعل اخر تنبيها على الفرعية ولان
معانيهن في الاخبار تكون كالعمد والاسماء كالفضلات
فاعطيا اعراب العمد والفضلات كذا قيل في تقريره
العلة وهي متاتية في ما الحجازية ولم يتقدم منصوب
ويبتنى على هذا الخلاف في جواز العطف بالرفع
على اسم ان قبل استكمال خبرها فمن نسب الرفع
لها منع العطف لئلا يتوارد عاملان على معمول
واحد ومن منع اجاز العطف لانتفاء ذلك وما
اقتضاه كلامه من نسبة العمل لهن محله **ان**
لم تقترن بهن ما الحرفية الزايدة فان اقترنت
بهن **نحو انما الله اله واحد** وقل انما يوحى الي انما
الهكم اله واحد وكانما يساقون الى الموت ولكنما
اسعى لمجد مؤثل ولعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا
بطل عملهن وجوبا لزوال اختصاصهن بالاسم
ولهذا سميت ما هذه كافة لكفها ما اقترنت بها
عن العمل ولا يستثنى من ذلك **الا ليت فيجوز الامران**

ح فيها الا مع ان اى الاعمال وهو الارجح لبقايها على
اختصاصها بالاسماء المحضة مع ما على الاصح ٥
والاهمال حملا على اخواتها وقد روى بهما قول النابغة شعر
قالت الا ليتما هذا الحمام لنا ٥ قال ابن مالك فى شرح
الكافية ورفعه اقيس وما اقتضاه كلامه من وجوب
الالغاء فيما عدا ليتما وجوازه فيها هو الراجح وقيل
بجوازه فى الكل وهو ظاهر الالفية وقيل بوجوب
الاعمال فى ليتما وخرج بالحرفية الاسمية فلا
تكف عن العمل كقوله ٥ ولكنما يقضى فسوف يكون ٥
ومثلها ما المصدرية نحو انما فعلت حسن اى ان فعلك
حسن ويحتملها قوله انما صنعوا كيد ساحر وليس
لك ان تقدرها كافة لان ذلك يوجب نصب كيد
ووقع فى الشرح وفى بعض نسخ الاوضح الاستشهاد
بقوله ولكنما يقضى لما كافة وهو غير ظاهر كان المكسورة
اى كما يجوز فى ان المكسورة ذلك حال كونها مخففة
من الثقيلة بان اسكن نونها لكن الاهمال كثير ٥
لزوال اختصاصها بالاسماء وربما اعملت قليلا
استصحابا للاصل وقد قرئ بهما قوله تعالى وان كلا لما
ليوفينهم ويكثر كون الفعل الداخلة عليه ناسخا ٥
والاكثر فيه كونه ماضيا نحو وان كانت لكبيرة وان
وجدنا اكثرهم لفاسقين ووقوع غير الناسخ ٥

الناسخ بعدها نادر والمضارع اندر كقوله ان يزينك
لنفسك وان يشينك لهيه واذا اهملت لزم الخبر
اللام فى الغالب كما سيأتى لئلا يتوهم انها نافية
واما لكن اذا كانت مخففة من الثقيلة فتهمل
وجوبا لزوال اختصاصها بالاسماء بدليل ولكن
كانوا هم الظالمين وعن يونس والاخفش جواز
الاعمال قياسا على اخواتها وعن يونس انه
حكاه عن العرب واما ان المفتوحة اذا خففت
فتعمل وجوبا كما لم تخفف بخلاف المكسورة لانها
اشبه بالفعل منها قاله ابن مالك فى شرح الكافية
ولكن يجب فى غير ضرورة حذف اسمها وكونه
ضمير شان تبع فى هذا ابن الحاجب واما ابن
مالك فلم يوجب ذلك بل يجوز عنده ان يكون
غيره وهو ظاهر عبارة المصنف فى الشذور والاوضح
وكون خبرها جملة اسمية كانت او فعلية لاشتمالها على لها
المسند والمسند اليه محافظة على الاصل
حيث لم يذكر الاسم واما فى الضرورة فلا يجب
شئ مما تقدم كقوله شعر
بانك ربيع وغيث مريع ٥ وانك هناك تكون الثمالا
وكون الجملة مفصولة من ان ان بدئت بفعل
متصرف غير دعاء اما بقد نحو ونعلم ان قد صدقتنا

او بحرف تنفيس نحو قوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى
وقوله شعر

فاعلم فعلم المرء ينفعه • ان سوف ياتي كل ما قدرا

او بحرف نفي نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة علم ان
لن تحصوه ايحسب ان لم يره احد او لو الامتناعية
نحو ان لو نشاء اصبناهم وقل من ذكره من النحاة
وربما جاء ذلك بلا فصل كقوله علموا ان يؤملون
فجادوا واطلق الناظم هنا وقيده في الاوضح
بلا ولم ولن فاقتضى ذلك انه مقصور على هذه
وافهم كلامه ان الجملة ان بديت باسم او فعل
جامد او دعاء لم يحتج الى فاصل بينها وبين ان
نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين
وان ليس للانسان الا ما سعى والخامسة ان
غضب الله عليها في قراءة بعضهم واما كان
اذا خففت فتعمل وجوبا عند الجمهور استصحابا
للاصل وحملا لها على ان المفتوحة لكن تخالفها
في ان خبرها لا يلزم كونه جملة وفي ان اسمها
لا يجب كونه ضمير شان ولا حذفه بل يجوز اظهاره
كما قال وقيل ذكر اسمها في اللفظ كقوله • كان
ظبية تعطو الى وارق السلم • في رواية نصب
ظبية ويفصل الفعل المتصرف الواقع بعدها ولا يكون

يكون الا خبرا منها باحد شيئين لا غيره اما بلم نحو
كان لم تغن بالامس او قد نحو ومنه ورها كأن قد
ألما فان كان خبرها مفردا او جملة اسمية لم
يحتج الى فاصل كقوله شعر

ووجه مشرق النحر • كان ثدياه حقان

ويروى كان ثدييه حقان وترك ذكره ليت
ولعل لانهما لا يخففان والحاصل ان ما خفف
من هذه الحروف على ثلاثة اقسام قسم
يجوز الغاؤه وهو ان المكسورة وقسم يجب
الغاؤه وهو لكن وقسم يمتنع الغاؤه وهو
ان المفتوحة وكان الملحقة بها وهذه الاحرف
لا يتوسط خبرهن بينهن وبين اسمائهن
لضعفهن في العمل لعدم تصرفهن وان عملت
عمل الافعال وكذا لا يتقدم عليهن ولو ظرفا
لذلك كما يفهم بالاولى الا اذا كان الخبر ظرفا
او جارا او مجرورا فيجوز توسطه للتوسع
فيهما مع تاخرهما عن العامل نحو ان في ذلك
لعبرة مثال للمجرور وان لدينا انكالا مثال
للظرف وقد يجب ذلك لعارض نحو ان عند
هند عبدها وان في الدار صاحبتها وكذا لا يجوز
تقديم معمول خبرهن عليهن مطلقا ولا يلاؤه

لهن الا ان كان ظرفا او مجرورا او يجوز توسطه بين
الاسم والخبر مطلقا ويجوز حذف خبره هنا اذا
علم مطلقا عند سيبويه وقد يجب ان سد مسده
واو المصاحبة او حال او مصدر مكرر وبعد ليت
شعري اذا اردف باستفهام قاله في الكافية
الكبرى واما حذف الاسم فمختص بالضرورة
كما صححه ابن عصفور وجزم به في سبك المنظوم
ومن جوزه اختيارا خصه بضمير الشأن غالبا
واعلم ان للهمزة ثلاث حالات وجوب الكسر
ان لم يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ووجوب
الفتح ان سد ذلك وجواز الامرين ان صح
الاعتباران وعلى الحالة الاولى اقتصر المصنف
وذكر من حدودها اربعة فقال وتكسر ان
اذا وقعت في الابتداء اي في ابتداء الكلام
حقيقة او حكما نحو انا انزلناه الا ان اولياء
الله اذ لو فتحت لصارت مبتداء بلا خبر
لتأولها بالمفرد وهو لا يستقل به الكلام وبعد
القسم اي بان تقع جوابا له سواء وجد معها اللام
نحو والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين ام لا كما في
نحو والكتاب المبين انا انزلناه دون جواب
القسم يجب ان يكون جملة ولا يسد مسدها

ما هنا اجازة الوجهين بعد فعل القسم حيث لا لام
معه كما في الاوضح وغيره نحو
او تحلفي بربك العلي ٭ اني ابو ذيالك الصبي
دون من فتحها لم يجعلها جواب القسم وبعد القول
بان تقع مع معموليها محكية به نحو قال اني عبد
الله لان محكي القول لا يكون الا جملة او ما يؤدي
معناها فان وقعت بعد القول غير محكية وجب فتحها
نحو ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وفتحها
في نحو اخصك بالقول انك صالح ونحو اتقول ان
زيدا عاقل وقبل اللام الابتدائية المعلقة للعامل
عن العمل نحو والله يعلم انك لرسوله لوجود اللام
اذ لو فتحت ان للزم تسليط العامل عليها ولام
الابتداء لها صدر الكلام وما له صدر الكلام
لا يعمل ما قبله فيما بعده وهذه اللام لولا ان تأخرها
لفظا لما صح تبعتها التقديم على ان وتكسر ايضا
اذا وقعت في اول الجملة المخبر بها عن اسم
عين وفي اول الصلة والصفة والجملة الحالية
والمضاف اليها ما يختص بالجمل كاذ وحيث
وقضية كلام ابن الحاجب في كافيته وجوب
الفتح بعد ما يختص بالجمل قاله بعض العلماء والاوجه
جواز الوجهين بعد حيث الكسر باعتبار كون

المضاف اليه جملة والفتح باعتبار كونه في معنى المصدر
ولزوم اضافتها الى الجملة لا يقتضي وجوب الكسر
لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا وامتناع
اضافتها الى المفرد انما هو في اللفظ لا في المعنى
على ان الكسائي جوز اضافتها اليه ومن ثم
قال المرادي ويخرج الفتح على مذهب الكسائي
وعلى ذلك ينبني جوازهما ايضا بعد اذ وينبغي ايده
جوازهما بعد اذا الفجائية مع اختصاصها بالجملة
تتمة تفتح ان وجوبا اذا وقعت فاعلا او نائبا عنه
او مفعولا لغير الحكاية او مبتدا او خبرا عن اسم
معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها او مجرورة
بحرف او بما لا يختص بالجمل او تابعة لشيء من
ذلك وتكسر ان وتفتح اذا وقعت بعد اذا الفجائية
او فاء الجزاء او اما او لا جرم او واو مسبوقة
بمفرد صالح للعطف عليه او وقعت في موضع
التعليل او خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين
واحد وقد بسط في الاوضح الكلام على هذه الامور
ويجوز دخول اللام الابتدائية عند ارادة
المبالغة في التاكيد **على ما** اي الذي او شيء
تاخر من خبر ان المكسورة وان تقدم معموله
نحو ان لو زرو ان زيد لابوه قايم فلو قدم الخبر

الخبر امتنع دخول اللام عليه كما لو كان مع تاخره
منفيا او ماضيا متصرفا خاليا من قد وهذه اللام
هي الداخلة على المبتدا وانما اخرت مع الخبر
كراهة اجتماع حرفي تاكيد وتسمى اللام المزحلقة
والزحلقة دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها
او من اسمها عن خبرها نحو ان في ذلك لعبرة
ولا يكون الخبر في ذلك الا ظرفا او مجرورا او عن
معمول خبرها نحو ان فيك لزيدا راغب وعبارة بعضهم
تقتضي ان تاخر الاسم عن الخبر شرط في دخول
اللام عليه وليس كذلك بل الشرط ان لا يلي ان
لئلا يجمع بين حرفي تاكيد كما مثلنا **او ما توسط** بين
الخبر والاسم وغيره **من معمول الخبر** نحو ان زيدا
لطعامك اكل وان في الدار لعندك زيدا جالس
فلو اخرته عن الخبر امتنع دخولها عليه كما لو كان
مع توسطه حالا او الخبر غير صالح للام وظاهر كلامه
دخولها عليه وان صحبت الخبر ايضا وهو ما صحح
ابن مالك وابو حيان وصحح بعضهم المنع لان الحرف
اذا اعيد للتاكيد لم يعد الا مع ما دخل عليه او مع
ضميره ولا يعاد مع غيره الا في ضرورة وقضية
كلام بعضهم ان توسط المعمول بين الاسم والخبر
شرط لدخول اللام عليه وليس كذلك بل الشرط

ان يفصل المعمول عن ان كما مثلنا او من ضمير الفصل
نحو ان هذا لهو القصص الحق سمي به لكونه فاصلا
بين الخبر والتابع والكوفيون يسمونه عمادا لانه
يعتمد عليه في تادية المعنى او لانه حافظ لما بعده
حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت
الحافظ للسقف من السقوط والصحيح انه اسم
وانه لا محل له من الاعراب ومن في قوله من
خبر ان للتبعيض تنبيه لا تدخل اللام في غير ما ذكر
وسمع في مواضع وخرجت على زيادتها كقوله
ام الحليس لعجوز شهربه • ولكنني عن حبها لعميد
قال البدر ابن مالك واحسن ما زيدت فيه قوله
ان الخلافة بعدهم لذميمة • وخلائف ظرف لمما احقر
ويجب دخولها مع ان المخففة المكسورة الهمزة
ان اهملت ولم يظهر المعنى لانها لما اهملت صارت
بصورة ان النافية فيخاف اللبس فجئ بعدها
باللام دفعا له وتسمى اللام الفارقة فان اعملت
او ظهر المعنى لوجود قرينة دافعة لاحتمال النفي
لفظية بان يكون الخبر منفيا نحو ان زيد لن
يقوم او معنوية كان يكون الكلام سيق للمدح كقوله
انا ابن اباة الضيم من آل مالك • وان مالك كانت كرام المعادن
لم يجب دخولها بل قد يجب تركها كالمثال المذكور

المذكور وقضية كلامه في الشرح ان هذه اللام هي
لام الابتداء وبه صرح في الاوضح وهو مذهب سيبويه
واختاره ابن مالك وذهب بعضهم الى انها لام
اخرى اجتلبت للفرق وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا
تقدم عليها فعل قلبي كقوله عليه الصلاة والسلام
قد علمنا ان كنت لمؤمنا فمن جعلها لام الابتداء
كسر همزة ان ومن جعلها لاما اخرى فتحها
ومثل ان المشددة في نصب الاسم ورفع الخبر
لا النافية للجنس لشبهها بها في التوكيد
ولزوم الصدر والدخول على الجملة الاسمية
وتسمى لا التبرئة لانها تدل على نفي الجنس فكانها
تدل على البراءة منه وخرج بالنافية لا الناهية
فانها تختص بالمضارع والزائدة فلا تعمل شيئا
وهي التي دخولها في الكلام كخروجها وبقوله
للجنس لا النافية للوحدة فانها تعمل عمل ليس
لكن تقدم ان المشبهة بليس قد تكون نافية
للجنس فكان الاولى التعبير بلا المجعولة على
ان كما قال ابن مالك في نكته على مقدمة
ابن الحاجب قال ويفرق بين ارادة الجنس
وغيره بالقرائن والاصل ان لا تعمل لما تقدم
في ما النافية لكن ورد السماع بعملها على

خلاف القياس وانما تعمل بشروط اربعة الاول ان يقصد
بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق والثاني ان لا يدخل
عليها جار والثالث والرابع ان لا يفصل بينها
وبين اسمها فاصل وان يكون هو والخبر نكرة تلي
والبهات اشار بقوله لكن عملها خاص بالنكرات
المتصلة بها فلا تعمل في معرفة وما اوهم خلاف ذلك
مؤول بما يناسبه ولا في نكرة منفصلة فاذا وجدت
هذه الشروط عملت وجوبا ان افردت وجوازا
ان كررت ثم اسمها ان كان مضافا نحو لا صاحب
علم ممقوت او شبيها به نحو لا حسنا وجهه في
الدار ولا عشرين درهما عندي ظهر نصبه وكذا تما
معه بالاتفاق والمراد بشبهه ما تعلق به شيء من
تمام معناه سواء كان ذلك الشيء مرفوعا ام منصوبا
ام مجرورا وانما سمي شبيها بالمضاف لعمله فيما
بعده كالمضاف فان كان اسمها غير مضاف
الى نكرة ولا شبهه بان كان مفردا او مثنى او مجموعا
بني معها على ما ينصب به لو كان معربا لتضمنه
معنى من الجنسية فان كان مفردا لفظا ومعنى او لفظا
فقط او جمع تكسير لمذكر او مؤنث بني على الفتح
كما في نحو لا رجل ولا قوم ولا رجال ولا هنود في
الدار ومنه لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما

لما منعت وبني عليه او على الكسر مع عدم التنوين عند
الجمهور ان كان ما جمع بالف وتاء كما في نحو لا مسلمات
وقد روي بهما قوله * تلذ لا لذات للشيب * فالكسر
استصحابا للاصل والفتح نظرا للاصل في بناء المركبات
قال المص وهو ارجح والتزمه ابن عصفور وبني على
الياء على الاصح ان كان مثنى او مجموعا على حده
كما في نحو لا رجلين ولا مسلمين عندك وقد تقدم
ان لا اذا تكررت كان عملها جائزا لا واجبا فلذلك
قال ولك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله من كل تركيب
تكررت فيه لا واسمها مفرد فتح الاول من الاسمين
واذا فتحته ففي الثاني ثلاثة اوجه الفتح على اعمال لا الثانية
نحو فلا رفث ولا فسوق بالفتح فيهما فالكلام جملتان
والنصب على جعلها زائدة وعطف الاسم بعدها
على محل اسم لا قبلها فان محله نصب نحو لا نسب
اليوم ولا خلة بنصب الثاني والكلام جملة واحدة
والرفع على اعمالها عمل ليس او زيادتها وعطف
ما بعدها على محل لا الاولى مع اسمها فان محلها
رفع بالابتداء لانها بالتركيب صارا كالشيء
الواحد وحق الاسم المخبر عنه ان يرفع بالابتداء
والكلام على اعمالها عمل ليس جملتان وهذه الاوجه
الثلاثة جائزة في الثاني ايضا اذا كان اسم لا الاولى

معرفة بنحو لا غلام رجل ولا امراة كالصفة اذا كانت
مفردة متصلة باسم لا المبني كما في نحو لا رجل ظريف
ولا ماءً باردًا عندنا فالفتح على ان الصفة والموصوف
ركبا تركيب خمسة عشر ثم دخلت لا عليهما بعد ان
صارا كاسم واحد والنصب على اتباع الصفة لمحل
اسم لا والرفع على اتباعها لمحل لا مع اسمها
وكالصفة في ذلك التوكيد اللفظي المتصل واما البدل
فان كان نكرة فكالصفة المنفصلة على ما سياتي نحو
لا احد رجلًا وامراة في الدار ومثله عطف البيان
ان اجزناه في النكرات وان كان معرفة وجب
الرفع كالنسق المعرفة نحو لا احد زيد فيها والثاني
ايضا رفعه اي الاول على الابتداء او على اعمال لا
عمل ليس واذا رفعته فيمتنع في الثاني النصب لعدم
نصب المعطوف عليه لفظا او محلا ويجوز فيه الفتح
على اعمال لا الثانية نحو لا لغو فيها ولا تاثيم والرفع
على اعمالها عمل ليس او زيادتها وعطف الاسم
بعدها على ما قبلها نحو لا ناقة لي فيها ولا جمل ففي
جملة التركيب خمسة اوجه وجهان في الاول وثلاثة
في الثاني ولو قلت لا رجل ولا طالع جبلا امتنع الفتح
لامتناع تركيب غير المفرد وان لم تكرر لا مع المعطوف
نحو لا حول وقوة او فصلت الصفة مع موصوفها

بخلاف نحو لا رجل قبيحا فعله عندنا

صفة ثانية

وعمرو

79

موصوفها نحو لا رجل فيها كريما او كانت غير مفردة
بان كانت مضافة او شبيهة به سواء كان الموصوف
مفردا ام لا نحو لا رجل صاحب بر عندنا او لا غلام
رجل صاحب بر عندنا او كانت مفردة وهو
غير مفرد نحو لا غلام سفر ظريفا عندنا امتنع
في المسائل الاربع في المعطوف والصفة الفتح
لعدم لا في الاولى وامتناع التركيب في الباقي لانهم
لم يركبوا ثلاثة اشياء فيجعلوها كشيء واحد وجاز
فيهما الرفع والنصب كقوله فلا اب وابنا مثل
مروان وابنه ويروى برفع ابن ونصبه تتمة
اذا علم خبر لا جاز حذفه كثيرا عند الحجازيين
ووجب عند بني تميم والطائيين نحو قالوا لا ضير
اي علينا ولا اله الا الله اي موجود فان جهل
وجب ذكره عند جميع العرب كقوله عليه الصلاة
والسلام لا احد اغير من الله عز وجل وقد
يحذف الاسم للعلم به كقولهم لا عليك اي لا
باس عليك الثالث من انواع النواسخ ظن
من الظن بمعنى الحسبان لا بمعنى اتهم وقد ترد بمعنى
علم ورأى بمعنى علم لا بمعنى الرأي وقد ترد
بمعنى ظن وحسب وهو كظن ودرى من لغة
بمعنى علم والاكثر تعديها بالباء لا لواحد فان دخلت

عليها الهمزة تعدت لآخر بنفسها **وخال** ماضي يخال
وهي كظن لا ماضي يخول بمعنى يتكبر **وزعم** وهي كظن
والأكثر وقوعها على أن وإن وصلتهما فتسد مسد
مفعوليها والزعم قول يطلق على الحق والباطل والأكثر ما
يقال فيما يشك فيه وفي شرح التلخيص للسبكي لم
يستعمل الزعم في القرآن إلا للباطل واستعمل في
غيره للصحيح كقول هرقل لأبي سفيان زعمت وهو كثير
ولكن إذا تأملته تجده يستعمل حيث يكون المتكلم
شاكا فيه كقول لم يقم الدليل على صحته وإن كان صحيحا
في نفس الأمر انتهى ومن استعماله في الصحيح قول أبي
طالب عم النبي **شعر**
ودعوتني وزعمت أنك ناصح • ولقد صدقت وكنت ثم أمينا
ووجد بمعنى علم لا بمعنى حزن أو حقد **وعلم** بمعنى تيقن
لا بمعنى عرف وخرج بذلك **القلبيات** أي القائم معانيها
بالقلب ما إذا كانت معانيها غير قلبية فإنها
تكون لازمة غالبا كرأى بمعنى أبصر وكرأيت
الهلال أي أبصرته وحجب بمعنى أحمر لونه وأبيض
يقال حجب الرجل إذا احمر لونه وأبيض كالبرص
ودرى بمعنى ختل نحو درى الذئب الصيد إذا ختله
واستخفى له ليفترسه وخال بمعنى ظلع يقال خال
الفرس إذا ظلع وزعم بمعنى سمن أو هزل

80
تقول زعمت الشاة أي سمنت أو هزلت ووجد
بمعنى استغنى يقال وجد زيد إذا استغنى فهما ووجادة
وعلم بمعنى انشقاق الشفة العليا يقال علمت الشفة
إذا انشقت وهذه الأفعال المذكورة وكذا ما تصرف منها
تدخل على المبتدإ والخبر بعد استيفاء فاعلها
فتنصبهما معا **مفعولين** لها عند الجمهور **نحو** وظننا
أن لا ملجأ من الله إلا إليه وقوله **رأيت الله**
أكبر كل شيء محاولة وأكثرهم جنودا • وقوله **شعر**
حسبت التقى والجود خير تجارة • رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا
وقوله **شعر**
دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط • فإن اغتباطا بالوفاء حميد
وقوله • ما خلتني زلت بعدكم ضمنا • وقوله • زعمتني
شيخا ولست بشيخ • وقوله تعالى إنا وجدناه صابرا
وقوله فإن علمتموهن مؤمنات والأصل في
هذه الأفعال أن يعملن ولكن قد يعرض لهن ما
يمنعهن عن العمل فتعمل معه بمرجحية
ويلغين بمرجحات والإلغاء إبطال العمل لفظا
ومحلا لضعف العامل بتوسطه أو تأخره **إن**
تأخرت عن المفعولين **نحو** قوله **القوم في أثري**
ظننت فأخر الفعل وأهمل لضعفه بالتأخر وما
قبله مبتدأ وخبر **ويلغين بمساواة** لا وعالهن

ان توسطت بينهما نحو قوله شعر
ابا الاراجيز يا ابن اللوم توعدني وفي الاراجيز خلت اللوم والخورا
استفهام
فوسط الفعل بين اللوم والاراجيز واهمل لضعفه بالتوسط
ايضا وانما كان الالغاء والاعمال مع التوسط على حد
سواء لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة
الابتداء له فلكل منهما مرجح قاله ابو حيان وقيل الاعمال
ارجح لان العامل اللفظي اقوى من المعنوي وبه جزم في
الاوضح وفهم من كلامه ان الالغاء جائز لا واجب
وانه لا يجوز مع تقدم العامل على المعمولين وان
تقدم عليه غيره وهو كذلك على المشهور و هذه
الافعال ان وليهن ما له صدر الكلام وهو واحد من
ستة وهي ما مطلقا ولا وان في جواب قسم ملفوظ
به او مقدر اذ ليس لهن صدر الكلام الا في جواب قسم اولا النافيات
لما وليهن نحو علمت ما زيد قايم وعلمت والله لا
زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيد قايم
او لام الابتداء نحو ولقد علموا لمن اشتراه الاية
ومنه قوله ٥ اني رايت ملاك الشيمة الادب ٥
او لام القسم نحو علمت والله ليقومن زيد وقوله
ولقد علمت لتاتين منيتي ٥ او استفهام سواء
تقدمت اداته على المفعول الاول نحو وان ادري
اقريب ام بعيد ما توعدون ام كان المفعول اسم

نحو ظننت زيدا قائما

اسم استفهام كما سياتي ام اضيف الى ما فيه معنى
الاستفهام كعلمت ابو من زيد فان كان الاستفهام
في الثاني كعلمت زيدا ابو من هو فالارجح نصب الاول
لانه غير مستفهم به ولا مضاف اليه قاله ابن مالك
في شرح الكافية بطل عملهن اي عمل هذه الافعال
في اللفظ دون المحل وجوبا لوجود المانع من العمل
وهو اعتراض ما له صدر الكلام ويسمى ذلك تعليقا
لانه ابطال في اللفظ مع تعلق العامل بالمحل فهو
كالمراة المعلقة التي هي لا هي مزوجة ولا مطلقة
بدليل صحة العطف بالنصب على محل الجملة التي
علق العامل عنها ولا فرق في الاستفهام بين
ان يكون عمدة نحو لنعلم اي الحزبين احصى ونحو
علمت متى السفر او فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا
اي منقلب ينقلبون فاي منقلب مفعول مطلق
منصوب بما بعده لا مفعول به منصوب بما قبله
لان الاستفهام له الصدارة تتمة ذكر ابو علي
في التذكرة ان من جملة المعلقات لعل كقوله
تعالى وان ادري لعله فتنة لكم وجزم به في الشذور
وشرحه وذكر بعضهم من جملتها لو وجزم به
في التسهيل والمصنف في الشذور وشرحه ايضا
كقوله شعر

تعليق

وقد علم الا قوام لو ان حاتما • اراد غنى لم يجمع المال لكان له وفره
ولا يجوز حذف المفعولين او احدهما لغير دليل لانك اذا
اقتصرت على ظننت مثلا لم يكن فيه فايدة اذ لا يخلو
الانسان من ظن ما فان ورد دليل جاز ذلك **تنبيه**
قد يضمن القول معنى الظن فينصب المبتدا والخبر
مفعولين عند سليم مطلقا وغيرهم يخصه بمضارع
مبدو بتاء الخطاب بعد استفهام متصل به
او منفصل عنه بظرف او مفعول نحو اتقول زيدا منطلقا
وافي الدار تقول عمرا مقيما واجهالا تقول بني لوي
فان لم يستوف الشروط تعينت الحكاية **باب**
في ذكر الفاعل واحكامه **الفاعل** اسم او ما في تاويله
قدم عليه فعل تام او ما في تاويله واسند اليه على جهة
قيامه به او وقوعه منه وله احكام منها انه **مرفوع**
بما اسند اليه ورفعه اما حقيقة **كقام زيد** وعمرو قايم
ابوه **ومات عمرو** فالاميت اخره او حكما كالمجرور
بمن الزايدة نحو ما ياتيهم من ذكر او باضافة
المصدر اليه نحو ولولا دفع الله الناس وتمثيل مثالين
تنبيها على ان الفاعل نوعان نوع يكون المسند
واقعا من الفاعل كالاول ونوع يكون المسند قايما به
كالثاني **ومنها انه لا يتاخر عامله عنه** بان يتقدم
الفاعل عليه لانهما كالكلمة الواحدة امتنع تقديم

تقديم الفاعل عليه كما يمتنع تقديم عجز الكلمة على صدرها
واستدل ابو البقا في اللباب على انهما كالكلمة
الواحدة باثني عشر وجها اخذها من سر الصناعة
لابن جني فان وجد في اللفظ ما هو ظاهره انه فاعل
مقدم وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا او كون المقدم
اما مبتدا كما في نحو زيد قام واما فاعلا بفعل محذوف
كما في نحو وان احد من المشركين استجارك واما
نحو قول الزباء ما للجمال مشيها وئيدا فضرورة
او مؤول **ومنها ان عامله لا تلحقه علامة تثنية**
اذا كان الفاعل مثنى ظاهرا **ولا علامة جمع** اذا
كان مجموعا ظاهرا فلا يقال على اللغة الفصحى قاما
رجلان وقاموا رجال وقمن نساء **بل يقال قام رجلان**
وقام رجال وقام نساء بتجريد العامل من علامة
التثنية والجمع وبها جاء التنزيل نحو قال رجلان
وقال الظالمون وقال نسوة **كما يقال مع المفرد قام رجل**
بتجريد الفعل اذ لو قيل قاما رجلان مثلا لتوهم ان
الاسم الظاهر مبتدا مؤخر وما قبله من الفعل
والفاعل خبر مقدم فالتزم تجريد الفعل دفعا
لهذا الايهام وحكم الوصف في ذلك حكم الفعل
وشذ الحاقها بالعامل المسند لما بعدها من مثنى او مجموع
كقول ان عمه • وقد اسلماه مبعد وحميم • وقوله

خولها ومولى يجوز ان يكون مبتدا اخبر محذوف
ما للجمال مشيها يوجد او يكون

للفعل
والحميم وقد اسلماه مبعد وحميم

يلومونني في اشتراء النخيل • أهلي فكلهم الوم
وقوله • فتنح الربيع محاسنا القحنها غر • اي اسقيتها غر
السحايب وهذه لغة طي تسميها النحويون لغة اكلوني
البراغيث وعليها جاء ظاهر قوله صلى الله عليه
وسلم يتعاقبون فيكم ملايكة بالليل وملايكة بالنهار
وقوله ايضا لورقة بن نوفل او مخرجي هم بتشديد
الياء حين قال له ورقة ليتني اكون معك اذ يخرجك
قومك واصله أو مخرجوي هم اجتمعت الواو والياء
وسبق احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت
الياء في الياء وكسر ما قبلها فصار او مخرجي هم
وفهم من كلامه ان هذه الاحرف اللاحقة للعامل
ليست بضماير وهو كذلك على هذه اللغة بل هي
علامات للفاعل كالتاء في قامت هند والصحيح
ان هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين او المفردات
المتعاطفة خلافا للخضراوي وانما كان الفصيح تجرد
علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة تانيث
لان تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه دايما بخلاف
تانيثه فانه قد لا يعلم من لفظه بان يكون مقدرا والتانيث
مع ان في الالحاق هنا زيادة تقل بخلافهم و منها انه
عامله تلحقه علامة التانيث في اخره ان كان ماضيا
او وصفا وفي اوله ان كان مضارعا ان كان الفاعل

83

الفاعل مونثا حقيقيا كان وهو ماله فرج كقامت
هند وتقوم دعد وزيد قايمة امه او مجازيا و هو
بخلافه نحو طلعت الشمس وتغرب الشمس اليوم
طالعة الشمس فيه من جهة الجنوب والحاقها له
واجب اذا اسند الى ظاهر متصل حقيقي التانيث
ولو مثنى او مجموعا بالالف والتاء كقامت الهندات
او الى ضمير متصل عايد الى المونث مطلقا كالشمس
طلعت وشذ قول بعضهم قال فلانة واما قوله • ولا
ارض ابقل ابقالها • فضرورة ويجوز الوجهان
اي الحاق العامل العلامة وعدمه في اربع مسايل
والالحاق ارجح في جميعها احدها في العامل اذا اسند
الى مجازي التانيث الظاهر المتصل نحو طلعت
الشمس او طلع الشمس والمنفصل نحو قد جاءتكم
موعظة ونحو قد جاءكم بينة وكلامه في الشرح
يقتضي ان التانيث في هذا ارجح وكلامهم صريح
في خلافه كما ستراه و الثانية في العامل اذا اسند
الى الحقيقي التانيث المنفصل من العامل بغير
الا نحو قامت اليوم هند او حضرت القاضي
امراة ونحو اذا جاءك المومنات وقوله • ان
امرء غره منكن واحدة • وخرج بقوله الحقيقي
غيره نحو طلع اليوم الشمس فترك العلامة احسن

كقامت الهندات

اظهار الفصل الحقيقي على غيره قاله الدماميني في شرح
التسهيل نقلا عن النحاة ثم قال والذي يظهر لي خلاف
ذلك فان الكتاب العزيز قد كثر الاتيان فيه بالعلامة
عند الاسناد الى ظاهر غير الحقيقي كثرة فاشية فوقع
فيه من ذلك ما ينيف عن مائتي موضع ووقع فيه
ما ترك فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو خمسين
موضعا والكثرة احد الاستعمالين دليل ارجحيته ٥
فينبغي المصير الى القول بان الاتيان بالعلامة في
ذلك احسن انتهى وما بحثه موافق لمقتضى عبارة
الشرح والثالثة هي المشار اليها بقوله **او المتصل**
بعامله كما في باب نعم وبئس وذلك **نحو نعمت** او نعم
المرأة هند فالتانيث على مقتضى الظاهر والتذكير
على ارادة الجنس اذ ليس المراد امرأة واحدة بل
المراد الجنس فمدحه او ذمه عموما ثم خصوا من
اراد واحدة او ذمه مبالغة بذكره مرتين ٥
والرابعة في العامل اذا اسند الى الجمع سواء كان جمع
تكسير لمذكر **نحو قالت الاعراب** او لمؤنث كقامت
الهنود ام اسم جمع كقامت النساء ام اسم جنس
كاورقت الشجرة فالتانيث في ذلك كله على التاويل بالجماعة
والتذكير على التاويل بالجمع ولا يستثنى من الجمع **الا جمعي التصحيح** المذكر والمؤنث
فكمفرديهما اي في التذكير والتانيث فيجب التذكير

التذكير على الاصح في **نحو قام الزيدون** مما هو جمع لمذكر
سالم كما يجب في نحو قام زيد لان سلامة نظمه تدل
على التذكير وقضية هذه العلة جواز الوجهين
في نحو جاء البنون لتغير نظم واحده وبه صرح بعضهم
بل نقل ابن الحاجب الاتفاق على ذلك **و** يجب
التانيث في نحو **قامت الهندات** مما هو جمع ٥
لمؤنث سالم كما يجب في نحو قامت هند وهذا
مذهب جمهور البصريين وصححه المرادي وغيره
واستثنوا منه ما يكون واحده مذكرا كالطلحات
او مغيرا كالبنات فحكمه حكم جمع التكسير ونقل ابن الحاجب
الاتفاق على ذلك ايضا في الصورة الثانية ولما
كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال قدمتم ان الفاعل
الحقيقي المنفصل يجوز فيه الوجهان فلم منعتم ٥
التانيث في ما قامت الا هند مع انه حقيقي
التانيث اشار الى دفعه بقوله **وانما امتنع في**
النثر ان يقال **ما قامت الا هند** بتانيث الفعل
لان الفاعل في الحقيقة ليس هو ما بعد الا وانما
هو **مذكر محذوف** والفعل مسند اليه وما بعد الا
بدل منه والتقدير ما قام احد الا هند وقضية
هذه العلة امتناع نحو ما طلعت الا الشمس
وافهم كلامه جواز التانيث في النظم وهو مذهب

الاخفش كقول ابن عمه شعر
ما برئت من ريبة وذم • في حربنا الا بنات العم
وقضية كلام الالفية والتسهيل جوازه في النثر وصحح
المرادي بقلته وصحح المصنف في الشذوذ بمجيئه
ومنه قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة واحدة
بالرفع وحذف الفاعل في هذه جائز مطرد كحذفه
اذا وقع فاعل المصدر كما في نحو او اطعام في يوم
ذي مسغبة يتيما فاطعام مصدر وفاعله محذوف
والتقدير او اطعامه يتيما بالاضافة الى الفاعل وكحذفه
في باب النيابة عن الفاعل نحو قضي الامر اصله والله
اعلم قضى الله الامر وكحذفه في باب التعجب عند وجود
ما يدل عليه نحو اسمع بهم وابصر اي بهم وهذا بناء
على ان افعل جيء به بصيغة الامر واصله افعل بصيغة
الماضي وما بعده فاعل كما سياتي في بابه لكن لما غيرت
الصيغة قبح رفعه للظاهر لكونه على صورة الامر
فزيدت الباء في فاعله لاصلاح اللفظ كما زيدت
في فاعل كفى لا بمعنى اكتفى فهذه اربعة مواضع يطرد
حذف الفاعل فيها ويضاف اليها فاعل فعل الجماعة (او المخاطبة المؤنثة صح)
المؤكد بالنون نحو اضربن يا زيدون واضربن
يا هند الآن كما تقرر في محله ويمتنع حذفه في غير هذه
لانه عمدة وكالجزء من الكلمة وذلك لا يجوز حذفه

حذفه بل ان ظهر في اللفظ فذلك واضح والا فهو ضمير مستتر
راجع اما لمذكور كهند قامت او لما دل عليه الفعل كقوله عليه
الصلاة والسلام ولا يشرب الخمر حين يشربها اي
ولا يشرب الشارب وحسن ذلك تقدم نظيره في
قوله ولا يزني الزاني او لما دل عليه الحال المشاهدة نحو
كلا اذا بلغت التراقي اي بلغت الروح والاصل في الفاعل
ان يلي عامله لانه كالجزء منه ولذلك يسكن له اخر الفعل اذا
كان ضميرا كراهة توالي اربع متحركات وانما كره توالي
ذلك في كلمة واحدة فدل ذلك على انهما كالكلمة الواحدة
بخلاف المفعول فالاصل فيه ان ينفصل عنه ويتاخر
عن الفاعل لانه فضلة وقد يجيء بخلاف الاصل فيلي
المفعول الفعل ويتاخر الفاعل عنه اما جوازا كما في
نحو ولقد جاء آل فرعون النذر وقوله جاء الخلافة
او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر ولا
ولا يحسن في هذا اتصاله بضمير الفاعل المتاخر لتقدمه
في الرتبة واما وجوبا وذلك في ثلاث مسائل
احدها ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول كما في واذ ابتلى
ابراهيم ربه اذ لو اخر للزم عود الضمير على متاخر
لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا في الضرورة وفي مواضع
مخصوصة واجازه ابن جني في النثر بقلة وتبعه
ابن مالك قال لان استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام

تقديمه الثانية أن يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وذلك
نحو ضربني زيد إذ لو قدم والحالة هذه لانفصل الضمير
مع اتصاله وهو لا يجوز إلا فيما استثني الثالثة أن
يحصر الفاعل بإنما نحو إنما يخشى الله من عباده العلماء
وبإلا على الأصح نحو ما ضرب عمرا إلا زيد وقد يجب
ذلك الأصل الذي هو إيلاء الفاعل لعامله وتأخير
المفعول عنه وذلك في ثلاث مواضع أيضا أحدها أن
يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل كضربت زيدا
إذ لو قدم على الفاعل لانفصل الضمير مع إمكان اتصاله
ولا يخفى عليك أن تأخير المفعول إنما يجب إذا كان ضميرا
متصلا أيضا وإلا فتقديمه على عامله جائز كما صرح
به في الأوضح واعترض فيه على ابن مالك بأن كلامه
في الألفية يوهم امتناع التقديم الثانية أن
يخاف التباس أحدهما بالآخر لعدم ظهور الإعراب
وعدم قرينة تميز أحدهما عن الآخر سواء كانا
مقصورين أم اسمي إشارة أم موصولين أم مضافين
إلى ياء المتكلم وذلك نحو ضرب موسى عيسى
أو غلامي غلامي أو هذا ذاك أو من في الدار من على
الباب فيتعين في مثل هذه كون الأول فاعلا والثاني مفعولا
خلافا لابن الحاج محتجا بأن العرب تجيز تصغير
عمر وعمرو على عمير وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء وبأنه

وبأنه يجوز ضرب أحدهما الآخر وبأن تأخير البيان
البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق وشرعا على
الأصح وبأن الزجاجي نقل الاتفاق على أنه يجوز في نحو
فما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمها ودعواهم
خبرها وبالعكس بخلاف ما إذا وجدت قرينة لفظية
أو معنوية فلا يجب التأخير بل يجوز التقديم كما في نحو
أرضعت [معنوية] الصغرى الكبرى وضربت [لفظية] موسى سلمى
الثالثة أن يحصر المفعول بإنما نحو إنما ضرب زيد عمرا
وبإلا على الأصح نحو ما ضرب زيد إلا عمرا أو قد
يتقدم المفعول على العامل والفاعل إما جوازا نحو
فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة وإما وجوبا
وذلك في مسألتين أحدهما أن يكون له صدر الكلام
نحو أياما تدعو فأيا اسم شرط جازم مفعول
مقدم لتدعو وما صلته وتدعو مجزوم بأيا فكل منهما
عامل في عامله من جهتين مختلفتين الثانية أن يقع
عامله بعد فاء الجزاء في جواب أما وليس للعامل
منصوب غيره مقدم نحو فأما اليتيم فلا تقهر ونحو
وربك فكبر والحاصل أن للفاعل ثلاث حالات
تأخره جوازا أو وجوبا وتوسطه وجوبا وللمفعول
أربع حالات تأخره وجوبا وتوسطه وجوبا
وتقدمه عليهما وجوبا أو جوازا وعلى الفاعل جوازا

ويوجد في بعض النسخ وان كان الفعل العامل في الفاعل
نعم وبئس فالفاعل اما ظاهر او مضمر فالظاهر يجب
ان يكون اما معرفا بال الجنسية على احد القولين او العهدية
على القول الآخر والقول بانها للجنس حقيقة او مجازا ه
او للعهد الذهني او الشخصي مذكور في المطولات نحو
نعم العبد انه اواب وبئس الشراب او مضافا لما هي
اي ال الجنسية فيه نحو ولنعم دار المتقين وبئس مثوى
المتكبرين او مضافا الى مضاف لما هي فيه كنعم ابن
اخت القوم وبئس ابن غلام الرجل واشتراط
كون الظاهر بال او مضافا لما هي فيه هو الغالب كما قال
المرادي فقد حكى الاخفش ان من العرب من يرفعون
بنعم النكرة مفردة ومضافة واجاز الجرمي ان يكون
علما كقوله عليه الصلاة والسلام نعم عبد الله خالد
ابن الوليد وهذا ونحوه مما يوهم ظاهره ان الفاعل علم
او مضاف الى علم شاذ او مؤول وكون المرفوع بعدهما
فاعلا هو عند القائل بفعليتهما واما من يرى اسميتهما
فقال صاحب البسيط ينبغي ان يكون تابعا لنعم
اما بدلا او عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح
واما الفاعل المضمر فقد اشار اليه بقوله او مضمرا
مفردا مستترا وجوبا مفسرا لكونه مبهما بتمييز
بعده قابلا لال مذكور غالبا مطابق ذلك التمييز

التمييز للمخصوص بالمدح او الذم افرادا وتذكيرا وفروعهما
نحو بئس للظالمين بدلا وعند لنعم امرأة هند ونعم رجلين
الزيدان ونعم رجالا الزيدون والمخصوص بالمدح او الذم مبتدأ
والجملة خبره تقدم عليها او تأخر والرابط بينهما
العموم المستفاد من ال فيما اذا كان الفاعل ظاهرا كما مر
ولذا كان مضمرا فتامل ولا يجوز توسطه بين الفعل
والفاعل ولا بينه وبين التمييز فلا يقال نعم زيد الرجل
ولا نعم زيد رجلا ويجوز حذفه لدليل نحو انا وجدناه
صابرا نعم العبد انه اواب اي هو اي ايوب
باب في ذكر النائب عن الفاعل وهو ما
حذف فاعله واقيم هو مقامه يحذف الفاعل للجهل
به كسرق المتاع او لغرض لفظي كتصحيح النظم او معنوي
كالتعظيم فينوب عنه في احكامه كلها من وجوب
الرفع والتأخير عن العامل واستحقاقه للاتصال به
وتأنيث العامل لتأنيثه وامتناع حذفه وغير ذلك
من الاحكام التي للفاعل وهذه العبارة لعمومها
احسن من عبارته في الاوضح مفعول به اذا وجد وهو
النائب عنه بالاصالة ولهذا لا ينوب عنه
غيره مع وجوده نحو قضي الامر كما يفهم من قوله
فان لم يوجد في اللفظ فينوب عنه ما اي
الذي او شيء اختص وتصرف من ظرف زماني

او مكان نحو صيم رمضان وجلس امام الامير والمتصرف
ما استعمل في الظرفية وغيرها والمختص بعلمية او اضافة
او غيرهما **او مجرور** بحرف لغير تعليل نحو ولما سقط
في ايديهم ومعنى كونه متصرفا ان لا يلزم الجار له
وجها والملازم الاستعمال كمذ ورب وما اختص
بقسم او استثناء وظاهر كلامه ان النائب هو
المجرور فقط وهو ما نقل في الارتشاف عن اتفاق
البصريين والكوفيين وقال ابن مالك النائب
النائب الجار مع مجرور ورده في الارتشاف بانه لم يقل
به احد وقال الفراء النائب الجار فقط وهو بعيد اذ
الحرف لا حظ له من الاعراب لا لفظا ولا محلا
او مصدر نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة والمتصرف
منه ما فارق النصب على المصدرية والمختص ما
اختص بنوع ما من الاختصاص كتحديد العدد
او كونه اسم نوع وافهم عطفه هذه الاشياء
باو انه لا اولوية لبعض منها على بعض واقتصار
في الجامع تبعا لابن عصفور اولوية المصدر
وفهم من تخصيصه النيابة بما ذكر انه لا يجوز
نيابة الحال والتمييز ولا المستثنى ولا المفعول له
ولا المفعول معه ومن في قوله من ظرف للبيان
وقد اشار الى ما لا تتاتى النيابة بدونه بقوله

بقوله **ويضم اول الفعل** المتصرف عند ارادة اسناده
الى النائب لفظا او تقديرا **مطلقا** اي ماضيا كان
او مضارعا ثلاثيا او رباعيا مجردا او مزيدا **ويشرك**
في الضم **ثاني** الماضي المبدو بتاء زائدة معتادة وان
لم تكن للمطاوعة **نحو تعلم** وتضورب **وثالث** الماضي المبدو
بهمزة الوصل **نحو انطلق** واستخرج **ويفتح ما قبل اخره**
لفظا او تقديرا **ان كان مضارعا** مجردا او مزيدا
فان كان مفتوحا في الاصل بقي عليه وكذا ان كان
اوله مضموما في الاصل **ويكسر كذلك ان كان ماضيا**
كضرب زيد بضم اوله وكسر ما قبل اخره **ويضرب**
عمرو بضم اوله ايضا وفتح ما قبل الاخر واما الفعل
الجامد فلا يبنى للنائب اتفاقا وفي كان وكاد واخواتهما
خلاف ومذهب الجمهور الجواز وعليه فالاوضح انه
لا يقام خبرها بل ان قلنا انها تعمل في الظرف اقيم
والا تعين ضمير المصدر ولم يتعرض لرافع النائب
اذا كان اسما وذكر في الجامع انه لا يغير اذا كان
مصدرا ويحول اسم الفاعل الى اسم المفعول **وان**
في فاء الفعل الثلاثي المعتل العين **نحو قال** مما عينه واو
وباع مما عينه ياء **اكسر حلصا** نحو قيل وبيع والاصل
قُوِل وبُيِع نقلت حركة العين لاستثقالها الى ما
قبلها بعد اسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها

[illegible]

واتك وما قبلها بنقل حركة تجانسها وسلمت الياء في
الثاني لسكونها بعد حركة تجانسها وهذه اللغة العليا
والكسر مشما ضما تنبيها على ان الضم هو الاصل ومعنى
الاشمام هنا شوب الكسرة شيئا من صوت الضمة
ولا تغيير الياء ولهذا قيل ينبغي ان يسمى روما مع
ان القراء قد عبروا به وهذه اللغة الوسطى وبها قرا
ابن عامر والكسائي في قيل وبيع وغيض والضم
خالصا نحو قول وبوع بحذف حركة العين وقلب
الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومنه قوله
حوكت على نيرين اذ تحاك ... تختبط الشوك ولا تشاك
وقوله
ليت وهل ينفع شيئا ليت ... ليت شبابا بوع فاشتريت
وهذه لغة ضعيفة وظاهر اطلاقه جواز اللغات الثلاث
في المعتل العين وان حصل لبس وهو مذهب سيبويه
وخص ابن مالك الجواز بما اذا لم يكن لبس فان
حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول باحد
الاوجه الثلاثة اجتنب كبعت وعقت مبنيين
للمفعول فلا يجوز عنده الكسر في الاول ولا الضم
في الثاني وجزم به في الجامع ومثل قال وباع نحو اختار
وانقاد مما اعل عينه

باب الاشتغال

اي اشتغال العامل عن المعمول وهو ان يتقدم اسم

اسم ويتأخر عنه عامل مشغول عن العمل فيه بالعمل
في ضميره او ملابسه لو تفرغ لذلك العمل لعمل او ملابسه فيه
والمراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله ثم الاسم
السابق بحسب الاعراب على خمسة اقسام ما يترجح رفعه
على نصبه وما يترجح نصبه وما يجب نصبه وما يجب رفعه
وما يستوي الامران هكذا ذكره النحويون وتبعهم المصنف
فشرع في بيانها فقال يجوز في نحو زيد زيد ضربته
او زيد مررت به او رجلا يحبه رفع زيد وهو الراجح لعدم
احتياجه الى التقدير فالجملة بعده في محل رفع على انها خبر له
والرابط بينهما الضمير والجملة الكلام اسمية ذات وجهين
ونصبه باضمار عامل يلي الاسم موافق للمذكور لفظا ومعنى او
معنى فقط مقدم على الاسم لا المانع من ذلك فيقدر في المثال
الاول ضربت فيقول ضربت زيدا ضربته لعدم المانع من ذلك
وفي الثاني جاوزت فيقال جاوزت زيدا مررت به اذ لا يصل
مررت الى الاسم بنفسه وفي الثالث اهنت فيقال
اهنت زيدا ضربت اخاه او رجلا يحبه لان من ضرب به
مفعولا لان زيدا في المثال في نحو الامثلة منصوب
بفعل بعوامل مضمرة وجوبا لان المذكور عوض
عن المقدر فلا يجمع بينهما فلا موضع للجملة التي بعده
من الاعراب لكونها مفسرة والجملة الكلام
حينئذ فعلية ومحل جواز الوجهين صلاحيته

الاسم السابق لئلا يتزلزل كلامي فإن لم يصح كما في
نحو جاءك الذي قمت تعين نصبه خلافا للعلامة الرضي
ويترجح النصب على الرفع في نحو زيدا اضربه إذا اتصل به
مما الفعل المشغول ذو الطلب ولو بصيغة الخبر
وإنما رجح للطلب الواقع بعد الاسم إذ في الرفع
الإخبار بالطلب عن المبتدأ وهو خلاف القياس
بل منعه بعضهم وأول ما ورد من ذلك وإنما
وجب الرفع في نحو زيد أحسن به لأن الضمير في
محل رفع وأما السارق والسارقة فاقطعوا
فإنما اجتمعت القراء السبعة على الرفع فيه
مع أن الفعل ذو الطلب لأنه للتأويل عند سيبويه
على حذف الخبر والمضاف وإقامة المضاف
إليه مقامه والتقدير مما يتلى عليكم
حكم السارق والسارقة ثم استؤنف
الحكم وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده
في الخبر في نحو زيد فقتله ولأن الزانية
والزاني أي فاجلدوا كل واحد منهما مائة
جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ويترجح
أيضا في والأنعام خلقها لكم
بعد خلق الإنسان من نطفة مما الاسم الـ
السابق واقع بعد عاطف له على جملة ولم يفصل

خلا العاطف

العاطف بإما وإنما رجح للتناسب بين المعطوف
والمعطوف عليه بعطف جملة فعلية على مثلها وهو
أولى من التخالف فإن فصل عما قبله بإما نحو قام زيد
وأما عمرو فأكرمته ترجح الرفع لأن أما تقطع ما بعدها
عما قبلها وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت
القوم حتى زيدا ضربته قاله في الأوضح نحو أبشرا
منا واحدا نتبعه وما زيدا رأيته مما الاسم السابق
واقع بعد شيء يغلب دخوله على الفعل كان وأداة
النفي نفيين وحيث مجردة من ما نحو حيث زيدا
تلقاه فأكرمه وإنما رجح لفعلية وقوع الفعل بعد همزة
الاستفهام وما النافية نعم إن فصل بين الاسم
والهمزة بغير ظرف نحو أأنت زيد تضربه فالمختار الرفع
ويترجح النصب أيضا إذا وقع الاسم السابق جوابا
لاستفهام منصوب كزيدا ضربته جوابا لمن قال
أيهم ضربت أو من ضربت أو كان رفعه يوهم أن
الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو إنا كل شيء
خلقناه بقدر وإنما لم يتوهم ذلك مع نصبه لأن
الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا
كما أشرنا إلى ذلك أول الباب ويجب النصب
إذا وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل كما
إذا وقع بعد أداة شرط كما في نحو إن زيدا لقيته

ويترجح أيضا

فاكرمه ومتى عمرا لقيته فاحسن اليه او اداة تخصيص كالا
نحو الا عمرا اهنته وهلا زيدا اكرمته او اداة استفهام
غير الهمزة نحو هل زيدا اجلسته وانما وجب لوجوبه اى
لوجوب وقوع الفعل بعد هذه الادوات فلو جاز الرفع
لخرجتا عن اختصاصهما بالافعال وصرح فى الاوضح
بان ادوات الاستفهام اى غير الهمزة وادوات
الشرط لا يقع الاشتغال بعدها الا فى الشعر الا اذا
كانت اداة الشرط اذا مطلقا او ان والفعل ماض
فيقع فى الكلام ويجب الرفع على الابتداء اذا وقع
الاسم بعد ما يختص بالابتداء كاذا الفجائية كما فى
نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو لان اذا الفجائية
لا يليها الا مبتدأ او خبر نحو اذا الهم مكسر فلا يجوز
النصب بفعل مضمر لامتناعه اى لامتناع وقوع
الفعل بعدها ولهذا افرد متعلق الخبر بعدها اسما
كما مر فى باب الابتداء وكذا يجب الرفع اذا وقع
الفعل المشتغل بالضمير بعد ما له صدر الكلام كالاستفهام
وما النافية وادوات الشرط نحو زيد هل اكرمته
وعمرو ما صحبته وخالد ان رايته اكرمه لان ما له
صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل
لا يفسر عاملا ولم يذكره لهذا القسم افادة لتمام القسمة
وان كان ليس من هذا الباب لعدم صدق ضابط

ضابط الباب عليه كما قاله فى الاوضح ويستويان الرفع
والنصب اذا وقع الاسم بعد عاطف غير منفصل
باما مسبوق بجملة ذات وجهين غير تعجبية كما فى نحو
زيد قام وعمرا اكرمته لاجله او عمرو اكرمته فيجوز
فى عمرو الرفع والنصب للتكافؤ الحاصل على كل تقدير
لان الجملة الاولى اسمية الصدر فعلية العجز فان راعيت
صدرها رفعت او عجزها نصبت فالتناسب بين
المتعاطفين حاصل على كلا التقديرين ولا مرجح وظاهر
تمثيله بما ذكر انه لا يشترط فى الجملة المعطوفة وجود
رابط يربطها بالمعطوف عليها وهو ما جزم به
فى الجامع حيث قال ولا يشترط الرابط ان نفيت
وفاقا لسيبويه والفارسى لكن خالفه فى الاوضح فجزم
باشتراط ذلك ومنع النصب فى المثال المذكور
لعدم الرابط تبعا للاخفش والسيرافى قال وهو المختار
وليس منه اى من باب الاشتغال وكل شىء
فعلوه فى الزبر اى الكتب لعدم صحة تسلط
العامل على ما قبله اذ لو صح لكان تقديره فعلوا كل
شىء فى الزبر وهو باطل فرفع كل واجب على
الابتداء وجملة فعلوه صفة لشىء وفى الزبر خبره
كل والمعنى وكل شىء مفعول لهم ثابت فى الزبر
وكذا ليس منه ازيد ذهب به بالبناء للمفعول

وفاقا لسيبويه لعدم صدق ضابط الباب عليه اذ لو
سلط العامل على ما قبله لامتنع اعماله النصب فيه
فرفع زيد واجب اما على الابتداء او على اضمار فعل
تقديره اذا ذهب زيد ذهب به ولم ينبه على هذا
في الشرح **تتمة** الاشتغال كما يجري في النصب يجري
في الرفع بان يكون الرفع على الابتداء او على الفاعلية
باضمار فعل وتاتي فيه الاقسام الخمسة ذكره في الاوضح
والجامع وابن مالك في التسهيل والكافية الكبرى فيجب
الابتداء في نحو خرجت فاذا زيد يكتب ويترجح
في نحو زيد قام ويجب الفاعلية في ان امرؤ هلك
ويترجح في نحو ابشر يهدوننا ويستويان في نحو زيد قام
وعمرو قعد **باب التنازع** في العمل وهو ان يتوجه
عاملان متصرفان فاكثر ليس احدهما موكدا للاخر
الى معمول فاكثر متاخر عنهما **يجوز** لك اذا تنازع
عاملان اتفقا في العمل كقام وقعد اخواك ام اختلفا
كما في نحو ضربني وضربت زيدا اعمال الاول منهما
في الاسم الظاهر او اعمال الثاني في الاسم الظاهر **و** هذا الوجه
اختاره الكوفيون لتقدمه لسبقه **فتضمر في الثاني** المهمل
كلما يحتاجه من مرفوع ومنصوب ومجرور مطابقا للمتنازع
فيه لا محذور فيه لرجوع الضمير الى متقدم رتبة لانه
معمول للاول نحو قام وقعدا اخواك او قام ورايتهما اخواك

اخواك او قام ومررت بهما اخواك وقد يحذف منصوبه
للضرورة وعن السيرافي اجازة حذف غير المرفوع
واختاره ابن الحاجب الا ان يمنع مانع فيظهر **او**
اعمال **الثاني** في الظاهر واهمال الاول **و** هذا الوجه **اختاره**
البصريون لقربه ولسلامته من الفصل بين العامل
ومعموله باجنبي وهو الصحيح لان اعماله في كلام العرب
اكثر من اعمال الاول ذكر ذلك سيبويه قال المرادي
واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول ه
والثالث قال الشيخ العلامة خالد الازهري وسكتوا
عن المتوسط فهل يلحق بالاول لسبقه على الثالث
او بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول او يستوي
فيه الامران لم ار في ذلك نقلا **فتضمر في الاول**
المهمل **مرفوعه فقط** فاعلا كان او نائبه مطابقا
للاسم الظاهر لامتناع حذف العمدة وان لزم منه اضمار
قبل الذكر لوقوعه في غير هذا الباب كباب نعم وبئس
بل في هذا الباب نثرا ونظما **نحو** ضربوني وضربت
قومك حكاه سيبويه وقوله **جفوني ولم اجف الاخلاء** انني
لغير جميل من خليلي مهمل واوجب الكسائي حذفه حذرا
من الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة والفراء اضماره موخرا
ان طلب الثاني منصوبا لما يلزم من الاضمار قبل الذكر
او حذف الفاعل والا اعملهما في المرفوع وهو مشكل

فان اجتماع مؤثرين على اثر واحد ممتنع في الاصول والنحويون
يجرون العوامل كالمؤثرات الحقيقية قاله الرضي وافهم كلام
المصنف حذف غير كلمه فرع وهو كذلك ان استغني عنه
كضربت وضربني زيد ومررت ومر بي زيد ولا يجوز
اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير ضرورة
فان لم يستغن عنه بان اوقع حذفه في اللبس كضربت
ورغب في الزيدان عنهما او كان عمدة في الاصل بان كان
العامل من باب كان او ظن نحو كنت وكان زيد صديقا
اياه وظنني وظننت زيدا قائما اياه وجب اظهاره
مؤخرا عن المتنازع فيه لحذر اللبس في الاول
ولكون المنصوب عمدة في الاصل في الثاني لكن صحح في
الارتشاف حذفه في الثاني قال لانه حذف لدليل **وليس**
منه اي من هذا الباب ما قام وقعد الا زيد لانه في
معنى المهمل ولا نحو • وعزة ممطول معنى غريمها •
لزوال الارتباط قاله في الجامع ولا قول امرء القيس
ولو ان ما اسعى لادنى معيشة • **كفاني ولم اطلب**
قليل من المال لفساد المعنى اذ لو وجه كفاني ولم
اطلب الى قليل لزم من ذلك اجتماع النقيضين لان
لو لامتناع الشيء لامتناع غيره فيلزم كون المثبت
في سياق جوابها منفيا والمنفي فيها مثبتا اذ امتناع
الاثبات نفي وامتناع النفي اثبات فيكون السعي

السعي لادنى معيشة منفيا اذ هو مثبت في سياق لو ولو
وجه ولم اطلب الى قليل لكان طلب القليل مثبتا اذ هو منفي
في سياق جوابها وهما واحد في المعنى فيؤدي الى
اثبات الشيء ونفيه في كلام واحد وهو باطل فتعين
ان يكون مفعول اطلب محذوفا تقديره ولم اطلب
الملك والمجد ويدل عليه قوله • ولكنما اسعى لمجد مؤثل •
وقد يدرك المجد المؤثل امثالي • **باب** في ذكر
المنصوبات وبدأ منها بالمفاعيل لانها الاصل
وغيرها محمول عليها فقال **المفعول منصوب** ابدا
كما ان الفاعل مرفوع ابدا وسبب ذلك ان الفاعل
لا يكون الا واحدا بخلاف المفعول والرفع اثقل والنصب
اخف فاعطوا الاثقل للاقل والاخف للاكثر ليكون
ثقل الرفع موازنا لقلة الفاعل وخفة الفتح موازنة
لكثرة المفعول **وهي خمسة** على المشهور احدها **المفعول**
به وقدمه على غيره من المفاعيل لانه احوج الى
الاعراب ازالة لالتباسه بالفاعل وهو كما قال
ابن الحاجب **ما وقع عليه فعل الفاعل** وذلك
كضربت زيدا فزيدا مفعول به لوقوع فعل الفاعل
عليه وهو الضرب والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء
من غير واسطة بحيث لا يعقل الا بعد تعقل ذلك
الشيء فيسقط ما قيل من انه غير جامع لخروج نحو

ما ضربت زيدا او لا تضرب عمرا اذ الفعل لم يقع فيهما
على المفعول وخرج بقوله وقع عليه فعل الفاعل بقية
المفاعيل اذ المفعول المطلق نفس فعل الفاعل والمفعول له
وقع لاجله والمفعول فيه وقع فيه والمفعول معه وقع معه
والناصب له اما فعل نحو وورث سليمان داود او وصف
نحو ان الله بالغ امره او مصدر نحو ولولا دفع الله الناس
او اسم فعل نحو عليكم انفسكم وسمع رفعه ونصب
الفاعل ورفعهما ونصبهما والمبيح لذلك كله فهم المعنى
وعدم الالباس ولا يقاس على شيء من ذلك
والضمير المجرور في قولهم مثلا المفعول به عايد على ال
اي الذي يفعل به فعل وقد يحذف عامله للعلم به اما جوازا
نحو قالوا خيرا او وجوبا قياسا وذلك فيما نصب
على الاشتغال كما تقدم او على الاختصاص نحو نحن
العرب اقرى الناس للضيف او على الاغراء
نحو السلاح السلاح او على التحذير نحو الاسد
الاسد او على النداء كما اشار اليه بقوله **ومنه**
الاسم **المنادى** بجميع انواعه وهو المطلوب اقباله
بحرف نايب مناب ادعو لفظا او تقديرا فان
قولك مثلا يا زيد اصله ادعو زيدا فحذف الفعل
وعوض عنه حرف النداء للتخفيف وليدل على
الانشاء وانما وجب الحذف لامتناع الجمع بين

بين العوض والمعوض عنه ثم المنادى قسمان معرب
وهو ما يظهر فيه النصب ومبني وهو بخلافه والاول
ثلاثة انواع وقد اشار الى ذلك بقوله **وانما ينصب**
المنادى لفظا اذا كان مضافا سواء كانت الاضافة
محضة **كيا عبد الله** ام لا كيا حسن الوجه وجميع الاسماء
المضافة يجوز ان تكون منادى الا المضاف الى ضمير
المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع
النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه مضاف
الى المخاطب لوجوب تنافيهما **او كان يشبهه**
وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه اما بعمل
او عطف قبل النداء والعمل اما في فاعل **كيا حسنا**
وجهه او مفعول كيا حسنا ربا زيد **او يا طالعا جبلا**
او مجرور كيا خيرا من زيد **ويا رفيقا بالعباد**
ومثال المعطوف عليه قبل النداء يا ثلاثة وثلاثين
فيمن سميته بذلك ويمتنع ادخال يا على ثلاثين
لانه من العلم ومن المشبه به عند المصنف والرضي
قولهم يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل **او كان**
نكرة غير مقصودة سواء كانت جامدة ام
مشتقة **كقول الاعمى** وفي معناه الغريق **يا رجلا**
خذ بيدي ويا واقفا انقذني وقد اشار الى
الثاني بقوله **والمفرد** وهو ما ليس مضافا ولا شبيها

انه مضاف اليه وغير مخاطب من حيث انه

به ولا نكرة لم تقصد **المعرفة** اي المعين سواء كان معرفة
قبل النداء ام بعده فينصب محلا لان اعراب المبني
اعراب محله **ويبنى** لفظا **على ما يرفع به** من حركة
او حرف لمشابهته كاف الخطاب في نحو ادعوك
من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه
موقعه وبني على الحركة ليعلم بان بناءه غير
اصلي وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين
المنادى المضاف الى ياء المتكلم في بعض لغاته اذ لو
بني على الكسر لالتبس به عند حذف يائه اكتفاء
بالكسرة عنها او على الفتح لئلا يلتبس به عند
حذف الفه اكتفاء بالفتحة عنها وتعبيره بما ذكر
اولى من قول بعضهم على الضم لشموله للمبني على
الضم **كيا زيد و**للمبني على الالف نحو **يا زيدان**
وللمبني على الواو نحو **يا زيدون** ومن المبني على
الضم النكرة المقصودة نحو **يا رجل لمعين** ثم المبني
على الضم ان كان صحيح الاخر ظهرت فيه الضمة
والا قدرت نحو يا موسى ويا قاضي وكذا ان
كان مبنيا قبل النداء نحو يا حذام ويا سيبويه ويا
برق نحره واذا اضطر الى تنوينه جاز تنوينه
مضموما ومنصوبا والضم اقوى واذا كان علما
موصوفا بابن متصل مضاف الى علم جاز ان يفتح

بفتحة اتباعا لما بعده نحو يا زيد بن عمرو **وفصل**
في الكلام على المنادى الصحيح الاخر المضاف الى ياء
المتكلم او الى المضاف اليها **وتقول في يا غلامي** مريدا
به الاضافة الى الياء **يا غلام بالحركات الثلاث**
على الميم من غير ياء **وبالياء فتحا** اي مفتوحة نحو يا
عبادي الذين اسرفوا **او اسكانا** اي ساكنة نحو
يا عبادي فاتقون **وبالالف** نحو يا اسفا على يوسف
فهذه ست لغات لكنها متفاوتة في القوة والضعف
وافصحها حذف الياء اكتفاء بالكسرة ثم اثباتها
ساكنة ومفتوحة ثم قلبها الفا ثم حذف الالف اكتفاء
بالفتحة ثم ضم الاسم اكتفاء بنية الاضافة وانما
يفعل ذلك فيما يكثر ان لا ينادى الا مضافا حملا
للقلة على الكثرة كقول بعضهم يا ام لا تفعلي بالضم
حكاه يونس ثم جواز هذه اللغات بما الاضافة
فيه للتخصيص كما في التسهيل والجامع احترازا عما فيه
الاضافة للتخفيف نحو يا مكرمي ويا ضاربي
فليس فيه الا لغتان اثبات الياء مفتوحة وساكنة
ومثله في وجوب اثبات الياء الا انها مفتوحة
لا غير المنادى المعتل المضاف الى الياء نحو يا فتاي
ويا قاضي ولا يجوز حذفها للالتباس ولا اسكانها
لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم ولا بالكسر

لثقلها على الياء وتقول في يا ابي ويا امي زيادة على اللغات
الست يا ابت ويا امت بفتح وكسر للتاء المزيدة
عوضا عن ياء المتكلم والكسر اكثر في كلامهم ولكن الفتح
اقيس وسمع ضمها أيضا تشبيها بنحو ثبة وهبة وهو
شاذ وقد قرئ بهن فهذه تسع لغات جائزة
في الاب والام مضافين للياء في النداء وسيأتي ان
فيهما لغتين اخريين فالمجموع احد عشر لغة على خلاف
في بعضها وتقول فيما اذا اتى المضاف الى المضاف
الى الياء وكان لفظ ام او عم يا ابن ام ويا ابن عم
او يا ابنة ام ويا ابنة عم بفتح آخر كل منهما للخفة وقيل
على انهما ركبا وجعلا اسما واحدا مبنيا على الفتح
وكسره ذلك ايضا وهو الاكثر على حذف الياء
والاجتزاء بالكسرة وقد قرئ بالوجهين في
السبعة وانما جاز فيهما الوجهان لكثرة استعمالهما
في النداء مخففا بالحذف بخلاف غيرهما فحكم الياء فيه
كحكمها في غير النداء نحو يا ابن اخي ويا ابن صاحبي
والحاق الالف او الياء للاولين وهما يا ابت ويا
امت قبيح لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض
عنه او بدله وسبيل ذلك الشعر ومنه قوله يا ابتا
علك او عساكا وقوله يا امتا ابصرني راكب يسير
في مستحقب او نعيب وقوله يا ابتي لا زلت فينا

فينا قايما والحاقها للاخيرين وهما ابن ام وابن عم
ضعيف لا يكاد يوجد الا في الضرورة كقوله يا ابنة
عما لا تلومي واهجعي وقوله يا ابن اخي ويا شقيق نفسي
فصل في احكام توابع المنادى ويجري ما افرد او ما
اضيف حالة كونه مقرونا بال من نعت المنادى
المبني العلم والنكرة المقصودة وتاكيده وعطف
بيانه وعطف نسقه المقرون بال على لفظه اي
المبني فيه مع مراعاة للفظ او على محله فينصب
مراعاة للمحل نحو يا زيد الكريمُ او الكريمَ الاول
بالرفع والنصب ويا تميم اجمعون واجمعين ويا سعيد
كرز وكرزا ويا جبال اوبي معه والطير قرئ بالرفع
والنصب والاول مختار الخليل والمازني تنبيها
على انه منادى ثان والثاني مختار ابي عمرو ويونس
لان ما فيه ال لا يلي حرف النداء فلم يجعل لفظه
كلفظ ما وليه وفصل المبرد بين ما فيه ال للتعريف
فالنصب وما لا فالرفع فهذه خمس صور يجوز
فيها الرفع والنصب لكن عبارته تقتضي ان
الصور ثمانية فان من في قوله من نعت المبني
بيان لما في قوله ما افرد او اضيف وانما الحق
المضاف المقرون بال بالتابع المبهم في جواز
الوجهين لان الاضافة غير محضة فلم يعتد بها

قوله ثمانية حاصلها ان تضرب
اربعة في جزءين تحصل
ثمانية وهي ما افرد او اضيف
جزءا المضروب والمضروب فيه
قوله من نعت المبني الخ
كما قال والله تعالى اعلم

وخرج بالمبني المعرب فان تابعه من نعت وتوكيد
وبيان ونسق منه ان يكون منصوبا لا غير ولو كان
اي التابع
معه ال نحو يا عبد الله الحسن او الحسن الوجه ويا
بني تميم اجمعين ويا عبد الله كرزا ويا عبد الله الحارث
وسيأتي حكم البدل والنسق المجرد واما التابع المفرد
المجرد فقد اشار اليه بقوله ويجري ما اضيف
من نعت وتوكيد وبيان حالة كونه مجردا من ال دون
لفظه فينصب فقط كما لو كان منادى نحو يا زيد
صاحب عمرو ويا تميم كلهم او كلكم ويا زيد ابا عبد
الله وانما لم يجز رفعه لئلا يفضل الفرع الاصل
التابع المتبوع
ويجري نعت اي واية في تبعيته لمتبوعه على لفظه
فيرفع فقط لانه المقصود بالنداء نحو يا ايها الانسان
يا ايتها النفس وجوز المازني نصبه على المحل
وقرئ شاذا قل يا ايها الكافرين ولا ينعت
اي ولا اية الا بما فيه ال او باسم اشارة عار من كاف الخطاب
نحو يا ايها ذا الرجل والبدل والنسق المجرد من ال
كالمنادى المستقل فيبنيان على ما يرفعان به
حيث يبنى المنادى وينصبان حيث ينصب
وان كان المتبوع بخلافه ولهذا قال مطلقا اي
مبنيا كان او معربا نحو يا سعيد كرز ويا عبد الله كرز
ويا زيد وبكر ويا عبد الله وخالد وسبب ذلك ان

نبن ال على محله [illegible]

97

ان البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل
وقيد النسق بالمجرد لانه لو كان بال لم يعط حكم المستقل
اذ هي تمتنع من تقديره منادى اذ حرف النداء
لا يجتمع معها وان في تكرار لفظ المنادى المبني
على الضم مضافا كما في نحو قوله يا زيد زيد اليعملات
الذبل ○ تطاول الليل عليك فانزل ○ وجهان الاول فتحهما
على ان الاول منادى مضاف لما بعد الثاني وهو مقحم بينهما
ونصبه على التأكيد او على ان الاول منادى مضاف
الى محذوف مماثل لما اضيف اليه الثاني ونصب الثاني
على انه عطف بيان او بدل او باضمار يا او اعني
وقال الفراء كلاهما مضافان الى ما بعد الثاني وهو ضعيف
لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد والوجه
الثاني ضم الاول منهما على انه منادى مفرد معرفة
وهو الارجح ونصب الثاني على ما سبق وفهم من
كلامه انه لا يجوز ضم الثاني ولا يختص الوجهان بالعلم
بل اسم الجنس والوصف كذلك نحو يا رجل رجل القوم
صاحب
ويا صاحب عمرو فصل في ترخيم المنادى
وهو لغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم
اي رقيق واصطلاحا حذف بعض الكلمة على
وجه مخصوص وهو على ثلاثة انواع ترخيم نداء
وترخيم ضرورة وترخيم تصغير وعلى الاول اقتصر

فقال ويجوز ترخيم المنادى لا مطلقا بل المـ[illegible] لا
لانها كثر نداؤها فدخلها التخفيف بحذف آخرها فلا
يرخم نحو يا رجلا خذ بيدي لانه نكرة وكذا لا يرخم
المستغاث ولا المندوب اتفاقا ولا المضاف
خلافا للكوفيين ولا المحكي خلافا لابن مالك ولا
المبني قبل النداء كحذام خلافا لبعضهم قاله في الجامع
وهو اصطلاحا حذف آخره تخفيفا على وجه
مخصوص وخص الآخر بذلك لانه محل التغيير
ثم المنادى ضربان مختوم بتاء التانيث ومجرد
عنها فذو التاء يرخم مطلقا اي سواء كان علما
ام لا ثلاثيا ام لا كيا طلح ويا ثب في نداء طلحة
وثبة وغيره وهو المجرد منها انما يرخم بشرط
ضم فغير المضموم كالمضاف والمحكي لا يرخم وان كان
علما وعلمية فغير العلم كالنكرة المقصودة لا يرخم
وان كان مضموما وجوز بعضهم ترخيمه قياسا
على قولهم اطرق كرا ويا صاح (اصله كروان) وهو قياس على
شاذ ومجاوزة ثلاثة احرف فلا يرخم الثلاثي
وان كان محرك الاوسط وجوزه الاخفش مطلقا
والفراء محرك الاوسط اجراء لحركة الوسط
مجرى الحرف قياسا على اجرائهم نحو سقر مجرى
زينب في ايجاب منع الصرف والمشهور ما

98

ذهب اليه الجمهور من ان [illegible]
الثلاثي ولا تجاوز فيه يا جعف في نداء جعفر ثم
المرخم فيه لغتان احديهما قطع النظر عن المحذوف
للترخيم فيجعل الباقي كانه اسم تام موضوع تلك
الصيغة فيعطى من البناء على الضم وغيره ما يستحقه
لو لم يحذف منه شيء . وتسمى هذه اللغة لغة
من لا ينتظر فتقول في جعفر يا جعف بضم الفاء
آخر وفي منصور يا منصو بضمة بناء
غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل
انه يجوز اتباعها ونحو ذلك وفي ثمود يا ثمي
بقلب الضمة والواو ياء لتكون ضمة بعد ضمة ولا يجوز
بقاؤها لانه يؤدي الى عدم النظير اذ ليس لنا
اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة والثانية
ان ينوى المحذوف فيبقى ما كان على حاله ولا يعل
ان كان حرف علة وهي الاكثر في كلامهم فتقول في
جعفر يا جعف ببقاء الفتح وفي منصور ببقاء
ضمة الصاد وفي ثمود ببقاء الواو على اصلها
من غير ابدالها لانها حشو الكلمة لنية المحذوف
وفي بعلبك يا بعل ببقاء اللام ثم اعلم ان المحذوف
للترخيم اما حرف واحد وهو الغالب او اكثر فان
واما كلمة وقد اشار الى الثاني بقوله

وتحذف من نحو سلمان ومنصور ومسكين حرفان
الاخره الاخيرين وما قبله مما استكمل شروط التي
تقدم وكان ما قبل الاخر حرف لين ساكنا زايدا مكملة
اربعة فصاعدا مما قبله حركة من جنسه ولو لغيرها
فتقول فيها يا سلم ويا منص ويا مسك بخلاف
نحو سعى قيل ومختار وسعيد وفرعون وغرنيق
والى الثالث بقوله ومن نحو معدي كرب
محا فيه انه مركب تركيب مزج الكلمة الثانية
فتقول فيه يا معدي ويشمل كلامه ما اخره ويه
كسيبويه وما سمي به العدد المركب كخمسة عشر
ولم يسمع ترخيمه من العرب وانما اجازه النحويون
قياسا وقد تقدم ان الجمهور انهم يشترطوا
ضمة وكان هذا مستثنى وكما يجوز ترخيم الاسم
في الندا يجوز ترخيمه لضرورة في الشعر بشرط
صلاحيته للنداء ومجاوزته ثلاثة احرف
ان لم يكن بالتاء . فصل في الاستغاثة والندبة
والاستغاثة نداء من يخلص من شدة او يعين على
مشقة وينقسم المستغيث والمستغاث والمستغاث له
والمستغاث من اجله ولا يستعمل معه من
احرف النداء الا يا خاصة ويجب ذكرها
بعدا لان التعويض منها لكن الاصالة

الصوت

الصوت والحذف مناف لهما وله ثلاث حالات احدها
ان يجر بلام مفتوحة وهو الكثير الحالة الثانية ان يزاد
في اخره الف تعاقب اللام الثالثة ان يجرد
من اللام والالف ويجعل كالمنادى المستقل وهذه
اقلها واذا تقرر هذا فعلى الاول يقول المستغيث
اذا استغاث يا لله للمسلمين بفتح لام المستغاث
وجوبا لتنزله منزلة الضمير وجره بها للتنصيص على
الاستغاثة وهل هي زائدة او متعلقة بيا او بالمحذوف
اقوال وانما اعرب المستغاث لتركيبه مع اللام
فاشبه المنادى المضاف واذا انعت جاز في نعته
الجر على اللفظ والنصب على المحل نحو يا لزيد
العادل للمظلوم واما المستغاث له فلامه مكسورة
على الاصل غالبا متعلقة بالمحذوف بخلاف المستغاث
فلامه مفتوحة الا في المعطوف الذي لم تكرر معه
يا نحو يا للكهول وللشبان للعجب فانها تكسر
لامن اللبس اذ عطفه على المستغاث الذي
قبله يقتضي انه مستغاث ايضا لا مستغاث من
اجله وكذا تكسر اذا كان ياء المتكلم نحو يا لي للمستغاث
فان تكررت معه يا فتحت اللام نحو يا لقومي
ويا لامثال قومي لاناس عتوهم في ازدياد
وعلى الحالة الثانية تقول يا زيدا لعمرو بالحاق

الف في اخره عوض من اللام في اوله ولا يجوز يا لزيد العمرو
وعلى الحالة الثالثة تقول يا زيدُ لعمرو بضم زيد
كالمنادى المستقل ومن ذلك قوله **الا يا قوم للعجب
العجيب** وللغفلات تعرض للاريب وقد يكون
المستغاث مستغاثا له نحو يا لزيد لزيد اي ادعوك
لتنصف من نفسك واما الندبة فهي نداء المتفجع
عليه لفقده حقيقة او حكما او المتوجع منه لكونه
محل الم او سببا له نحو وتمثلت فيه بامر الله يا عمراه
وقوله
فوا كبدا من حب من لا يحبني ومن عبرات ما لهن فناء
وهي من كلام النساء في الغالب والغرض منها
الاعلام بعظمة المصائب ومن ثم لا يندب الا
المعروف واما قولهم وا من حفر بئر زمزماه فهو
في قوة قولهم وا عبد المطلباه اذ من المعلوم ان
من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب ولا يستعمل مع
المندوب من احرف النداء الا حرفان وا وهي
الغالبة فيه والمختصة به ويا اذا لم يلتبس بالمنادى
المحض وحكمه حكم المنادى فيضم ان كان مفردا
نحو وا زيد وينصب ان كان مضافا او شبيها
بالمضاف نحو وا عبد الله وا طالعا جبلا ولك
زيادة الالف في اخره وهي اكثر احوال والهاء

والهاء اشار بقوله **مندوب** اي ويقول النادب
وا زيدا بالالف في اخره مفردا كان او مضافا
لظاهر **وا امير المومنين** او لمضمر نحو **وا راساه**
او شبيها بالمضاف نحو وا طالعا جبلاه او مركبا
نحو وا معديكرباه ويحذف لهذه الالف ما قبلها
من الف نحو وا موساه او تنوين في صلة او غيرها
نحو وا من نصر محمداه او نحو وا ابا بكراه او ضمة اعرابية
او بنائية نحو وا منذراه فيمن اسمه منذر
او كسرة كذلك نحو وا عبد الملكاه وا حذاماه
فان اوقع حذف الضمة او الكسرة في لبس بقيا
وقلبت الالف ياء بعد الكسرة نحو وا غلامكيه
وواوا بعد الضمة نحو وا غلامهوه وا غلامكموه
لانك لو ابقيت الالف لاوهم الاضافة الى
كاف المخاطب وهاء الغائبة والمثنى **ولك
زيادة الهاء** بعد الف الندبة او بدلها **وقفا**
نحو وا زيداه وا غلامكيه وا غلامكموه لان الغرض
مد الصوت والتطويل وافهم كلامه انها لا تزاد
وصلا ونعم تزاد فيه ضرورة مضمومة ومكسورة
ومن ذلك قوله الا يا عمرو وا عمراه وعمرو بن
الزبيراه واجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين
ولما فرغ من المفعول به وما يتعلق به شرع يتكلم

على المفعول الخ وهو المفعول المطلق الذي يصدق عليه
اسم مفعول من غير تقييد ومن ثم قدمه الزمخشري
وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل اذ
صدق المفعولية عليها مقيد بالادوات وهو
المصدر الفضلة اي المستغنى عنه المسلط عليه
عامل من مادة لفظه وذلك كضربت ضربا
او عامل من معناه بان وافقه في المعنى ولم يكن من
مادته وذلك كقعدت جلوسا الاترى انهما يتحدان
في المعنى دون المادة فخرج بالفضلة العمدة نحو قيامك
قيام حسن وجد جده وبما بعدها نحو سمعت حديثك
وفهمت اجلالك وانتصاب المصدر المرادف
بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والمنقول عن
الجمهور ان ناصبه فعل من لفظه مقدر ثم المفعول
المطلق ثلاثة اقسام مؤكد لعامله ان كان مصدرا
والا فللمصدر المفهوم منه نحو ضربت ضربا وانا ضارب
ضربا وانت مطلوب طلبا وهذا لا يجوز تثنيته ولا
جمعه باتفاق لانه بمثابة تكرير الفعل ولانه اسم
جنس يحتمل للقليل والكثير ومبين لنوع عامله
بان دل على هيئة صدور الفعل اما باسم خاص
نحو رجع القهقرى او باضافة كضربت ضرب الامير
او بوصف كضربت ضربا اليما او بلام العهد كضربت

والتعقر كقعدت واجلس جلوسا

قوله والا اي وان لم يكن العامل مصدرا بان كان فعلا او وصفا فهو مؤكد للمصدر المفهوم منه ويصح اطلاق قوله مؤكدا لعامله توسعا على الجميع

الضرب اي الذي تعرفه ويسمى المختص
ويجوز تثنيته وجمعه ان ختم بتاء الوحدة كضربة
وظاهر كلام سيبويه المنع واختاره الشلوبين
ومبين لعدد عامله بان دل على مرات صدور
الفعل كضربت ضربتين وضربات وهذا اجازوا
تثنيته وجمعه باتفاق وادرجه ابن مالك في التسهيل
في المختص وجعل المفعول المطلق قسمين مبهما ومختصا
فعلى هذا المختص قسمان معدود وغير معدود
وناصبه اما فعله او وصفه كما مر او مصدر
مثله كعجبت من ضربك ضربا شديدا او اسمه
الفعل المتصرف التام والوصف الدالة على
الحدث وقد يحذف ناصب غير المؤكد جوازا
لقرينة حالية او مقالية كقولك للقادم او لمن
قال قدم عليك خير مقدم اي قدمت
ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وحمدا
وشكرا او قياسا في مواضع تحذف ما منها
واما فداء وانت سيرا سيرا او ما انت
الا سيرا او هذا ابني حقا وله علي الف عرفا
واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا او هو اسم
الحدث الجاري على الفعل وليس علما وقد ينوب عن
المصدرية الى ما هو جار مجراه الا كان المصدر يكون

غير مفعول مطلق بينهما عموم من وجه كما يفهم من التعريف
وقد ينوب عنه اى عن المصدر غيره فينصب
على انه مفعول مطلق لما فيه من الدلالة على المصدر فمن
ما ناب عن المبين للعدد اسم الالة كضربته
سوطا اى ضربة بسوط فحذف الجار والمصدر
واقيم ما بعده مقامه واسم العدد نحو فاجلدوهم
ثمانين جلدة اى جلدا ثمانين جلدة فحذف المصدر
واقيم العدد مقامه ومما ناب عن المبين للنوع
ما دل على كلية او بعضية مضافا للمصدر نحو
فلا تميلوا كل الميل اى ميلا كل الميل ولو تقول
علينا بعض الاقاويل ومما ناب عن المؤكد ما
شاركه فى مادته وهو ثلاثة اسم مصدر نحو اغتسل
غسلا واسم عين نحو والله انبتكم من الارض
نباتا ومصدر لفعل اخر نحو وتبتل اليه تبتيلا وجعل
فى الاوضح ما ناب عنه ما رادفه نحو احببت مقة
وفرحت جذلا وليس منه اى من النائب
عن صفته رغدا فى قوله تعالى فكلا منها رغدا لانما
هو حال من المصدر المفهوم من الفعل والتقدير فكلا حالة
كون الاكل رغدا بدليل اقامتهم الجار والمجرور دون
المصدر فى قولهم سير عليه طويلا فدل ذلك على انه
حال او مصدر والاجاز اقامته مقام الفاعل او المصدر

102

المصدر يقوم مقامه باتفاق والقول بمنع اقامة
صفته مقامه نص فيه سيبويه لكن خالفه فى الاوضح
تبعا لابن مالك و الثالث من المفاعيل المفعول
له اى الذى يفعل له فعل ويسمى لاجله وهو المصدر
القلبى الفضلة المعلل بكسر اللام اى الواقع
علة لحدث شاركه اى المعلل وقتا وفاعلا
اى فى الزمان والفاعل سواء كان باعثا وغاية لقمت
اجلالا لك ام باعثا فقط كقعدت عن الحرب جبنا
فاجلالا مصدر قلبى علة للقيام باعثة عليه
وغاية له وزمنه وزمن القيام وفاعلهما واحد
وهو المتكلم وجبنا مصدر قلبى علة للقعود عن
الحرب باعثة عليه وليست غاية له وعلامة
المفعول له وقوعه فى جواب لم فعلت وانما اشترط
فيه ان يكون مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما
تكون بالمعانى دون الذوات وخرج بالمصدر
كما سيأتى وبالقلبى نحو جئتك قراءة العلم كما
اعتمده فى الاوضح تبعا لابن الخباز وغيره
وخالف فى هذه الفارسى فاجاز جئتك ضرب
زيد اى لتضربه ... الاتحاد ... ولم يشترط
الاتحاد فى الفاعل ايضا وبالفضلة نحو حصل لى
رغبة فى الخير وبالمعلل لحدث بقية المفاعيل اذ لا

تعليل فيها وبما بعده ما اختلف فيه زمان العلة والمعلول
وما اختلف فيه فاعلهما كما سيأتي **فان فقد المعلل**
لحدث عامله **شرطا** مما شمله التعريف **جر** وجوبا
بحرف التعليل وهو اللام ونحوها مما يفهم التعليل وهو من
والباء والكاف والظ انهم ارادوا بالشرط ما لا بد
منه والا ففيه نظر ففاقد المصدرية **نحو خلق لكم** فالمطعوم
علة للخلق وليس ضميره هو مصدرا فلذلك جر باللام
ومثله قوله عليه الصلاة والسلام ان امرأة دخلت
النار في هرة اي لاجل هرة وفاقد الاتحاد في الفاعل
نحو **واني لتعروني لذكراك هزة** كما انتفض العصفور
بلله القطر فالذكرى هي علة عرو الهزة وزمنهما
واحد ولكن فاعلهما مختلف ففاعل العرو الهزة
وفاعل الذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكري اياك فلذلك
جر باللام والهزة هي النشاط والارتياح ومثله
نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات
احلت لهم واذكروه كما هداكم وفاقد الاتحاد في الوقت
نحو **فجئت وقد نضت لنوم ثيابها** لدى الستر
الا لبسة المتفضل فالنوم علة لخلع الثياب ولكن
وقتهما مختلف فوقت الخلع سابق على وقت
النوم فلذلك جر باللام ونضت بتخفيف الضاد
المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة

هيئة من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب
واحد ومثله كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم اي
لاجل الغم واعلم ان هذه الشروط معتبرة لجواز
النصب لا لوجوبه وتعينه حتى ان المستوفي لجميعها
يجوز فيه ان يجر بحرف التعليل كما قال في الالفية
وليس يمتنع مع الشروط سواء كان مجردا من ال
والاضافة ام مضافا ام محلى بال لكن الارجح في
الاول النصب وفي الثالث الجر ويستويان في الثاني
والرابع من المفاعيل **المفعول فيه** وهو المسمى
ظرفا **وهو ما سلط عليه عامل** ينصبه من فعل
او شبهه وان لم يكن واقعا فيه **على معنى في الظرفية**
وخرج بهذا القيد بقية المفاعيل فان تسلط العامل
عليها ليس على معنى في لما تقدم نحو انا نخاف
يوما الله اعلم حيث يجعل رسالاته فليس المنصوب
فيهما مفعولا فيه بل مفعولا به لوقوع الفعل عليه
لا فيه وناصب حيث يعلم محذوفا دل عليه اعلم
لا هو لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا
وقوله **من اسم زمان** بيان لما ثم اسم الزمان
قسمان مبهم ومختص وذلك مستفاد من قوله
كصمت يوم الخميس او حينا او اسبوعا
فالمبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين كوقت

قوله لما تقدم من جواز تسليط العامل على المفعول به لوقوعه عليه وعلى المفعول له لوقوعه لاجله وعلى المفعول المطلق لانه بعضه

وحين اساعة ويحسب على جهة التاكيد المعنوي لانه لا
يزيد على دلالة الفعل والمختص بخلافه كاسماء الايام
قال المرادي واما المعدود فهو من قبيل المختص خلافا لمن
جعله قسما ثالثا انتهى وعبارة المصنف في الجامع وما صلح
من الزمان جوابا لمتى كشهر رمضان فمختص معدود
كاسماء الشهور وغيره ما اضيف اليه شهر وهو
الربيعان ورمضان وغيره مبهم كحين **او اسم**
مكان مبهم بالجر وهو ما لا يختص بمكان بعينه وهذا
القيد يشعر بان اسم الزمان ينتصب مفعولا فيه
مطلقا وان اسم المكان لا ينتصب منه الا ما كان
مبهما **وهو** ثلاثة اقسام احدها **الجهات الست**
كالامام والفوق واليمين وعكسهن اي وراء
وتحت وشمال وسميت الجهات الست باعتبار الكائن
في المكان فان له ست حالات **ونحوهن** في الابهام
كعند ولدى وناحية ومكان **و**ثانيها **المقادير** اي
الدالة على مسافة معلومة **كالفرسخ** والميل والبريد
وثالثها **ما صيغ** اي اشتق **من مصدر عامله**
المسلط عليه **كقعدت مقعد زيد** ورميت مرمى
عمرو ووقفت مقام خالد وانا قائم مقام فلان وسرت في
خلوتي مجلسك فان صيغ من غير مصدر عامله
تعين جره بفي كجلست في مرمى زيد كاستيين ذلك

او لكم كيوبين معدود
او لهما مختص

ونظم بعضهم بيتين فقال
ولا تقف شعرا لا سم شهر :: الا اوله الذي قبله ...
واشتهر منها رجبا فيقتنع :: ... ما اشيع

104

ذلك مع غيره هذه الاقسام الثلاثة من اسماء المكان
كصليت في المسجد واقمت في الدار واما نحو قولهم
دخلت الدار فمنصوب على المفعول به توسعا
وشذ قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب
ان قدر عامله مستقرا او نحوه فان قدر قعد
في المقعد وزجر في المزجر فلا شذوذ وما افهمه
كلامه من ان المفيد للمقدار قسم من المبهم
هو مذهب الجمهور نظرا الى انه لا يختص ببقعة
معينة وبعضهم جعله قسيما له نظرا الى انه دال
على كمية معينة وهو ظاهر عبارة الشذور
وما افهمه ايضا من ان ما صيغ من مصدر عامله
قسم من المبهم مخالف لما في التوضيح والجامع
والشذور من انه قسيم له لا قسم منه وهو
ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية وصححه
ابو حيان ويمكن حمل ما في الالفية عليه وقد
يحذف ناصب المفعول فيه جوازا لدليل كقولك
يوم الجمعة لمن قال متى صمت ووجوبا كما اذا
كان صفة او صلة او خبرا او حالا **و**الخامس
من المفاعيل **المفعول معه** اي الذي يفعل معه فعل
تراخيه للنحويين في كونه قياسيا او دون غيره
ولو حصول العامل اليه بواسطة الواو دون غيره

ولم يقع في القرآن بيقين لكن وقع على احتمال وهو اسم
فضلة واقع بعد واو اريد بها التنصيص على المعية
حالة كونها مسبوقة بفعل ولو تقديرا او اسم مشتمل
على ما فيه حروفه اي الفعل ومعناه فالاول
كسرت والنيل والثاني انا سائر والنيل والناقة
متروكة وفصيلها فخرج بالاسم غيره نحو لا تنه عن
خلق وتاتي مثله بناء على ان المؤول من ان والفعل
لا يسمى مفعولا معه وبالفضلة العمدة نحو اشترك
زيدٌ وعمرٌو وبالبعدية بقية المفاعيل وبعد واو
مع وباء المصاحبة نحو جئتك مع زيد وبعتك
العبد بثيابه وان افاد المعية وبنحو جئت عشاءً
وما جاء الواو فيه للعطف والمعية استفيدت
من العامل ومعناها مشاركة ما بعدها لما قبلها
في العامل في وقت واحد وما بعدها نحو كل رجل
وضيعته لعدم سبق شيء من ذلك ونحو هذا
لك واباك فلا يتكلم به خلافا لابي علي لعدم حروف
الفعل وان كان فيه معنى انبه واشير او استقر
قال بعض العلماء وانما لم يقدر الفعل فيه كما قدروه
في مالك وزيدا بسبب تقدم ما الاستفهامية
التي هي بالافعال اولى وتاخر الجار والمجرور الا مقتضاه
ما يتعلق به وجوبا بخلاف هذا لك واباك فانه

حيث اوجبوا النصب فيه
على المفعول معه لقوة
الداعي الى تقدير
العمل في مالك
وزيدا

٤٤٤

فانه ليس فيه الا ذات واحدة وهو تاخر الجار والمجرور وفاقد لما
اقتضى ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا معه له ثلاث
حالات واليها اشار بقوله وقد يجب اي النصب
على المفعول معه لمانع يمنع من العطف معنويا كان
كقولك لمن ينهى عن القبيح واتيانه لا تنه عن القبيح
واتيانه فلو عطف لكان المعنى لا تنه عن القبيح
وعن اتيانه وهو خلاف المعنى المراد بل فيه الامر
بتعقبه القبيح واتيانه ومثله مات زيد وطلوع
الشمس واستوى الماء والخشبة او صناعيا
ومنه قمت وزيدا ومررت بك وزيدا فلو
عطف للزم في الاول العطف على الضمير المرفوع
المتصل من غير توكيد بضمير منفصل او فاصل ما
وفي الثاني العطف على الضمير المجرور من غير اعادة
الخافض وذلك لا يجوز على الاصح من القولين
فيهما ويترجح النصب على القول الاخر ويترجح
في نحو كن انت وزيدا كالاخ من جهة المعنى
اذ لو عطف زيد على ما قبله لكان الامر متوجها
اليه ايضا وانت لا تريد ان تامره وانما تريد
ان تامره من طبك بان يكون معه كالاخ كذا
في الشرح قلت مقتضى هذا التعليل وجوب النصب
لا رجحانه وبتقدير جواز الرفع بالعطف فظاهر كلام

انه من عطف المفردات وفيه نظر اذ شرط عطف المفرد
على مثله صلاحية المعطوف او ما في معناه لمباشرة
العامل وهو هنا غير صالح لذلك اذ لو باشره للزم
ان يكون فعل الامر رافعا للظاهر وهو ممتنع ولهذا اقدر
ابن مالك في نحو اسكن انت وزوجك الجنة فعلا
محذوفا اي وليسكن واقره عليه في المغني بل تابعه عليه
في الاوضح وافهم قوله كالاخ ان بعد المفعول معه يجب
ما قبله فقط فلا يجوز كالاخوين ويضعف في
نحو قام زيد وعمرو لان العطف هو الاصل وقد
امكن بلا ضعف ومثله ما انت وزيد او كيف انت
وقصعة من ثريد والنصب فيهما بتكون مضمرة
وليست ناقصة والاصح ان عامله ما سبقه من
فعل او ما في معناه وانه مقيس وانه لا يتقدم على
المصاحب ولما انتهى الكلام على المفاعيل اخذ
يتكلم على بقية المنصوبات هذا باب الحال
فقال الحال يذكر ويؤنث لفظا ومعنى وهو الافصح
وهي نوعان مؤكدة وسياتي ومؤسسة
وهي ما لا يستفاد معناها بدون ذكرها واليها اشار
بقوله وهو وصف ولو تقديرا فضلة اي ليست
احد ركني الاسناد يقع في جواب كيف فخرج
بالفضلة نحو اقايم زيد وزيد قايم وبما بعده نعتها

106

نعتها نحو رايت رجلا فاضلا والتمييز نحو لله دره
فارسا لعدم صلاحيتهما لذلك والغالب في الحال
ان تكون منتقلة اي غير لازمة لصاحبها مشتقة
من المصدر للدلالة على متصف بها وتاتي من
الفاعل كجاء زيد راكبا ومن المفعول كضربت اللص
مكتوفا ومنهما معا نحو لقيته راكبين ومن المضاف
اليه ان كان المضاف بعضه نحو ونزعنا ما في
صدورهم من غل اخوانا او كان كبعضه في
صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف اليه نحو ان
اتبع ملة ابراهيم حنيفا او كان عاملا في الحال عمل
الفعل نحو اليه مرجعكم جميعا والحال شرطها من
حيث هي التنكير خلافا ليونس والبغداديين مطلقا
والكوفيين فيما تضمن معنى الشرط وانما شرط
ذلك لان المقصود بها بيان هيئة صاحبها اي
كيفية وقوع الفعل منه او عليه وذلك حاصل بلفظ
التنكير فلا حاجة الى تعريفها صونا للفظ عن
الزيادة والخروج عن الاصل لغير غرض وقد تقع
بلفظ المعرفة فتؤول بنكرة محافظة على ما التزم
لها من لزوم التنكير نحو اجتهد وحدك اي
منفردا وادخلوا الاول فالاول اي مترتبين
وشرط صاحبها وهو من له الحال وصف له في المعنى

التعريف لانه مخبر عنه بها في المعنى والاصل فيه التعريف
او ما يقوم مقامه من المسوغات في ايضاح المعنى
او نحوها اما التخصيص باضافة او بمعمول غير مضاف
اليه او التعميم بان يتلو نفيا او شبهه من نهي او استفهام
او التاخير بان يتاخر عن الحال فالاول نحو خاشعا
ابصارهم يخرجون فخاشعا حال من ضمير الفاعل
في يخرجون وهو الواو من المعارف والثاني نحو في اربعة
ايام سواء للسائلين سواء حال من اربعة
لاختصاصها بالاضافة ومنه قوله
نجيت يا رب نوحا واستجبت له * في فلك ماخر في اليم مشحونا
وقوله عجبت من ضرب اخوك شديدا والثالث
نحو وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون
فجملة لها منذرون حال من قرية لوقوعها في سياق
النفي ونحو لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا وقوله
يا صاح هل حم عيش باقيا والرابع نحو لمية موحشا
طلل يلوح كانه خلل فموحشا حال من طلل الذي هو
صاحبها ومسوغ مجيء الحال تاخره عنها او الوصف ان جعلت يلوح
وصفا او هو وقيل حال من الضمير في لمية وحينئذ لا يكون من
قبيل تاخير الحال عن صاحبها والقول الاول مبنيا
على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها
وصححه في الجامع والمشهور المنع وقد يقع صاحبها

حاجبها نكرة من غير مسوغ ومنه الحديث وصلى
وراءه رجال قياما فلا يقاس عليه عند الخليل
ويونس ويجوز تقدمها على صاحبها الا لمانع
وكذا على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او صفة
تشبهه الا لمانع ايضا وقد يجب ذلك ويجوز
حذفها الا لمانع لكونها نائبة عن خبر كضربي
زيدا قائما او جوابا نحو راكبا لمن قال كيف جئت
او منهيا عنها نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى
ويحذف عاملها جوازا كقولك للمسافر راشدا
مهديا اي اذهب او وجوبا كضربي زيدا قائما
وزيد ابوك عطوفا ومن المنصوبات التمييز
اي المميز بكسر الياء على البناء للفاعل لكن
اشتهر اطلاق المصدر عليه والتمييز والتبيين
والتفسير الفاظ مترادفة وهو اسم فضلة
نكرة جامد غالبا يفسر ما ابهم من الذوات
او النسب فخرج بالفضلة غيرها نحو زيد قائم
وبالنكرة المعرفة نحو زيد حسن وجهه وقد ياتي
بلفظ المعرفة فيؤول بنكرة معنى كقوله * وطبت
النفس يا قيس عن عمرو * اي نفسا وبجامد ما
ساير الفضلات كالحال فانه جيء للهيئة لا لرفع
الابهام ذات او نسبة وكالنعت فانه مخصص

ووقع الابهام انما حصل فيهما لا قصدا او رب شيء
يقصد لمعنى خاص وان لزم منه معنى اخر واعلم ان
التمييز كالحال من جهة كونه منصوبا وفضلة ومفسرا
للابهام الا ان الحال يخالفه من ثلاثة اوجه احدها انها
في الغالب تكون مشتقة او مؤولة به والتمييز الغالب
فيه كونه جامدا او وقوعه مشتقا قليل نحو لله دره
فارسا ثانيها انها لبيان الهيئة وهو تارة
لبيان الذوات واخرى لبيان جهة النسبة
ثالثها انها تقع جملة او ظرفا بخلافه وقد علم مما مر
ان التمييز نوعان تمييز لنسبة وسياتي وتمييز مفرد
وهو المراد بقوله **واكثر وقوعه بعد ما يفيد المقادير**
من مساحة **كجريب نخلا** او كيل كقفيز برا **او صاع تمرا**
او وزن كرطل زيتا **ومنوين عسلا** والجريب
مقدار معلوم من الارض ومنوين تثنية منا
بالتخفيف والقصر كعصا وتثنية الوزن يعرف
بها مقادير الموزونات وقد يقع بعد ما يشبه
المقادير فشبه المساحة نحو ما في السماء موضع
راحة سحابا سحابا وشبه الكيل نحو نحي سمنا وشبه
الوزن نحو مثقال ذرة خيرا او قولهم على التمرة
مثلها زبدا يحتمل الوزن والمساحة وقد يقع بعد
ما هو نوع له نحو هذا خاتم حديدا فان الخاتم

وهو العدد ... (margin note, partly illegible)

الخاتم نوع الحديد **واكثر وقوعه ايضا بعد العدد**
الصريح **وهو** من احد عشر فما فوقها الى تسعة وتسعين
بالغا ما بلغ الغاية نحو اني رايت **احد عشر كوكبا** وبعثنا
منهم اثني عشر نقيبا وواعدنا موسى ثلاثين
ليلة الاية وهكذا **الى** اخر ذلك نحو ان هذا اخي له
تسع وتسعون نعجة ومنه اي تمييز العدد **تمييز كم**
الاستفهامية بان تكون بمعنى اي عدد وتبيين
افراده وكذا نصبه **نحو كم عبدا ملكت** ما لم تجر كم
بحرف كما سياتي فعبدا منصوب على التمييز لكم وهو
مفعول مقدم كناية عن عدد مبهم الجنس والمقدار
ولهذا افتقر تمييزها عما قبله **فاما تمييز كم الخبرية**
بان يكون بمعنى عدد كثير **فمجرور** ابدا باضافتها
اليه حملا لها على ما هي مشابهة له من العدد وهو
اما **مفرد** وهو الاكثر والابلغ **كتمييز المائة فما فوقها**
من المئين والالوف فانه مجرور مفرد فتقول كم
عبد ملكت بالجر والافراد كما تقول مائة عبد او الف
غلام ملكت وفي معنى المفرد ما يؤدي معنى
الجمع نحو كم قوم ضيفتهم وقد يميز المائة بمفرد
منصوب كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما
وقد تضاف الى جمع نحو ثلثمائة سنين على قراءة
الاضافة **او مجموع كتمييز العشرة** فما دونها

6 جاز فيها اشتقاق العشرة والماية في جمع التمييز في الاول لا في الاخرى في البناء

دونها من التسعة الى الثلاثة فانه مجرور مجموع الا
اذا كان بلفظ المائة كثلثمائة او ثلاث مائة رجل
مجرور ومفرد فتقول كم رجال ملكت وقد يكون تمييز العشرة
بالجر والجمع كما تقول عشرة رجال او ثلاث رجال جاؤوك
وقد يكون تمييز العشرة فما دونها اسم جنس
او اسم جمع فيجر بمن في الغالب نحو عندي ثلاثة
من الغنم وعشرة من القوم وقد يجر بالاضافة نحو
تسعة رهط وليس فيما دون خمس ذود صدقة
وعبارته توهم ان الواحد والاثنين يميزان اي ليس
كذلك كما في الشذور وقد علم من كلامه ان تمييز الاحد
عشر والتسعين وما بينهما مفرد منصوب واما
قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما
فالتمييز محذوف اي فرقة واسباطا بدل من اثنتي
عشرة ولك في تمييز كم الاستفهامية اذا كان التمييز
متصلا بها المجرورة بالحرف وجهان فجر بمن
مضمرة على الاصح ويجوز اظهارها لا بالاضافة كم
اليه لانها مميز له عدد مركب وهو لا يعمل
الجر في تمييزه فكذا ما كان بمنزلته ونصب
على التمييز فتقول بكم درهما او بكم درهم اشتريت
عبدك وقيدها بالمجرورة لانها اذا لم تكن
كذلك وجب نصب تمييزها كما اذا جئت بالحرف ولم

109

ولم يتصل بها وفي كلامه دليل على ان كم اسم
كانت استفهامية او خبرية ومبنية كما في الرسمية
والبناء على السكون للزوم التصدير والاحتياج ولنوع البناء
الى التمييز وبقية قال من عشرة اوجه ذكرها
ابن الانباري في شرحه على الالفية واشار
الى النوع الاول بقوله وقد يكون التمييز مفسرا
للنسبة في الجمل كما سيأتي وفي الوصف الى مرفوعه
كزيد متصبب عرقا ومحمد طيب نفسا وفي
الاضافة كاعجبني طيب زيد علما وقرب محمد
دارا اي طيب علم زيد وقرب دار محمد وهو
قسمان لانه اما ان يكون محولا وهو ثلاثة
اقسام محول عن مضاف فاعل كاشتعل الراس
شيبا اصله اشتعل شيب الراس فحول الاسناد
عن المضاف الى المضاف اليه ثم جيء بالمضاف
بعد ذلك تمييزا للمبالغة والتاكيد اذ ذكر الشيء
مجملا ثم مبينا اوقع في النفس من ذكره مبينا
اولا ومحول عن مضاف مفعول نحو وفجرنا
الارض عيونا اصله وفجرنا عيون الارض
فحول المفعول وجعل تمييزا واوقع الفعل على
الارض ومحول عن مضاف غيرهما كالمحول عن
مبتدا وذلك بعد اسم التفضيل الصالح للاخبار

[illegible] اسم مثل ما لا واصله مالي اكثر فحذف
المضاف واقيم ضمير المتكلم مقامه فارتفع وانفصل فصار
انا اكثر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزا ومثله زيد
اكرم منك ابا واجمل منك وجها او غير محول
عن شيء اصلا وهذا هو القسم الثاني نحو امتلا
الاناء ماء ولله دره فارسا ونحوه مما يفيد
التعجب لان مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا
غير محول وهذا قليل في الكلام والحال والتمييز قد
يؤكدان فلا يفيدان هيئة ولا ذاتا بل يفيدان
مجرد التاكيد فالحال المؤكدة وهي ما استفيد معناها
من غيرها ثلاثة اقسام لانها اما مؤكدة لعاملها
لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس رسولا او معنى
فقط نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين لان
العثو هو الفساد معنى ومثله ولى مدبرا فتبسم
ضاحكا واما مؤكدة لصاحبها نحو لآمن من في
الارض كلهم جميعا ونحو جاء الناس قاطبة واما
لمضمون جملة قبلها مركبة من اسمين معرفتين
جامدين كزيد ابوك عطوفا فعطوفا حال مؤكدة
لمضمون جملة زيد ابوك وعاملها محذوف وجوبا
تقديره احقه او اعرفه ومثله قوله انا ابن دارة
معروفا بها نسبي والتمييز المؤكد نحو قوله هو ابو

هو ابو طالب بن عبد المطـ[illegible]
محمد من خير اديان البرية دينا [illegible]
مؤكد قال ابن مالك والجمهور منعوا وقوع التمييز
مؤكدا فاولوا ما ورد ووافقهم في المغني ومنه على
القول بجواز الجمع بين فاعل نعم وبئس الظاهر وتمييزه
قوله والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وامهم
زلاء منطيق وصححه ابن مالك قال لان التمييز قد
يجاء به توكيدا كما سبق خلافا لسيبويه وموافقيه
في منع ذلك لاستغناء الفاعل بظهوره عن التمييز المبين
له ففحلا عنده حال مؤكدة واعلم ان ناصب
التمييز مفسره ان كان مفردا والفعل او شبهه
ان كان نسبة ولا يتقدم على عامله مطلقا
خلافا للكسائي والمازني والمبرد في الفعل المتصرف
ووافقهم في التسهيل والعمدة وفيه في الالفية
على قلته ويجوز في تمييز المفرد جره باضافة
المفرد اليه الا اذا كان المفرد عددا كعشرين رجلا
او مضافا كملء الارض ذهبا وجره ايضا بمن
الا اذا كان المفرد عددا واما تمييز النسبة فلا
يجر بالاضافة ويجر بمن اذا كان غير محول نحو ما
احسنه رجلا ولله دره فارسا ونعم رجلا زيد
بخلاف ما احسنه ادبا وطاب محمد نفسا وزيد اكثر

… قال الرضي المذكور بعد
… مخالفا لما قبله نفيا واثباتا
… بث هو منصوب وغيره وذكر غير المنقطع
… انما هو على سبيل الاستطراد وافادة لتمام
التسمية وان كان ليس الكلام فيه واما الاستثناء
فهو الاخراج بالا او احدى اخواتها حقيقة او حكما
من متعدد وهو حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع
وادوات الاستثناء ثمانية وهي اربعة اقسام
ما هو حرف وهو الا وما هو فعل وهو ليس ولا يكون
وما هو مشترك بين الفعل والحرف وهو خلا وعدا
وحاشا وما هو اسم وهو غير وسوى بلغاتها
وبدا بالكلام على المستثنى بالا لانها اصل ادوات
الاستثناء وغيرها تتفرع عنها وان كان الاولى
البداءة بما هو متعين نصبه على كل حال كالمستثنى
بليس ولا يكون كما فعل في الشذور ثم المستثنى بالا
له احوال لانه ان كان من كلام تام بان كان
المستثنى منه مذكورا موجب بفتح الجيم بان لم
يسبق بنفي او شبهه وجب نصبه بها على الاصح
سواء كان الاستثناء متصلا نحو فشربوا منه
الا قليلا ام منقطعا نحو قام القوم الا حمارا تأخر
المستثنى عن المستثنى منه كما مر ام تقدم نحو قام الا

الا زيدا القوم فان كان الكلام تاما
الايجاب بان اشتمل على نفي او شبهه ترجح عند جميع
البدل اي اتباع المستثنى للمستثنى منه في اعرابه
بدل بعض من كل والنصب عند الكوفيين على
النصب في الاستثناء المتصل بان كان المستثنى
من جنس المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل برفع
قليل على انه بدل من الواو في فعلوه وقرا ابن عامر
بالنصب على الاستثناء والدليل على ان الاتباع
ارجح اجماع السبعة على الرفع في قوله تعالى ولم يكن لهم
شهداء الا انفسهم وقوله تعالى ومن يقنط من
رحمة ربه الا الضالون ولا يمنع ترجيح البدل تاخر
صفة المستثنى منه خلافا للمازني كما سياتي واذا تعذر على المستثنى
البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءني من
احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد بشيء
الا شيء لا يعبا به بالرفع في الثلاثة على البدلية
حملا على المحل وبالنصب حملا على الاستثناء ٥
ويترجح النصب على البدلية في المنقطع بان كان
المستثنى من غير جنس المستثنى منه عند بني تميم
نحو ما قام احد الا حمارا بالنصب على الاستثناء
مع جواز الرفع على البدلية ان صح حذف المبدل
منه واقامة البدل مقامه استدلالا بقوله

...س ٭ الا اليعافير والا العيس

...عند الحجازيين وبلغتهم جاء التنزيل نحو ما
...لهم به من علم الا اتباع الظن بالنصب في
قراءة السبعة ونحو ومن نعمة تجزى الا ابتغاء وجه
ربه الاعلى بالنصب واجيب عن البيت بان المراد
بالانيس ما يؤنس فهو اعم من الانسان فيكون
متصلا لا منقطعا وهذا كله ما لم يتقدم المستثنى
على المستثنى منه فيهما اى في المتصل والمنقطع الكائنين
في كلام تام غير موجب فان تقدم فالنصب ح
واجب كقول الكميت سو

وما لي الا آل احمد شيعة ٭ وما لي الا مذهب الحق مذهب

وانما امتنع فيه الابدال لان التابع لا يتقدم على
متبوعه ومثله في وجوب النصب عند المازني
تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو ما اتاني
احد الا ابوك خير من زيد والراجح ما تقدم واما
تقدم المستثنى على جزئي الكلام نحو الا زيدا اما
جاء احد فغير جائز او فقد التام من الكلام
المنفي بان لم يصرح فيه بالمستثنى منه فعلى حسب
العوامل الواقعة قبل الا يكون المستثنى ولا عمل للا
فيه بل العمل لما قبلها فان اقتضى الرفع رفع ما
بعدها نحو وما امرنا الا واحدة او النصب نصب

الاصح جواز الابدال

نصب نحو ولا تقولوا على الله الا الحق او الجر
جر نحو ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن
ويسمى هذا الاستثناء مفرغا لان ما قبل الا
تفرغ للعمل فيما بعدها وان كان المستثنى منه مقدرا
في التحقيق لجواز نحو ما قام الا هند وامتناع ما قام
هند وشرط صحة التفريغ تقدم نفي او شبهه
فلو قال او فقدا اى التمام والايجاب لكان اولى
ويستثنى بغير وسوى خافضين للمستثنى
دائما باضافتهما اليه معربين اى غير لفظا وسوى
تقديرا باعراب الاسم الذي يقع بعد الا
وهو المستثنى بها على التفصيل الآتي فيجب النصب
في نحو قام القوم غير او سوى زيد ويترجح عند
بني تميم في نحو ما فيها احد غير او سوى زيد ويترجح
والبدل في نحو ما جاءني احد غير او سوى زيد
وعلى حسب ما يقتضيه العامل من فاعل او مفعول
او غير ذلك في نحو ما قام غير او سوى زيد وما
رايت غير او سوى زيد وما مررت بغير
او سوى زيد وكون سوى كغير فيما تقدم هو
مذهب الزجاجي واختاره ابن مالك لورودها
فاعلا في حكاية الفراء اتاني سواك ومبتدا في
قوله ٭ فسواك بائعها وانت المشتري ٭ واسما

للبس في قوله • أأتركُ ليلى ليس بيني وبينها • سوى
ليلةٍ إني إذاً لصبورُ • ومجرورة في قوله عليه الصلاة
والسلام دعوتُ ربي أن لا يُسلِّطَ على أمتي
عدواً من سوى أنفسهم ومذهب الجمهور
انها لا تستعمل الا ظرفا ولا تخرج عنه الا في
الضرورة وقال الرماني انها تستعمل ظرفا غالبا
وكغيره قليلا واختاره في الاوضح والجامع وفيها
اربع لغات كسر السين مقصورة وممدودة وضمها
مقصورة وفتحها ممدودة **ويستثنى بخلا وعدا**
مجرورين عن ما **وحاشا** ولا تصحب ما **فنواصب**
للمستثنى على تقدير كونها افعالا جامدة متعدية
اليه استتر فاعلها فيها وهو عائد على اسم
الفاعل المفهوم من الفعل السابق وجملة الاستثناء
هي حال فمحلها نصب او مستأنفة فلا محل لها
قولان صحح ابن عصفور ثانيهما الثاني **او خوافض**
له على تقدير كونها حروف جر واختار في المغني
انها غير متعلقة بشيء وفيه يجوز في نحو قام القوم
حاشاك كون الضمير منصوبا وكونه مجرورا
فاذا قلت حاشاي تعين الجر او حاشاني تعين
النصب وكذا القول في خلا وعدا انتهى واذا أولي
حاشا مجرور باللام فارقت الحرفية قطعا

اي تستعمل بغير قلة

او على البعض المفهوم من الكل السابق

113

قطعا اذ لا يدخل جار على جار والصحيح انها
اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا
من اللفظ بالفعل ومعناه التنزيه فمن قال حاشا
لله كان قال تنزيها لله واللام متعلقة بالعامل
كما في نحو سقيا لزيد قال في المغني ويؤيد هذا
قراءة بعضهم حاشاً لله بالتنوين فهذا كقولهم
رعياً لك **ويستثنى بما خلا وما عدا وليس**
ولا يكون نواصب للمستثنى فقط ولو كان
ما قبله منفيا وانما وجب النصب بعد الاوليين
لوقوعهما بعد ما المصدرية التي لا يليها الحرف
لكن نص في التسهيل انها لا توصل بفعل جامد
فدخولها على هذا مشكل وجوز بعضهم الجر
بهما بتقدير ما زائدة ورده في المغني وموضع
ما وصلتها نصب بلا خلاف لكن هل هو على
الحال والمعنى قاموا مجاوزين زيدا او على
الظرفية على حذف مضاف والمعنى قاموا
وقت مجاوزتهم زيدا فيه قولان وانما وجب
نصب المستثنى بعد الاخيرين لانه خبرهما
واسمهما مستتر وجوبا فيهما والكلام فيما يعود
عليه وفي محل الجملة كما في الكلام السابق في خلا وعدا
وحاشا ولا يستثنى بخلا وما بعدها منقطعا و[illegible]

اي بتعينه بعليتهما

لله ان جواز الوجهين في خلا وعدا اذا تجردا عن ما والا حاشا لا تقترن بما وهو كذلك **باب** في ذكر المخفوضات وهي ثلاثة اقسام مخفوض بالحرف ومخفوض بالمضاف وترجع اليها المخفوض من التوابع ومخفوض بالمجاورة واسقطه لشذوذه فالمصنوع بها وقدم الاول لانه الاصل وذلك الاصل ثم انه نوعان ما يجر الظاهر والمضمر وما يجر الظاهر فقط فاشار الى الاول مبتدئا به لعمومه بقوله **يخفض الاسم اما بحرف مشترك** بين الظاهر والمضمر وهي سبعة **من** نحو منك ومن نوح وهي لبيان الجنس نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان والتبعيض نحو ومن الناس من يقول امنا بالله ولابتداء الغاية مكانا او زمانا او غيرهما نحو من المسجد الحرام من اول يوم انه من سليمان والبدل نحو ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة والتعليل نحو مما خطاياهم اغرقوا والتاكيد بعد نفي او شبهه نحو ما جاءني من احد وهل من خالق غير الله والاستعلاء نحو ونصرناه من القوم والظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض **والى** نحو الى الله مرجعكم واليه ترجعون وهي لانتهاء الغاية مطلقا نحو الى المسجد الاقصى ثم اتموا الصيام الى الليل وللمصاحبة نحو ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم والظرفية نحو **و**

قوله وترجع اليها الخ جواب لسؤال وارد على المجرور بالتبعية

فلا تشركني بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار اجرب ولغيره ذلك **وعن** نحو يوسف اعرض عن هذا عفى الله عنك وهي للمجاوزة كرميت عن القوس والبعد نحو طبقا عن طبق والبدل نحو يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا والاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه والتعليل نحو الا عن موعدة وعدها اياه ولغيره ذلك **وعلى** نحو وعليها وعلى الفلك تحملون وللاستعلاء اي العلو وهو حسي كما مر ومعنوي نحو على العرش استوى والمصاحبة نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم والظرفية نحو على ملك سليمان والمجاوزة نحو اذا رضيت علي بنو قشير والتعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم ولغيره ذلك **وفي** نحو في جنات النعيم وفيها ما تشتهيه الانفس وهي للظرفية اي حلول الشيء في غيره حقيقة او مجازا قال الجرجاني فالظرفية الحقيقية حيث كان للظرف احتواء وللمظروف تحيز نحو الدراهم في الكيس والمجازية اذا افتقد الاحتواء نحو زيد في البرية او التحيز نحو في صدر فلان علم او فقدا معا نحو في نفسه علم وللمصاحبة نحو ادخلوا في امم قد خلت من قبلكم والسببية نحو لمسكم فيما افضتم والاستعلاء نحو لاصلبنكم

اي في زمن ملك سليمان

في جذوع النخل ولغير ذلك **واللام** نحو لله ما في السموات
وما فيها وهي للملك نحو المال لزيد وللاختصاص
نحو الجنة للمتقين وللاستحقاق نحو النار للكافرين
اي عذابها وللتعليل نحو • واني لتعروني لذكراك
هزة • وللتعجب نحو لله دَرُّك فارسا وللاستعلاء
نحو يخرون للاذقان وللقسم نحو لله لا يؤخر
الاجل وللعاقبة • نحو لدوا للموت وابنوا للخراب
ولغير ذلك **والباء** ولا فرق بين ان يكون للقسم
نحو بالله لافعلن وبه لتفعلن او غيره من تبعيض
نحو عينا يشرب بها عباد الله والاستعانة
نحو كتبت بالقلم وظرفية نحو نجيناهم بسحر
ومصاحبة نحو دخلوا بالكفر وسببية نحو
فبما نقضهم وتعويض نحو بعت هذا بهذا وتوكيد
نحو وكفى بالله شهيدا وكفى بحسبي نحو لا ارى
رجلا وبدل نحو ما يسرني اني شهدت بدرا
بالعقبة وتعدية نحو ذهب الله بنورهم ومجاوزة
نحو فاسئل به خبيرا والصاق حقيقة نحو بقلبي
غرام اي لصق به بمعنى قام به او مجازا نحو مررت
بزيد اي الصقت مروري بمكان يقرب منه
ثم اشار الى الثاني بقوله **او مختص بالظاهر** اي
بخصوصه **وهو** سبعة ايضا **رب** [illegible]

صدر بيت مجزو
لولا مخاطبة اياك
لم ترني
ح

موضوعة للتكثير وللتقليل لكن استعمالها في
الاول كثير ومنه ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين
ولها صدر الكلام من بين حروف الخفض ولا
يجر بها الا نوعا خاصا من الظاهر وهو النكرة لفظا
ومعنى او معنى فقط نحو رب رجل واخيه والغالب
في هذا الظاهر وصفه كما ان الغالب حذف متعلقها
ومضيه وقد تحذف فيجب بقاء عملها وذلك بعد
الواو كثير كقوله • وليل كموج البحر ارخى سدوله •
وبعد الفاء قليل كقوله • فمثلك حبلى قد طرقت
ومرضع • وبعد بل اقل كقوله • بل بلد ملء الفجاج
قتمه • وقد تجر رب ضمير الغيبة فيلزم افراده
وتذكيره وتفسيره بتمييز يطابق المعنى نحو ربه
رجلا او امراة او رجلين او رجالا او نساء **ومذ**
ومنذ ولا يجر بهما الا نوعا خاصا من الظاهر وهو
الزمن المعين غير المستقبل ماضيا كان وهما فيه
لابتداء الغاية نحو ما رايته مذ يوم الجمعة
او حاضرا وهما فيه للظرفية نحو ما رايته مذ
يومنا قال في الجامع وان رفع تاليهما خبرا عنهما
فمعناهما الابتداء والامد ويردان ظرفين
مضافين للفعلية بكثرة وللاسمية بقلة **والكاف**
وهي للتشبيه نحو زيد كالاسد وللتعليل نحو واذكروه

كما هو الحكم وللتوكيد نحو ليس كمثله شيء ولغير ذلك وجرها
للضمير شاذ و كذلك حتى وهي لانتهاء الغاية مطلقا
ولا تكون للاخراج الا اخرا او متصلا باخر فلا يقال سهرت
البارحة حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها اسما غير داخل
فيما قبلها اما لكونه غير جزء له نحو سلام هي حتى
مطلع الفجر او لكونه جزء اليوم لم يقع الفعل عليه نحو صمت
الايام حتى يوم العيد فالجر بها متعين وان كان
جزءا مما قبلها ولم يتعذر دخوله نحو صمت الايام
حتى يوم الخميس فالجر بها جائز ويجوز العطف فائدة
متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها
او على عدمه فواضح انه يعمل به والا فقالوا اصحها
الدخول مع حتى دون الى حملا لهما على الغالب
لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول
في حتى فان كانت حتى عاطفة دخلت اتفاقا
والواو اي واو القسم نحو والله
والنبي والكعبة وهي مع ما قبلها لا تختص بظاهر
معين والتاء اي تاؤه ولا يجر بها الا لفظ الله
تعالى ورب مضافا للكعبة او لياء المتكلم نحو تالله
وترب الكعبة وتربي لافعلن وقولهم تالرحمن و
وتحياتك نادر ومن حروف الخفض خلا وعدا
وحاشا وقد مر الكلام عليها ومنها ايضا

116

اي نعم لعل ومتى وكي ولولا وانما اسقطها لان الجر
بها شاذ تنبيه قال ابن عصفور في شرح الجمل
حروف الجر على اربعة اقسام قسم لا يستعمل الا
حرفا وقسم يستعمل حرفا واسما وهو مذ ومنذ
وعن وكاف التشبيه وقسم يستعمل حرفا وفعلا وهو
حاشا وخلا وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا
وهو على انتهى وكخلا عدا الكاملة وفي الخبيصي ان
اللام جاءت فعلا في قولك لي زيدا او من كذلك
اذا كان امرا من مان يمين والى اسما بمعنى النعمة
وفي مثل امير لمؤنث من وجي يجي واسما من
الاسماء الستة ولما فرغ من القسم الاول اخذ يتكلم
على الثاني فقال او باضافة اسم اي يخفض
الاسم بامر او بسبب اضافة اسم اليه اذ
العامل في المضاف اليه هو المضاف كما في الاوضح
وغيره وهو الاصح لاتصال الضمير المضاف اليه
به وهو لا يتصل الا بعامله لا بالاضافة نفسها
كما هو ظاهر عبارته خلافا للاخفش وللحرف
المقدر خلافا لبعضهم والاضافة اسناد اسم
الى اخر بتنزيله من الاول منزلة تنوينه او ما
يقوم مقامه ولهذا وجب تجريد المضاف
من التنوين او من النون لقيام المضاف اليه مقامه

في نحو ضاربنا زيدٍ وقصح بادني ملابسة ومراده بالاول
ما يقابل الوصف العامل عمل الفعل بدليل العطف الآتي
الدال على المغايرة فدخل نحو كاتب القاضي اعجبني
ضرب زيد اذ المضاف في الاول وان كان وصفا
ليس بعامل وفي الآخر وان كان عاملا ليس بوصف
وهذه الاضافة ثلاثة اقسام لانها اما على
معنى اللام التي للملك او لشبهه تحقيقا حيث
يمكن النطق بها كغلام زيد وتقديرا حيث
لا يمكن ذلك كذي مال وعند زيد ومع بكر وامتحان
هذا بان يؤتى مكان المضاف بما يرادفه او يقاربه
نحو صاحب ومكان ومصاحب او على معنى
من البيانية وذلك اذا كان المضاف اليه
كلا للمضاف وصالحا للاخبار به عنه كخاتم
حديد وثوب خز والارجح في هذا نصب الثاني
على التمييز او الحال او اتباعه للاول بدلا او عطف
بيان او نعتا بتاويله بالمشتق اي مصنوع من
حديد او على معنى في الظرفية عند بعضهم
وذلك اذا كان الظرف فالاول كمكر الليل وشهيد
الدار واختاره ابن مالك لكثرة وقوعه في الكلام
الفصيح بالنقل الصحيح واكثرهم نفى هذا القسم
وما اوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا وتسمى

وتسمى هذه الاضافة المنقسمة لما ذكر محضة
لانها خالصة من تقدير الانفصال ومعنوية
لافادتها امرا معنويا لانها مفيدة للتعريف
اي لتعريف المضاف بالمضاف اليه اذا كان
معرفة كضارب زيد امس او التخصيص
اي لتخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان نكرة
كضارب رجل امس قال في المغني والمراد بالتخصيص
الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام
رجل اخص من غلام لكنه لم يتميز بعينه كما يتميز
غلام زيد وكغلام رجل ما كان متوغلا في
الابهام كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المغايرة
والمماثلة او واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف
كجاء زيد وحده ولا ابا له ورب رجل واخيه
وكم ناقة وفصيلها او باضافة الوصف
عطف على قوله او باضافة اسم فيكون
فيما له اي يخفض الاسم كما مر باضافة
الوصف العامل عمل الفعل الى معموله بان كان
بمعنى الحال او الاستقبال سواء كان اسم الفاعل
كبالغ الكعبة وضارب زيد الان او غدا
ام اسم مفعول كمروع القلب ومعمور الدار
الان او غدا ام صفة مشبهة كعظيم الامل وحسن

الوجه وتسمى هذه الاضافة غير محضة لانها في تقدير الانفصال ولفظية لافادتها امرا لفظيا لانها جيء بها لمجرد التخفيف في اللفظ بحذف التنوين او ما يقوم مقامه او لرفع القبح كما في نحو حسن الوجه فان في جره تخلصا من قبح رفعه بخلو الصفة لفظا من ضمير يعود على الموصوف ومن قبح نصبه وصف القاصر مجرى المتعدي فلا تفيد المضاف تعريفا ولهذا صح وصف النكرة في هديا بالغ الكعبة ووقوعه حالا في ثاني عطفه ولا تخصيصا لان اصل ضارب زيد ضارب زيدا الا ضارب كما تقدم فالاختصاص موجود قبل الاضافة ولا تجامع الاضافة وجوبا تنوينا ولا مقدرا لانه يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما ولا نونا تالية للاعراب وهي نون المثنى والمجموع على حده وشبههما كالضاربا زيد والضاربو عمرو مطلقا عن التقييد كما يأتي بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين فانها تجامعها لانها غير تالية للاعراب بل هو تال لها وعليها ولا ما فيه ال لان المقصود منها اصالة التعريف وهو حاصل لما فيه ال بغيرها ولهذا لا تجامع العلم

118

العلم باقيا علميته فلا يقال الغلامي ولا الزيدكم بل يجب حذف ال من الغلام ويعد ان زيد الشيوع الا في نحو الضاربا زيد مما المضاف فيه وصف مثنى والمضاف اليه معمول له ونحو الضاربو زيد مما المضاف فيه وصف مثنى مجموع على حد المثنى والمضاف اليه معمول له ونحو الضارب الرجل مما المضاف الى الوصف بال ايضا ونحو الضارب راس الرجل مما المضاف اليه مضاف لما هي فيه ونحو مررت بالرجل الضارب غلامه مما المضاف اليه مضاف لضمير عائد على ما هي فيه فهذه المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين ال والاضافة وما عداها لا يجوز فيه ذلك على الراجح والامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة ذكرها في المغني

باب في ذكر الاسماء العاملة عمل افعالها يعمل عمل فعله من الاسماء سبعة وزاد في الشذور اسم المصدر والظرف والجار والمجرور والمفعول فعلى هذا تكون عشرة احدها اسم الفعل وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة ولا مؤثرا فيه عامل ويدل على السببية قبول بعض علامات الاسم كالتنوين والتعريف ومخالفة اوزانه الفعل والصحيح ان مدلوله لفظ

وهو ثلاثة انواع ما هو بمعنى الماضي

الفعل وانه لا موضع له من الاعراب كهيهات بتثليث
التاء وشتان وهو قليل وما هو بمعنى الامر نحو صه ودونكه
وعليكه وهو الغالب وما هو بمعنى المضارع نحو اوه واف
وهو دون الاول فهيهات بمعنى بعد كقوله شعر
فهيهات هيهات العقيق ومن به * وهيهات خل بالعقيق نواصله
وشتان بمعنى افترق كقوله شعر
وشتان هذا والعناق والنوم والمشرب البارد في الظل الادوم
وقد تزاد ما فاعل شتان كقوله * لشتان ما بين
اليزيدين في الندى اه وصه بمعنى اسكت ودونكه
بمعنى خذه وعليكه بمعنى الزمه نحو عليكم انفسكم ووا بمعنى
اعجب كقوله وا بابي انت وفوك الاشنب * ومثله
وي وواها واوه بمعنى اتوجع واف بمعنى اتضجر
وهذه الانواع كلها سماعية والقياسي من
اسم الفعل ما صيغ من فعل ثلاثي تام على وزن
فعال كنزال وتراك وشذ صوغه من الرباعي
كقرقار بمعنى قرقر وقد يؤخذ مما ثبت ان اسم
الفعل ضربان مرتجل وهو ما وضع من اول الامر
اسما للفعل كشتان ومنقول وهو ما وضع لغيره
ثم نقل اليه كمكانك واليك ثم انه يعمل عمل مسماه
فيرفع الفاعل ظاهرا او مستترا ويتعدى المفعول
بواسطة وبغيرها الا انه يخالفه بلزوم البناء مطلقا

مطلقا والتجمد من العوامل وان منه ما ينون لزوما نحو
واها وويها وجوازا كصه ومه وذلك للتنكير وانه لا
يؤكد بالنون ولا يحذف ولا يبرز ضميره ولا يضاف
ولا ينصب المضارع في جواب الطلب منه كما سيأتي
ولا يتاخر عن معموله لقصور درجته عن مسماه
بسبب كونه فرعا في العمل خلافا للكسائي وتمسكه
بقوله تعالى كتاب الله عليكم وما اشبه ذلك لا حجة
فيه لانه متاول على انه مصدر منصوب باضمار
فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله تعالى
حرمت عليكم فكانه قال كتب الله ذلك عليكم
كتابا وعليكم متعلق بالمصدر او بالعامل المحذوف
ويجزم الفعل المضارع في جواب الطلب
منه اي من اسم الفعل كما يجزم في جواب الطلب
من الفعل نحو قوله مكانك تحمدي او تستريحي
فمكانك بمعنى اثبتي وتحمدي مجزوم بفعل شرط
محذوف تقديره فان تثبتي تحمدي ولكنه لا
ينصب في جواب الطلب منه وان كان اسم
فعل من لفظ الفعل فلا تقول نزال فنحدثك بالنصب
على الراجح والثاني منها المصدر وهو اسم الحدث
الجاري على الفعل ويعمل عمل فعله الذي اشتق منه
فيرفع الفاعل ويتعدى الى المفعول بواسطة وغيرها

وقد يتعدى الى مفعولين فاكثر وقدمه انه يجوز حذف
فاعله وانه لا يغنيه عند اسناده الى نايب الفاعل
وفي تمثيله للمصدر بقوله كضرب بمرو اكرام اشارة
الى ان المصدر المزيد يعمل عمل المجرد لكن عمل المصدر
مشروط بامرين احدهما وجودي واليه اشار
بقوله ان حل محله فعل مع ان المصدرية والزمان
ماض او مستقبل كعجبت من ضربك زيدا امس
او غدا اي من ان ضربته امس او من ان
تضربه غدا او مع ما اختيها والزمان حال فقط
كعجبت من ضربك زيدا الآن اي مما تضربه الآن
فان لم يحل محله ذلك امتنع عمله كما في ضربا زيدا
وضربت ضربا زيدا فلا يصح نصب زيدا
بضربا خلافا لابن مالك في الاول ولهذا جعل الثاني
في نحو فاذا له صوت صوت حمار منصوب بفعل
محذوف لا بالمصدر والامر الثاني عدمي وهو المشار
اليه بقوله ولم يكن المصدر مصغرا فلا يقال
اعجبني ضريبك زيدا لبعده بشبهه عن الفعل
بالتصغير الذي هو من خواص الاسماء ولا مضمرا
فلا يقال ضربك المسيء حسن وهو المحسن قبيح
لعدم حروف الفعل ولهذا لم يعمل محذوفا كما سياتي
ولا محدودا بالتاء فلا يقال اعجبني ضربتك زيدا

زيدا لان صيغة الوحدة ليست الصيغة التي اشتق
منها الفعل فان ورد حكم بشذوذه ولا منعوتا
قبل تمام العمل فلا يقال عجبت من ضربك الضعيف
الا زيدا لانه مع معموله كموصول مع صلته فلا يفصل
بينهما فان نعت بعده جاز نحو ان ضربك اياي
المفرط لمهلك ولو قال ولا متبوعا لكان
اولى فان حكم ساير التوابع حكم النعت ولا
محذوفا لعدم وجود حروف الفعل ولا منفصلا
من المعمول اي من معموله بمنزلة الصلة من
باجنبي اي معموله
الموصول فلا يفصل بينهما ولا متاخرا عنه اي
عن معموله ولو ظرفا فلا يقال اعجبني زيدا ضربك
لما مر من ان معموله بمنزلة الصلة وهي لا
تتقدم على الموصول قال التفتازاني والحق
جواز تقديم معمول المصدر اذا كان ظرفا لانه
مما يكفيه رايحة الفعل وظاهر اقتصاره على ما
ذكره انه لا يشترط في عمله ان يكون بمعنى الحال
او الاستقبال وهو كذلك لانه عمل لكونه اصل
الفعل بخلاف اسم الفاعل قال ابن مالك وانه
لا يشترط فيه ايضا ان يكون مفردا وقد اشترط
بعضهم فمنع اعمال المثنى والمجموع وجزم به ابن
مالك قال لان لفظهما مغاير للفظ المصدر

الذي هو اصل الفعل فان ظفرنا في كلام العرب
باعمال شيء من ذلك قبل ولم يقس عليه ثم المصدر
يعمل مضافا ومنونا ومعرفا بال ولكن اعماله
حال كونه مضافا للفاعل مع ذكر المفعول وتركه
اكثر استعمالا من عكسه ومن اعماله منونا وبال
لان الفاعل عمدة فاضافة العامل اليه اهم ولان
نسبة الحدث لمن وجد منه اظهر من نسبته لمن
وقع عليه لكونه فضلة نحو ولولا دفع الله
الناس ربنا وتقبل دعاء اي دعائي
اياك واما اعماله مضافا الى المفعول مع ترك
الفاعل فيكثر نحو لا يسأم الانسان من دعاء
الخير ومع ذكره قليل وليس خاصا بالشعر كما
قال بدليل قوله عليه الصلاة والسلام وحج البيت
من استطاع اليه سبيلا وقد يضاف الى الظرف
توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو عجبت
من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا واعماله حال
كونه منونا اي مجردا من ال والاضافة اقيس
من اعماله مضافا وبال لانه يشبه الفعل لكونه نكرة
نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما اي ان يطعم
يتيما واعماله مقرونا بال شاذ لبعده عن مشابهة
الفعل باقترانه بال نحو قوله عجبت من الرزق المسيء

المسيء إلهه بنصب المسيء ورفع الهه بالرزق
الذي هو مصدر وعورض بان الاضافة كالتقه
بال فهلا تبعد معها المصدر عن الفعل واجيب
بانها متاخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل
بخلاف المقرون بال تتمة يجوز في تابع الفاعل
المجرور بالمصدر كعجبت من ضرب زيد الظريف
الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل وفي
تابع المفعول كاعجبني اكل اللحم والخبز ايضا على
اللفظ والنصب على المحل ان قدر المصدر
بان وفعل الفاعل والثالث منها اسم الفاعل
ولو مثنى او مجموعا وهو ما اشتق من
مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث ويعمل
عمل فعله المبني للفاعل لازما ومتعديا وانما
عمل لمشابهته للمضارع في التذكير والتانيث
ودلالته على المصدر واحتماله احد الزمانين
ودخول لام الابتداء عليه وفي تمثيله لاسم
الفاعل بقوله كضارب ومكرم اشارة الى
انه يصاغ من الثلاثي على زنة فاعل ومن
غيره على زنة المضارع بابدال حرف المضارعة
ميما وكسر ما قبل اخره ثم ان صغر او وصف
لم يعمل لمباينته الفعل حينئذ اذ التصغير والوصف

فان كان مقرونا **بال** كالضارب **عمل** عمل فعله
مطلقا اي ماضيا وحالا ومستقبلا معتمدا او غير
معتمد لوقوعه ح موقع الفعل اذ حق الصلة ان
تكون فعلا كجاء الضارب زيدا امس او الان
او غدا **او** كان **مجردا** منها **فيشترط** لا بد
منها لصحة عمله في المنصوب **كونه حالا او استقبالا**
لتحقق مشابهته للمضارع **واعتماده** ولو تقديرا
على نفي نحو ما ضارب زيد عمرا الان او غدا
او على استفهام نحو أضارب زيد بكرا الان
او غدا او مهين خالد بشرا ام مكرمه **او على**
مخبر عنه نحو زيد ضارب خالدا الان او غدا
او مهين خالدا الان او غدا ومختلف الوانه
اي صنفه **او** على **موصوف** نحو مررت برجل
ضارب عمرا الان او غدا او منه يا طالعا جبلا
اي رجلا او على ذي حال كجاء زيد راكبا فرسا
الان او غدا ثم ان وجد بعض الشرائط لا
يجب عمله بل يجوز اضافته الى مفعوله وقد
قرئ بالوجهين ان الله بالغ امره هل هن
كاشفات ضره فان اقتضى مفعولا اخر تعين
نصبه نحو انت كاسي خالد ثوبا الان او غدا
وذلك في تابع المفعول المجرور باسم الفاعل كمشتق جاءه

جاءه وما اتوه من تهفى المجره على اللفظ او النصب
على المحل عند بعضهم او باضمار عامل من وصف
او فعل عند الجميع وفهم من كلامه ان اسم الفاعل
اذا كان بمعنى الماضي او لم يعتمد لم يعمل وقد خالف
في الاول الكسائي فاجاز عمله محتجا بقوله تعالى
وكلبهم **باسط ذراعيه** فباسط بمعنى
الماضي وقد عمل في ذراعيه النصب ولا حجة له
فيه لانه **على ارادة** حكاية **الحال** الماضية بان
يفرض ما وقع واقعا الان فيعبر عنه بالمضارع
بدليل ان الواو في وكلبهم للحال ولهذا قال ونقلبهم
ولم يقل وقلبناهم وخالف في الثاني الاخفش فاجاز
عمله **و**احتج بقوله **خبير بنو لهب** فلا تك ملغيا
مقالة لهبي اذا الطير مرت ولا حجة له فيه
لجواز حمله **على التقديم والتاخير** بجعل الوصف
خبرا مقدما ولما كان هذا الحمل يلزم منه الاخبار
بالمفرد عن الجمع قال **وتقديره خبير كظهير** في
والملائكة بعد ذلك ظهير وفعيل على زنة المصادر
كالصهيل والنهيق والمصدر يخبر به عن المفرد
والمثنى والمجموع فاعطي حكم ما هو على زنته **و**الرابع
منها **المثال** والمثنى او المجموع **وهو ما** اي اسم
حول للمبالغة والتكثير في الفعل **من** صيغة اسم

فاعل الثلاثي الى صيغة فعّال بتشديد العين ٥
كضرّاب أو فَعول بفتح الفاء كضروب أو مِفعال
بكسر الميم كمِضراب والتحويل الى هذه الثلاثة بكثرة
ولهذا اتفق جميع البصريين سيبويه على جواز
اعمالها أو فعيل بكسر العين وبعدها ياء كسميع
أو فعِل بكسر العين من غير ياء كحَذِر والتحويل
اليهما بقلة ولهذا امتنع بعضهم اعمالهما واما الكوفيون
فمنعوا اعمال الخمسة نظرا الى انها لا تجاري الفعل
وزادت عليه بالمبالغة فبعد شبهها عنه
وقدّروا للمنصوب بعدها عاملا والصحيح جواز اعمالها
حملا على اصلها وهو اسم الفاعل لافادتها
ما يفيده مكررا ولورود السماع به نحو ما حكاه
سيبويه أمّا العسلَ فأنا شرّابٌ ويجب
العسلَ وانه لمِنحارٌ بوائكها وقولهم ان الله غفورٌ
ذنبَ العاصين وان الله سميعٌ دعاءَ من دعاه
وقوله ° أتاني انّهم مَزِقون عِرضي ° والمشهور ان
هذه الامثلة لا تتفاوت في المبالغة والخامس
منها اسم المفعول ولو مثنى او مجموعا وهو ما
اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه ومثل له
بقوله كمضروب ومكرم للاشارة الى انه ٥
يصاغ من الثلاثي على زنة مفعول ومن غيره

غيره على زنة المضارع بميم مضمومة في اوله وفتح
ما قبل آخره ولا يصاغ من اللازم الا بعد ان
يتعدى بحرف الجر اذ ليس له مفعول الا مجرور به
او بها او بهم او بهن ولا يثنى ح ولا يجمع كالفعل
بخلاف المصوغ من المتعدي ويعمل عمل
فعله المبني للمفعول فيرفع نائب الفاعل نحو
زيد مضروبٌ عبدُه وما سواه مما يتعلق بالاسم
ان كان منصوبا لفظا او محلا وهما اي المثال
واسم المفعول كاسم الفاعل في جميع ما اشترط
فيه لصحة عمله حتى في عدم التصغير والوصف
ولك في اسم المفعول خاصة اضافته الى مرفوعه
معنى اذا حول الاسناد الى ضمير موصوف نحو
زيد مضروب العبد والاصل مضروب عبده
فحولت الاسناد ثم اضيفت وهو جار مجرى
الصفة المشبهة والسادس منها الصفة
المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد في
متعلق بالمشبهة
امور ستاتي ولهذا اعملت عمله النصب وان
كان الاصل ان لا تعمل لمباينتها الفعل بدلالتها
على الثبوت وكونها ماخوذة من القاصر وهي
الصفة المصوغة من فعل قاصر لغير تفضيل
لافادة نسبة الحدث الى موصوفها على جهة ٥

الثبوت فاذا قلت زيد حسن فمعناه اثبات الحسن
له واستمراره في سائر الاوقات وجوده لا انه
متجدد حادث ويدل على ذلك تحويل الصفة على
سبيل الاطراد الى صيغة اسم الفاعل عند
قصد الحدوث كما يقال في حسن حاسن وفي ضيق
ضائق قال تعالى وضائق به صدرك ثم اعلم ان
هذه الصفة تشارك اسم الفاعل في الدلالة
على الحدث وصاحبه وفي التذكير والتانيث
والتثنية والجمع والاعتماد على واحد مما مر لكن
النصب هنا بالمفعول بخلافه وتتميز عنه بامور على التشبيه
منها انها تصاغ من اللازم دون المتعدي بخ
يصاغ منهما ومنها انها للزمن الماضي الدائم
اي الماضي المستمر دون المنقطع والمستقبل بخلافه
ومنها انها تكون غير مجارية للمضارع في
تحركه وسكونه وهو الغالب في المبنية من
الثلاثي كحسن وظريف ومجارية له نحو طاهر
وضامر واسم الفاعل لا يكون الا مجاريا ومنها
انها لا يتقدم معمولها المنصوب عليها لانها
فرع اسم الفاعل في العمل بخلافه فمنصوبه ومن
ثم صح النصب في نحو زيدا انا ضاربه وامتنع في
نحو زيد ابوه حسن وجهه ومنها ان معمولها

معمولها لا يكون اجنبيا بل سببيا اي اسما ظاهرا
متصلا بضمير موصوفها ولو تقديرا كما في نحو زيد
حسن وجها اي منه فلا يقال زيد حسن عمرا كما يقال
زيد ضارب عمرا لانها ماخوذة من فعل لازم
وقد جرت على الاسم فلا تقتضي الا ضميره
او سببيه كما في اسم الفاعل اللازم والمراد
بمعمولها ما عملها فيه بحق الشبه (وهو النصب) فلا يرد زيد
بك فرح اذ عملها في الظرف وغيره بما فيها
من معنى الفعل ومنها ان معمولها شبيه بالمفعول
به فلا يراعى له محل بالعطف وغيره ولا ينفصل
بينه وبينها بفاصل ولو ظرفا وانها لا
تعمل محذوفة ولا تنصب الضمير ولا تتعرف
بالاضافة دائما وانما تؤنث بالالف وتخالف
فعلها فتنصب مع قصوره ويجوز اضافتها
الى فاعلها (معنى) من غير ضعف ولا قلة في الكلام
وان ال الداخلة عليها حرف تعريف واسم
الفاعل على الخلاف منها في ذلك كله ومعمولها
فيه بالنسبة لعملها فيه ثلاث حالات احدها
ان يرفع الفاعلية باتفاق بعد اخلائها ضميره
من ضمير موصوفها كزيد حسن وجهه او على
الابدال عند بعضهم من الضمير فيها وثانيها

ان ينصب على التمييز او على التشبيه بالمفعول به
ان كان نكرة كزيد حسن وجهًا او عليه فقط ان كان
معرفة كزيد حسن الوجهَ الا اذا كانت الصفة
بال وهو مجرد منهما والاضافة كالحسن وجهٍ او مضاف
للمجرد منهما كالحسن وجهِ اب او مضاف لضمير
الموصوف كالحسن وجههِ او المضاف لضميره كالحسن
وجهِ ابيه لامتناع اضافة ما فيه ال الى الشيء من
ذلك واذا اخفض المعمول بالاضافة فلا تخرج
بذلك عن كونها صفة مشبهة لان الخفض
ناشئ عن النصب لا عن الرفع لئلا يلزم
اضافة الشيء الى نفسه اذ الصفة عين مرفوعها
في المعنى وغيره منصوبها واعلم ان الصور
الحاصلة من الصفة ومعمولها مع قطع النظر
عن افرادها وتذكيرها واضدادها ست
وثلاثون صورة لان الصفة اما نكرة او معرفة
وهي اما رافعة او ناصبة او جارة فهذه ست
حالات حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة
ومعمولها له ايضا ست حالات لانه اما بال
كالوجه او مضاف لما فيه ال كوجه الاب او للضمير
كوجهه او المضاف للضمير كوجه ابيه او مجرد
من ال والاضافة كوجه او مضاف للمجرد منها

ولهذا قال والثاني متعين
به المعرفة وثانيهما ان
تجعله بالاضافة
ايضا كزيد
حسن الوجه
الا اذا
كانت

منها كوجه اب فالصور ست وثلاثون صورة
من ضرب ستة في مثلها الممتنع منها الاربع
التي استثنيت والبقية جائزة الا ان فيها قبيحا
وضعيفا وحسنا فالقبيح اربع صور والضعيف
ست والباقي حسن وبيان ذلك يطلب من
المطولات والسابع منها اسم التفضيل
واخره لان عمله في المرفوع الظاهر غير مطرد كما
ستعرفه وهو الصفة الدالة على المشاركة
والزيادة لصاحبها على غيره في اصل الفعل
وشرط التفضيل ان يكون على وزن افعل اذا
صيغ من فعل لازم كاكرم او متعد كاضرب
واعلم ولا يرد خير وشر فانهما للتفضيل لان اصلهما
اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال
وربما جاء على القياس واما قوله • وحب شيء
الى الانسان ما منعا • فضرورة ولا يصاغ
الا مما صيغ منه فعل التعجب كما سياتي في بابه
ويستعمل بمن ولو تقديرا جارة للمفضل عليه اذا
جرد من ال والاضافة نحو انا اكثر منك مالا
واعز نفرا وهي لابتداء الغاية او تفيد ما
اوانحطاطا او للمجاوزة ولا يفصل بينها وبين
مجرورها باجنبي ولا يجوز تقديمها معهما على

قوله جاز الرفع الخ فلا بد الرفع
الصفة مطلقا المجرد والمضاف
وفلابد الضعيف نصب المجرد
الصفة مطلقا ووجه المضاف
لضمير والمضاف لضمير المجرد
الرفع في الخ الصفة من
غير المعرفة والمجرد النصب
في صفة اجزاء المعرفة الخ
مجرى المفرد والمجرد الجر في
معنيه اضافة الشيء الى غيره
ا هـ

اسم التفضيل الا ان يكون اسم استفهام او مضافا الى
استفهام فيجب آح كممن انت افضل ومن غلام
من انت اجمل **او مضافا فالنكرة** مطابقته للمفضل
وجوبا **فيفرد ويذكر** في هذه الحالة وكذا في التي
قبلها وجوبا وان كان المفضل بخلاف ذلك ف
فتقول في الحالة الاولى زيد او هند او الزيدان ف
او الهندات افضل من عمرو واما قوله • كأن صغرى
وكبرى من فواقعها • فاما لحن او لم يقصد حقيقة
المفاضلة وفي الثانية زيد افضل رجل والزيدان
افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند
افضل امرأة والهندان افضل امرأتين والهندات
افضل نساء واما قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به
فالتقدير اول فريق كافر او ولا يكن كل منكم
اول كافر **و** يستعمل مقرونا **بال فيطابق** وجوبا
موصوفه افرادا وتذكيرا او فرعهما فتقول زيد
الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون
والافاضل وهند الفضلى والهندان الفضليان
والهندات الفضليات او الفضل **ومضافا**
لمعرفة فوجهان المطابقة اجراء له مجرى المعرف
بال نحو اكابر مجرميها وعدمها وهو الغالب
اجراء له مجرى المجرد نحو ولتجدنهم احرص الناس

او الزيدون او الهندات

الناس نعم ان استعمل افعل لغير تفضيل وجبت المطابقة
كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان اي
عادلاهم اذ ليس فيهم عادل غيرهما حتى يقصد
التفضيل ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد
وفي هذه الحالة والتي قبلها لا يستعمل بمن
واعلم انه ينصب التمييز والحال والظرف **ولا**
ينصب المفعول له ولا معه ولا المطلق ولا **المفعول**
به على الاصح **مطلقا** اي سواء كان ظاهرا ام غيره
بل يوصل اليه باللام كزيد اروى للعلم وابذل للمعروف
او بالباء كهو اعرف بالنحو واجهل بالفقه فان
كان فعله يتعدى لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر
كزيد اكسى للفقراء الثياب اي يكسوهم الثياب
واجاز بعضهم نصبه به مطلقا ونقله المصنف في
حواشي التسهيل عن ابن مسعود وبعضهم ان
اول بما لا تفضيل فيه قال الدماميني وهذا الرأي
حسن فينتصب حينئذ بالتأويل كما انه يجنح
الى ما ليس بصفة فيجري في حكم النصب والجر
على طريقة واحدة كما انه اذا صح الفعل محله رفع
الظاهر فقد استبان لك ان ما في الشرح من
حكاية الاجماع على منع عمله منظور فيه ويرفع
الضمير المستتر في كل لغة **ولا يرفع في الغالب**

اسما **ظاهرا** او لا ضميرا منفصلا لكونه ليس له فعل
بمعناه **الا في مسئلة الكحل** فانه يرفع ذلك اجماعا
لانه يصح وقوع فعل موقعه بمعناه وضابطها ان
يكون صفة لاسم جنس مسبوق بنفي او شبهه
ومرفوعها اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين
نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في
عين زيد وبه عرفت المسئلة بمسئلة الكحل
وافردت بالتاليف والاصل ان يقع هذا الظ
بين ضميرين اولهما للموصوف وثانيهما للاظ
كما في المثال وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل اما
على الظ نحو من كحل عين زيد او محله نحو من عيني
زيد او ذي المحل نحو من زيد ولم يقع هذا التركيب
في القران ولا يجوز ان يعرب المرفوع فيه مبتدا
وافعل خبره لئلا يلزم الفصل بين افعل ومن
باجنبي وقد يرفع الظ مطلقا في لغة حكاها سيبويه
نحو مررت برجل افضل منه ابوه وعنها احترز
بقوله في الغالب **باب التوابع** وهو جمع
تابع وهو المشارك لما قبله في اعرابه الحاصل
والمتجدد غير خبر واطلاق التابع على الحرف
والفعل الغير المعرب مجاز اذ لا اعراب فيهما
يقع فيه التبعية والعامل في التابع هو العامل في المتبوع

المتبوع الا في البدل فان العامل فيه مقدر خلافا
للمبرد بدليل ظهوره في بعض المواضع ولا يجوز
الفصل بين التابع ومتبوعه باجنبي ولا تقدمه
عليه كما يفهمه قوله **يتبع ما قبله في اعرابه خمسة**
بالاستقراء نعت وتوكيد وعطف بيان
ونسق وبدل ومن فصل في التوكيد جعلها
ستا ومن اطلق العطف وجعله شاملا للبيان
جعلها اربعا والاولى ان يبتدا منها بالنعت
ثم البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم النسق بل قيل
هو الصواب لانها اذا اجتمعت في التبعية
رتبت كذلك كما في التسهيل **النعت** ويرادفه
الوصف والصفة **وهو التابع** هذا كالجنس
المشتق او المؤول به اخرج به غيره منها
ما عدا التوكيد اللفظي للمشتق فانه اخرجه بقوله
المباين للفظ متبوعه والمشتق ما دل على حدث
وصاحبه كاسماء الفاعل والمفعول والتفضيل
والصفة المشبهة والمؤول به ما اقيم مقامه
من الاسماء العارية عن الاشتقاق كاسم
الاشارة وذي بمعنى صاحب والمنسوب
كجاءني زيد هذا اي الحاضر ورجل ذو مال
اي صاحبه ورجل دمشقي اي منسوب الى دمشق

ومن المؤول بالجملة الخبرية في نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله وقوله ولقد امر على اللئيم يسبني • وكذا المصدر الملتزم افراده وتذكيره في نحو مررت برجل عدل اي عادل عند الكوفيين وذي عدل عند البصريين وفايدته حقيقيا كان او غيره تخصيص لمتبوعه ان كان نكرة كجاءني رجل تاجر او تاجر ابوه والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات او توضيح له ان كان معرفة كجاءني زيد الفاضل او الفاضل ابوه والتوضيح رفع الاشتراك في المعارف او مجرد مدح نحو الحمد لله رب العالمين او ذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او ترحم عليه نحو اللهم الطف بعبدك الضعيف او توكيد لما دل عليه متبوعه كنفخة واحدة لانه قد علم من نفخة انها نفخة واحدة فلم يفد النعت الا مجرد التاكيد ومنه قولهم مضى امس الدابر وقال بعضهم او تعميم نحو ان الله يحشر عباده الاولين والاخرين او تفصيل نحو مررت برجلين عربي واعجمي او ابهام نحو تصدق بصدقة قليلة او كثيرة قال البدر الدماميني عن بعضهم او اعلام المخاطب بان المتكلم

المتكلم عالم بحال من ذكر نحو لك او رايت قاضي بلدنا ان اقتصر رايت قاضيكم الكريم الفقيه وليس هذا للتوضيح لان مرادهم به الايضاح للمخاطب وهو بالنسبة هنا في مثالنا عالم بما ذكر غير محتاج لايضاحه ولا للمدح فان غرض المتكلم اعلام السامع بانه عالم بحال هذا الموصوف لا بمجرد الثناء عليه والنعت من حيث هو يتبع منعوته في اثنين من خمسة واحد من اوجه الاعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير سواء رفع ضميره ام اسما ظاهرا فلا يتبع معرفة بنكرة ولا عكسه نعم المعرف بلام الجنس يجوز ان يتبع بنكرة مخصوصة كقولهم ما ينبغي للرجل مثلك او خير منك ان يفعل كذا ويجب في النعت ان يكون مساويا لمتبوعه في التعريف او دونه فنحو بالرجل اخيك بدل ثم ان رفع النعت ضميرا مستترا عايدا على المنعوت تبع منعوته ولو كان معناه لما بعده كما في نحو جاءني رجل حسن وجها في اثنين ايضا من خمسة واحد من التذكير والتانيث وواحد من الافراد وفرعيه من تثنية وجمع فيتبع

بهذا مع ما فيه مطابقا له في اربعة من عشرة ما لم
يمنع مانع من التبعية كما في الملتزم افراده وتذكيره
كافعل من كامرأة او تذكيره كفعول بمعنى فاعل
وفعيل بمعنى مفعول كامرأة صبور وجريح او تانيثه
كرجل ربعة وهمزة وامرأة ربعة وهمزة
والا اي وان لم يرفع ذلك بان رفع ظاهرا او ضميرا
بارزا **فهو** بالنسبة الى الخمسة الثانية **كالفعل**
الحال محله فيعطى حكمه ذلك ويطابق في التذكير
والتانيث المرفوع لا المنعوت كمررت
برجلين قائمة امهما وبرجال قائم اباؤهم كما
في الفعل الحال محله ويسمى ح سببيا نعم ان
رفع جمعا جاز ان يجمع جمع تكسير لجريانه مجرى
المفرد بل يترجح على الافراد ولهذا قال
والاحسن نحو جاءني رجل قعود غلمانه
بلفظ التكسير **ثم قاعد** غلمانه بالافراد الذي
هو قياس الفعل لانك تقول قعد غلمانه لا قعدوا
غلمانه في اللغة الفصحى وقيل افراده ارجح مطلقا
لجريانه مجرى الفعل وقيل ان تبع مفردا او مثنى
ثم يلي افراده باتفاق **قاعدون** غلمانه
بجمع جمع سلامة وهو ضعيف لانه خاص
بلغة اكلوني البراغيث **ويجوز قطع الصفة**

الصفة ولو تعددت عن التبعية **المعلوم موصوفها**
بدونها حقيقة **او ادعاء** بان ينزل منزلة المعلوم
لا مبهما **رفعا بتقدير هو** في حالة النصب والجر
ونصبا بتقدير فعل في حالة [illegible] بتقديره **اعني**
في نعت التوضيح **او امدح** في المدح **او اذم** في الذم
او ارحم في الترحم او غيره ذلك مما يناسب الصفة
ولا يجوز اظهار المقدر الا في نعت التوضيح والتخصيص
والتخصيص واذا جرت الصفة على مشار به
او كانت للتوكيد او ملتزمة الذكر كالجم الغفير
امتنع قطعها كما يمتنع اذا لم يعلم موصوفها الا
بها ولا فرق ح بين تعددها واتحادها فلو احتاج
في حال تعددها الى بعضها فقط جاز فيما عدا
ذلك البعض القطع والاتباع والجمع بينهما بشرط
تقديم المتبع وفي قوله رفعا الخ اشارة الى حقيقة
القطع قال ابن الحبي وجملة الصفة المقطوعة
مع عاملها لا محل لها من الاعراب لان القطع
يقتضي الاستيناف **فايدة** اعلم ان الاسماء
في نعتها والنعت بها على اربعة اقسام قسم
لا ينعت ولا ينعت به كاسم الفعل والمضمر
ولو لغايب لانه لما شابه الحرف من جهة
افتقاره الى ما يفسره لم ينعت ولانه ليس

الرفع والجر

بمشتق ولا في حكمه لم ينعت به وما احسن قول القايل
اضمرت في قلبي هوى شادن • مشتغل بالنحو لا ينصف
وصفت ما اضمرت يوما له • فقال لي المضمر لا يوصف
وقسم ينعت ولا ينعت به كالعلم وانما نعت لازالة الاشتراك
ولم ينعت به لجموده وقسم ينعت وينعت به وهو اسم
الاشارة ونعته مصحوب ال وقسم ينعت به ولا
ينعت وهو اي كمررت برجل اي رجل والثاني من
التوابع **التوكيد** اي المؤكد بكسر الكاف من اطلاق المصدر
مرادا به اسم الفاعل ويقال فيه التاكيد والاول
افصح وعرفه ابن مالك بانه تابع يقصد به كون
المتبوع على ظاهره **وهو** قسمان لانه **اما لفظي**
وهو اعادة اللفظ الاول او مرادفه ويجري في جميع
الالفاظ فيكون في الاسم نحو قوله **اخاك اخاك**
ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح
ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل وفي الفعل مع عدمه
وفيه مع فاعله وقد اجتمعا في نحو قوله
فاين الى اين النجاة ببغلتي **اتاك اتاك اللاحقون** احبس احبس
وفي الحرف نحو قوله
لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا
ومنه قوله • اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره •
ويشترط في الحرف غير الجوابي ان لا يعاد الا مع ما

130

ما اتصل به كعجبت منك منك وان زيدا ان زيدا
انه قايم وما ورد بخلاف ذلك فشاذ وذلك ان تقول
من اين لهم ان التاكيد في مثل هذا للحرف فاوجده
ولم لا يجوز ان يكون لمجموع الحرف وما اتصل به وان
كان المؤكد جملة فالاكثر اقترانها بالعاطف
حيث لا لبس وقيده في الارتشاف والجامع بثم
خاصة نحو اولى لك فاولى فان حصل لبس وجب تركه كضربت
زيدا ضربت زيدا اذ لو جيء به لتوهم تكرر
الضرب منك والغرض انه لم يقع منك الا مرة
واحدة **وليس منه** ما كرر في قوله تعالى **دكا دكا**
لانه لم يؤت به للتاكيد اذ معناه غير مؤدى
الاول وانما هو منصوب على الحال والمعنى مكررا
عليها الدك كعلمته الحساب بابا بابا وهو ظاهر
قول الزمخشري **و**في قوله **صفا صفا** [illegible]
على الحال ايضا اي مصطفين او ذوي صفوف
كثيرة وقيل ان المكرر فيما ذكر توكيد وعليه كثير
من النحاة وجرى عليه في الشذور وفي ولي دكا
والمختار في نحو علمته الحساب بابا بابا ان المكرر
وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم لان مجموعهما
هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض **او معنوي**
فتيم قوله لفظي **وهو** قسمان ما يقرر امر المتبوع

في النسبة بان يرفع توهم الاسناد الى غيره وما يتعلق بامره
في الشمول بان يرفع توهم ارادة الخصوص بما ظاهره
العموم فالاول يكون **بالنفس والعين** كجاء زيد نفسه
او عينه فلو اقتصرت على المؤكد بفتح الكاف لاحتمل
ان الجائي خبره او متاعه باد تكاب المجاز فبذكر
المؤكد اندفع ذلك الاحتمال عما ظاهره الحقيقة
وتكون العين **موخرة عنها** اي عن النفس
وجوبا **ان اجتمعا** في اللفظ كجاء زيد نفسه عينه
لان النفس عبارة عن جملة الشيء والعين مستعارة
في التعبير عن الجملة **ويجمعان** جمع قلة **على افعل**
بضم العين مع غير المفرد من اثنين او جماعة
لكن ذلك مع الجماعة واجب ومع الاثنين ارجح
ويليه الافراد تقول جاء الزيدان او زيد وعمرو
انفسهما او اعينهما وجاء الزيدون او زيد وعمرو
وبكر انفسهم او اعينهم وجاءت الهندات
انفسهن او اعينهن ويختصان بجواز جرهما بباء
زائدة ولا يؤكد بهما غالبا ضمير رفع متصل الا
بعد تاكيده بمنفصل مطابق للمؤكد كزيد
جاء هو نفسه والزيدان جاءا هما انفسهما وعلم
مما مر انه لا يؤكد بنفوس وعيون وانه يجوز
على مرجوح جاء الزيدان نفساهما او نفسهما

نفسيهما وانما كان نحو نفسهما مرجوحا وان كان هو
الاصل كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالشيء الواحد
وعدل الى الجمع افعل لان التثنية جمع في المعنى **و**القسم الثاني
يكون **بكل** وكذا بجميع وعامة واسقطها الغرابة
التوكيد بها **لغير المثنى** من مفرد او جمع ولكن انما
يؤكد بها **ان تجزى** الغير اي كان ذا اجزاء يصح
وقوع بعضها موقعه اما **بنفسه** كجاء القوم كلهم
او جميعهم او عامتهم **او بعامله** كبعت العبد كله
او جميعه او عامته ولما كان الغرض من هذه
الالفاظ رفع توهم ان يراد بالمتبوع الخصوص
اشترط فيه ما ذكره ليمكن توهم ارادة البعض
بالكل فيرفع بالتوكيد **و**يكون **بكلا وكلتا** ل
اي للمثنى **ان صح وقوع المفرد موقعه** ليمكن توهم
ارادة البعض بالكل كجاء الزيدان كلاهما
والمرأتان كلتاهما اذ يصح حلول المفرد محل المؤكد
بهما ويحتمل انه اطلق المثنى واراد به واحدا
فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لعدم صحة ذلك
دون اختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل
على المنع اجماعهم على منع جاء زيد كله لعدم
الفايدة بهذا اما فذهب اليه جمع والمنقول عن
الجمهور الجواز وعليه ابن مالك محتجين بان

التوكيد قد يأتي للتقوية لا لرفع الاحتمال واتحد معنى
المسند الى المؤكد فلا يقال مات زيد وعاش بكر
كلاهما لاختلاف المسند ولا يؤكد بكل اجمع ونحوها
المثنى يؤكد بهما في معنى ذلك كجاء زيد وبكر وعمرو
كلهم وجاء زيد وخالد كلاهما وجميع الالفاظ المتقدمة
تضمن وجوبا بالضمير مطابق للمؤكد افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ليرتبط به وليدل على من
هو له كما مثلنا واما نحو قوله ، يا اشبه الناس
كل الناس بالقمر ، فكل فيه نعت اي الكاملين
في الحسن كما في مررت بالرجل كل الرجل ويكون
باجمع للمفرد المذكر وجمعاء للمؤنثة وجمعها فجمع
اجمع اجمعون وجمع جمعاء جمع ولا يؤكد بهذه
الالفاظ في الاكثر الا بعد كل فلهذا كانت
غير مضافة لضمير المؤكد كجاء الجيش كله اجمع
والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم اجمعون
والنساء كلهن جمع والظاهر ان التوكيد بها
بعد كل تأكيد بالمرادف وزعم بعضهم ان كلا
ترفع احتمال التخصيص واجمع ترفع احتمال التفرق
وهو مردود بقوله تعالى لاغوينهم اجمعين اذ
الاغواء لا يختص بوقت واحد فلا دلالة في اجمع
على اتحاد الوقت وفهم من كلامه ان اجمع وجمعاء

لا يثنيان وان ما عداهما من الفاظ التوكيد
معرفة واما اجمع فصحح في الشرح انه معرفة بنية
الاضافة ومثله جمعاء تتمة اكدوا بعد اجمع باكتع
فابصع فابتع وبعد جمعاء بكتعاء فبصعاء فبتعاء
وشذ مجيء ذلك على خلاف هذا وتسمى توابع
اجمع تقول جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون
ابتعون ولا يجوز في الفاظ التوكيد القطع الى
الرفع ولا الى النصب ولا عطف بعضها على
بعض ولا اتباعها للنكرة بخلاف النعت كما
قال وبخلاف النعوت المتعددة لواحد نحو جاء زيد
الفقيه الكاتب الشاعر يجوز ان تتعاطف لاختلاف
معانيها لقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى
الآية ولا يجوز ان تتعاطف المؤكدات
بل تورد متتابعة دون فصل كما تقدم لاتحاد
معناها فنزلت منزلة الشيء الواحد واذا
نعت بمفرد وظرف وجملة قال في الجامع فالارجح
ان يبدأ بالمفرد فالظرف فالجملة والمؤكدات
لا يجوز ان يتبعن نكرة مطلقا عند البصريين
لما تقدم من انها معارف بالاضافة وندر
قوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت عدة
حول كله رجب واجاز بعض الكوفيين ذلك

مطلقا وبعضهم ان افادت النكرة وصححه في الاوضح
وقال ابن مالك هو اولى بالصواب لصحة السماع
بذلك ولان من قال صمت شهرا قد يريد جميعه
وقد يريد اكثره ففي توكيده احتمال يرفعه التوكيد واستند
في السماع الى الشواهد من كلام العرب اوردها
ومن الوارد قول عائشة رضي الله عنها ما رايت
رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا
كله الا رمضان وتحصل الفائدة بان تكون
النكرة محدودة والتوكيد من الفاظ الاحاطة
كما في البيت ومن اشد شهر امكان حول
فقد حرفه قاله في الاوضح **و** الثالث منها
عطف البيان اي معطوف البيان فسمي
بذلك لانه تكرار لزيادة بيان فكانك رددته
على نفسه ولم يحتج الى حرف لانه عين الاول
وهو تابع موضح لمتبوعه ان كان معرفة ك
او مخصص له ان كان نكرة كالنعت لكنه مخالف
له في انه **جامد غير مؤول بمشتق** وقد تقدم معنى
التوضيح والتخصيص وخرج بقوله موضح او مخصص
بقية التوابع غير النعت وبما بعده النعت
فيوافق متبوعه في اربعة من عشرة اشياء
تقدمت في النعت **كاقسم بالله ابو حفص عمر**

عمر فعمر عطف بيان لابي حفص ذكره لايضاحه وقد تبعه
في الرفع والافراد والتذكير والتعريف **وهذا خاتم**
حديد فحديد عطف بيان لخاتم ذكره لتخصيصه وقد
تبعه في الثلاثة الاول والتنكير وافهم كلامه ان
عطف البيان لا يخالف متبوعه تعريفا وتنكيرا
وانه يكون في النكرات ومنع بعضهم ذلك وخصه
بالمعارف واوجب البدلية فيما اسند اله المجيبة
محتجا بان البيان بيان كاسمه والنكرة
مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ورد بان
بعض النكرات قد تكون اخص من بعض
والاخص قد يبين غيره **ويعرب بدل كل**
من كل لما فيه من تقرير معنى الكلام وتوكيده
لكونه على نية تكرار العامل وذلك مطلقا **ان**
لم يمتنع الاستغناء عنه او **احلاله محل الاول**
فان امتنع ذلك تعين كونه عطف بيان كقولك
هند قام زيد اخوها فاخوها عطف بيان على
زيد لا بدل لان البدل في نية تكرار العامل
فهو من جملة اخرى فتخلو الجملة المخبر بها
عن رابط لها بالمبتدا **وكقوله**
أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
فبشر عطف بيان على البكري لا بدل اذ لا يحل

محله لانه يستلزم اضافة الوصف المعرف باللام الى الخالي عنها وعن الاضافة لتاليها وهو غير
جائز كما تقدم **وقوله**

أيا أخوينا عبد شمس ونوفل أعيذكما بالله أن تحدثا حربا

فعبد شمس ونوفل عطف بيان على أخوينا لا بدلان
لانهما لو كانا كذلك لكانا في تقدير حرف النداء فيلزم
ضم نوفل لانه معرفة ومما يمتنع احلاله محل الاول
نحو يا زيد الحارث ويا ايها الرجل زيد وزيد الافضل الناس الرجال والنساء **تنبيه** تعين
عطف البيان فيما ذكر مبني على ان البدل لا بد ان
يكون صالحا للاحلال محل الاول قال المصنف في حاشيته
على التسهيل وفيه نظر لانهم يغتفرون في
الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد اجاز في
انك انت كون انت تاكيدا او كونه بدلا مع انه لا
يجوز ان انت وقال ابو سعيد علي بن مسعود
في كتابه المستوفي اول ما يقال في نعم الرجل زيد ان
زيدا بدل من الرجل ولا يلزم ان يلزم ان
يجوز نعم زيد وقال الامام الرازي وهذا الاستثناء
مبني على ان المبدل منه في حكم الطرح والبدل
هو المعتمد به ومذهب سيبويه ان المبدل منه ليس
مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض اخر

اخر كقولك زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو
اسقطته لم يصح الكلام وعليه الرضي والسعد التفتازاني
وقد ذكره واقره وقال اضرب بين البيان والبدل تطلب
من المطولات **والرابع عطف النسق** بفتح السين
اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت
الكلام انسقه اي عطفت بعضه على بعض
والمصدر بالتسكين وهو تابع يتوسط بينه
وبين متبوعه في الاتباع احد الحروف الاتية
ثم العطف اما على اللفظ وهو الاصل وشرطه
امكان توجه العامل الى المعطوف او على المحل وله
شروط ثلاثة امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح
وكون الموضع بحق الاصالة ووجود المحرز اي
الطالب لذلك المحل او على التوهم وشرطه صحة
دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة
دخوله هناك وحروف العطف تسعة وهي
قسمان ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى
وهي ستة الواو والفاء وثم وحتى واو وام
وما يقتضي التشريك في اللفظ فقط وهو
ثلاثة بل ولكن ولا والعطف يكون **بالواو لمطلق
الجمع** بين المتعاطفين في الحكم لا بتقييد ترتيب
والمعية فتعطف الشيء على مصاحبه في الحكم نحو

قوله تطلب من المطولات افعل الاول انه العطف لا يكون بلفظ
لمضمر لانه في الجوامد نظير النعت في المشتق وانما قوله الزمخشري
اعبدوا الله بيان للهاء في الاما امرتني به فردود الثانية ان البيان
متبوعه في تعريفه وتنكيره كما سياتي الرابعة انه لا يكون جملة
فانه يجوز فيه ذلك كما سياتي الرابعة انه لا يكون تابعا للجملة
الخامسة انه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل فانه يجوز فيه
لا يكون بلفظ الاول بخلاف البدل الناظم وابنه
الذي يستعرف في موضعه تعلقا اقال الناظم وابنه
انه ليس في الحقيقة نية احلاله محل الاول بخلاف البدل
انه ليس في التقدير من جملة اخرى بخلاف البدل وقد

قوله يجوز الاحالة فيه
يجوز منها الحارث زيد او
واحبه كان الوجه
المستوفي للفتي
العمل الاعلى
اعماله الاضافة
لا تخفا فيه
بالعمل
وجازه
الابناء
النقد
منه

قوله الطالب
وهذا الاستنتاج
يلزمنا الحد
عن فعلها
الطالب
لزوم
والعشرة
النحو
والنحو
فخرا
بوجود
ابنه
خالف
بلفظ
الذي
بعد
الذي

فأنجيناه وأصحاب السفينة وعلى سابقه نحو
ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم وعلى لاحقه نحو
كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك فلو
قيل جاء زيد وعمرو احتمل المعاني الثلاثة المذكورة
وهي مختلفة في الكثرة والقلة بحسبها فالمعية
أكثر والترتيب كثير والعكس قليل فقد ظهر لك
أن استعمالها في كل من الثلاثة من حيث أنه جمع
استعمال حقيقي وقد ذكروا لها إحدى وعشرين
حكما تختص بها من بين أخواتها لسنا بصدد
ذكرها فعليك بالمطولات **والفاء** للجمع في الحكم
مع **الترتيب** المعنوي والذكري وأكثر ما يكون
هذا أي عطف مفصل على مجمل نحو ونادى نوح
ربه فقال رب إن ابني من أهلي الآية **والتعقيب**
وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا
مهلة لكنه في كل شيء بحسبه تقول قام زيد فعمرو
إذا عقب قيام زيد قيام عمرو وخلت البصرة
فالكوفة إذا لم تقم في البصرة ولا بينهما وتزوج
فلان فولد له إذا لم يكن بين التزوج والولادة
إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته وأما قوله
تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا فمعناه أردنا إهلاكها
فجاءها فجعله غثاء أحوى فمعناه فمضت مدة

مدة فجعله أو الفاء بمعنى ثم وقد تأتي للسببية فيلزمها
التعقيب وهذا هو الغالب على الفاء المتوسطة
بين الجمل المتعاطفة نحو فوكزه موسى فقضى عليه
وقول كعب • بانت سعاد فقلبي اليوم متبول • وقد
تأتي الفاء لمجرد السببية والربط لا غير نحو إن
جئتني فأنا أكرمك وحينئذ لا يلزمها التعقيب وعلى
هذا يحمل إطلاق قول ابن الحاجب في أماليه إن
الفاء السببية لا يلزمها التعقيب **وثم** للجمع
مع **الترتيب** كما تقدم **والمهلة** أي **التراخي** في
الزمان نحو ثم إذا شاء أنشره ونحو ثم اجتباه
ربه فتاب عليه وهدى وقد تأتي بمعنى الواو نحو
خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها
وبمعنى الفاء كقوله جرى في الأنابيب ثم اضطرب
كهز الرديني تحت العجاج
وحتى للجمع مع **الغاية** بأن يكون ما بعدها غاية
لما قبلها في زيادة أو نقص ينقطع الحكم عنده
والتدريج بأن ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا
إلى أن يبلغ الغاية ولهذا اشترط في المعطوف
بها أن يكون بعضا مما قبلها ولو تقديرا
كما في قوله **شعر**
ألقى الصحيفة كي يخفف رحله • والزاد حتى نعله ألقاها
والمراد ألقى ما يثقله حتى نعله أو شبيهها بالبعض

نحو اعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع حتى ولدها
وشرط المعطوف بها ان يكون اسما ظاهرا قال
المصنف والضابط ان ما صح استثناؤه صح
دخولها عليه وما لا فلا **او للترتيب** فلا
تفيده بل هي كالواو لمطلق الجمع وكالفاء خلافا
للزمخشري فانك تقول حفظت القران حتى سورة
البقرة وان كانت اول ما حفظت ومات كل اب
لي حتى ادم ومن ادعى انها للترتيب فمراده
فيما يظهر الترتيب الذهني على سبيل التدريج
كما افصح به ابن الحاجب والتفتازاني في المطول
والكافيجي في شرح القواعد واذا عطفت بها على
مجرور قالوا حسن اعادة الجار فرقا بينها وبين
الجارة وقال في التسهيل يجب ما لم يتعين العطف
كعجبت من القوم حتى بنيهم واستحسنه المصنف
والدماميني وجزم به في الجامع ورده ابو حيان
والعطف بها قليل ولذا انكره الكوفيون **واو**
لاحد الشيئين نحو لبثنا يوما او بعض يوم
او الاشياء نحو فكفارته اطعام عشرة مساكين
الاية **مفيدة بعد الطلب اما التخيير** بين
المتعاطفين نحو تزوج هندا او اختها **او الاباحة**
نحو تعلم فقها او نحوا والفرق بينهما جواز الجمع في الاباحة

الاباحة دونه قال الشمني وليس المراد بها الاباحة
الشرعية لان الكلام في معنى او بحسب اللغة قبل
ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسب العقل او بحسب
العرف في اي وقت كان وعند اي قوم كانوا
و مفيدة **بعد الخبر اما الشك** من المتكلم كجاء
زيد او بكر **او التشكيك** للسامع اي ايقاعه في
الشك ويعبر عنه بالابهام نحو وانا او اياكم لعلى
هدى او في ضلال مبين **او التقسيم** نحو الاسم
نكرة او معرفة ومنه قوله **سه**
وقالوا لنا ثنتان لا بد منهما * صدور رماح اشرعت او سلاسل
قال بعضهم او الاضراب نحو وارسلناه الى مائة
الف او يزيدون وقد تاتي بمعنى الواو كقوله * اتى
الخلافة او كانت له قدرا * **فايدتان** الاولى لا
يعطف باو بعد همزة التسوية للتنافي بينهما لان
او تقتضي احد الشيئين او الاشياء نحو سواء
علي اقمت او قعدت ومنه قول الفقهاء سواء
كان كذا او كذا او قراءة ابن محيصن ءانذرتهم او لم تنذرهم
واما تخطية المصنف لهم في ذلك فقد ناقشه
فيها الدماميني الثانية اذا نهي عن المباح
امتنع فعل جميع ما كان مباحا باتفاق من
النحاة وحكم المباح عند السيرافي وموافقه في
وحكم التخيير

والتسوية تقتضي
شيئين لا احدهما
نحو

[illegible]

المغني وصححه ابن عصفور وجوز ابن كيسان كون
النهي عن واحد وعن الجميع فاذا قلت لا تاكل خبزا او تمرا
او تمرا فجاز عنده ان يكون نهاه عن الجميع وعن
احدهما وهذان القولان جاريان في نحو ما جاءني
زيد او عمرو **وام لطلب التعيين** ان وقعت
بعد همزة داخلة على احد المستويين في
الحكم في ظن المتكلم نحو ازيد عندك ام عمرو اذا كنت عالما
باحدهما عنده لا بعينه ولهذا يجاب بتعيين احدهما
لا بنعم او لا لانه معلوم للسائل وعلامتها
صحة الاستغناء عنها باي وتسمى ح متصلة
لان ما قبلها وما بعدها لا يغني احدهما عن الاخر
فتسميتها بذلك لازمة فارج عنها ويقال لها
المعادلة لمعادلتها الهمزة في افادتها الاستفهام وتسمى
ايضا بذلك ان وقعت بعد همزة التسوية وهي
الداخلة على جملة في محل المصدر نحو ما ادري
اقمت ام قعدت سواء عليكم ادعوتموهم ام
انتم صامتون فان وقعت ام بعد غير همزة
التسوية وهمزة يطلب بها وبام التعيين كانت
منقطعة بمعنى بل مختصة بالجمل نحو ام هل تستوي
الظلمات والنور اي بل هل وقد تتضمن مع
ذلك الاستفهام الحقيقي نحو انها لابل ام شاء

المعادلة

شاء ام الانكارية نحو ام له البنات ولكم البنون
اذ لو جعلت للاضراب المحض لزم المحال وقد ترد
محتملة للاتصال والانقطاع نحو ام تقولون على الله
ما لا تعلمون وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين
مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها **وللرد** اي
رد السامع **عن الخطاء في الحكم** الى الصواب فيه فهي
لنفي الحكم عن تاليها وقصره على متلوها اما قصر
افراد او قلب ولهذا لا يعطف بها الا **بعد ايجاب**
او امر او نداء كزيد كاتب لا شاعر ردا على من
اعتقد اتصاف زيد بالشعر والكتابة او اتصافه
بالشعر فقط وذكر السهيلي [illegible] ان من
شرط العطف بها ان لا يصدق احد متعاطفيها
على الاخر فلا يجوز جاءني رجل لا زيد بخلاف لا
امراة قال في الاوضح وهو الحق ومنع الزجاجي
العطف بها على معمول الفعل الماضي ويرده قولهم
نفعك جدك لا كدك **و** للرد على الخطاء في الحكم ما
لكن وبل والتعيين **بعد نفي** او نهي فهما لتقرير حكم
متلوهما واثبات نقيضه لتاليهما نحو ما جاءني
زيد لكن عمرو او بل عمرو ولا تضرب زيدا لكن
عمرا او بل عمرا ردا على من اعتقد ان الجائي المضروب

اي بل اهي شاء

زيد لا عمه وفيها لقصر القلب لا غيره ومن ثم وجب
الرفع في نحو ما زيد قايما لكن او بل قاعد او شرط ه
العطف بلكن افراد معطوفها وان تقدمها بعد نفي او نهي
وعدم اقترانها بالواو فان تلتها جملة او تلت واوا
او وقعت بعد اثبات او امر فهي حرف ابتداء لا
استدراك **ولصرف الحكم** عن المتلو بان ينقل **الى ما**
بعدها ويصير المتلو كانه مسكوت عنه **بل** واقعة **بعد**
ايجاب او امر كجاء زيد بل عمرو واضرب زيدا بل
عمرا فافادها نقل الحكم بالمجيء والامر بالضرب من زيد
واثبات ذلك لعمرو وافهم كلامه ان لكن لا يعطف بها
بعد الايجاب وهو مذهب البصريين لانه لم يسمع
وجوزه غيرهم قياسا على بل وان بل في غير الايجاب
لا تفيد صرف الحكم الى ما بعدها وجوزه المبرد وكتابة
الايجاب فعلى قوله يجوز ما زيد قايما بل قاعدا
بالنصب على معنى ما هو قاعد اذ استعمال العرب على
خلاف ذلك **تنبيه** يجوز عطف الفعل على مثله ان
اتحدا في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ وعلى
اسم يشبهه وبالعكس والعطف على الضمير المرفوع
المتصل من غير فاصل ضعيف ولا يجب اعادة
الخافض اذا اريد العطف على الضمير المجرور كما قال ابن مالك

وعطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس

مالك وجماعة خلافا للجمهور وقال الجامي رحمه الله تعالى
والشواهد لما قاله كثيرة والاحتمالات لا تنفي
الظهور فلا تقدح اذ المسئلة ليست قطعية فينبغي
المصير اليه اذ المبحث لغوي **والخامس** منها **البدل**
وهو تابع مقصود بالحكم المنسوب الى متبوعه اثباتا
او نفيا **بلا واسطة** تخرج بمقصود غيره من
نعت وتوكيد وعطف بيان فانها متممات للمقصود
بالحكم ومعطوف بلا وبل بعد نفي وبلكن وبنفي الواسطة
المقصود بها وهو المعطوف ببقية احرف العطف
والغرض منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة
بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما
قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولهذا يقولون
البدل في حكم تكرار العامل **وهو ستة** اقسام احدها
بدل كل من كل وهو ما كان مدلوله مدلول الاول
نحو مفازا حدايق وجاءني زيد اخوك وسماه
ابن مالك البدل المطابق لوجوده فيما لا يطلق عليه
كل ولا يحتاج الى ضمير يعود الى المبدل منه كالجملة التي
هي عين المبتدا **و**ثانيها بدل **بعض من كل**
وهو ما كان مدلوله جزء مدلول الاول سواء كان ذلك البعض
نصفا ام اقل ام اكثر على الصحيح ولا بد من اتصاله
بضمير يعود على المبدل منه مذكور كاكلت الرغيف

نصفه او ثلثه او مقدار نحو ولله على الناس حج
البيت من استطاع اليه سبيلا اي منهم فمن بدل
بعض من الناس لان المستطيع بعض الناس لا
كلهم وقال ابن برهان بدل كل والمراد بالناس المستطيع
فهو عام اريد به خاص لان الله لا يكلف الحج من لا يستطيع
ومنع ادخال ال على كل وبعض وهو مذهب الجمهور
لملازمتهما الاضافة وهي لا تجامع ال كلامهم واجازه
الاخفش والفارسي وثالثها بدل الاشتمال وهو ما
كان بينه وبين الاول ملابسة اي تعلق بغير الكلية
والجزئية والامر في الضمير كما مر في بدل بعض من
كل نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال
بدل اشتمال من الشهر لملابسته له بوقوعه فيه
ونحو قتل اصحاب الاخدود النار اذ الاصل ناره
ثم نابت ال عن الضمير وشرطه صحته امكان
فهم معناه عند حذفه وحسن الكلام بتقدير حذفه
ولهذا جعلا اعجبني زيد اخوه بدل اضراب اذ
لا يمكن فهم المعنى عند حذفه وامتنع نحو اشتريت
زيدا او ابنته لانه وان افهم معناه عند الحذف
لا يحسن استعماله بل لا يستعمل وبتقدير ورود مثله
يحمل على الغلط او نحوه ورابعها بدل الاضراب
وهو ما يقصد ذكر متبوعه كما يقصد ذكره ولا علاقة

علاقة بينهما ويسمى بدل البداء لان المتكلم يخبر بشيء
ثم يبدو له ان يخبر باخر من غير ابطال الاول
ونفاه بعضهم وادعى ان ما استدلوا به على
ثبوته محمول على اضمار بل وخامسها بدل غلط
وهو ما لا يقصد متبوعه بل سبق اليه اللسان
وخصه بعضهم بالشعر قال لوجوده فيه دون
النثر وعكس بعضهم لان الشعر انما يقع عن تروّ
وفكر ونفاه بعضهم مطلقا وادعى انه تطلبه
فلم يجده وانه طالب به من لقيه فلم يعرفه
ومذهب سيبويه والاكثرين جوازه مطلقا
وسادسها نسيان وهو ما يقصد متبوعه
ثم يتبين فساد قصده نحو تصدقت بدرهم
دينار هذا يصلح مثلا للثلاثة الاخيرة
اذ يحتمل ان يكون المتكلم قصد الاخبار
بالتصدق بالدرهم ثم اضرب عنه الى الاخبار
بالتصدق بالدينار وجعل الاول في حكم
المتروك فيكون بدل اضراب وهذا معنى
قوله بحسب قصد الاول والثاني وان يكون
قصد الاخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانه
الى الدرهم فيكون بدل غلط اي بدلا من اللفظ
الذي ذكر غلطا وهو المبدل منه وهذا معنى

قوله او الثاني وسبق اللسان الى الاول وان يكون قصد
الاخبار بالتصدق بالدينار لظهور الخطاء في القصد
الاول فيكون بدل نسيان اى بدل شيء ذكر نسيانا
وهذا معنى قوله **او الاول وتباين الخطاء** في قصده
والاحسن ان يعطف التابع في هذه الثلاثة ببل فيكون
من عطف النسق **تتمة** اعلم ان البدل يوافق المتبوع
في واحد من اوجه الاعراب مطلقا وكذا في واحد
من التذكير والافراد وضديهما ان كان بدل
كل ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع لكون احدهما
مصدرا او قصد به التفصيل او مبالغة في التعبير
والاظهار وضديهما فيبدل المعرفة من
مثلها ومن النكرة والنكرة من مثلها ومن
المعرفة لكن ان اتحد اللفظ في ابدال النكرة
من مثلها اشترط ان يكون مع الثاني زيادة
بيان كما في ابدال الفعل من مثله ويبدل الظاهر
من مثله ومن المضمر والمضمر من مثله وكذا
من الظاهر عند الجمهور ووافقهم في شرح الشذور
لكنه خالفهم في الاوضح تبعا لابن مالك والابدال
ظاهر من ضمير حاضر بدل كل الا اذا افاد
الاحاطة ويبدل الجملة من مثلها ومن المفرد
قال المصنف في الجامع ويجوز قطع البدل ويحسن مع

بالدرهم ثم تبين
له ان الصواب الا
خبار بالتصدق
بالدينار
٤٤

مع الفصل نحو بيتنه من ذلك الثاني ويجب ان
تبع متعدد دار لم يف به نحو انتقد المعرفات الثلثة
والسحة **باب** في ذكر حكم الفاظ العدد
تذكيرا وتانيثا وغيرهما وضع الكمية احادا والاشياء
قال ابن الحاجب فالواحد عنده عدد وهو المناسب
لقول النحاة ان الواحد والاثنين وما وازن فاعلا
يجريان على القياس **العدد من ثلاثة الى تسعة**
جار على خلاف القياس لانه **يؤنث مع المذكر**
ويذكر مع المؤنث ولو معنى زيادة مع واكان
العدد نحو ثلاثة رجال وتسع نسوة و**سبع ليال**
وثمانية ايام او مركبا مع العشرة نحو ثلاثة عشر
رجلا وتسع عشرة امراة **وكذا العشرة**
تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث **ان**
لم تركب بان كانت مفردة كعشرة رجال
وعشر نسوة فان ركبت جرت على القياس
واما نحو من جاء بالحسنة فله عشر امثالها
فعلى حذف مضاف اى عشر حسنات امثالها
ولولاه لقيل عشرة لان المثل مذكر والمعتبر
مع الجمع حال مفرده في التذكير والتانيث كما في
الالفية والتسهيل ومحل ما ذكر اذا لم يحذف
المعدود فان حذف جاز حذف التاء مع المذكر

نحو اربعة اشهر وعشرا او في الحديث واتبعه بست
من شوال **وما دون الثلاثة** من واحد واثنين **وما**
وازنه **فاعل** من الفاظ العدد **كثالث ورابع** الى
عاشر يجيء بأن **على قياسين** فيذكر اثنان مع المذكر
ويؤنثان مع المؤنث **دائما** منه والحاق العدد
او مركبا تقول في المذكر واحد واثنان والجزء
الثالث والخامس عشر او السادس والثلثون
وفي المؤنثة واحدة واثنتان وثالثة والمقالة الرابعة
او الخامسة عشر او السادسة والعشرون والاسم
الفاعل المصوغ من اثنين فما فوق الى العشرة
اربعة احوال اشار اليها بقوله **فيفرد فاعل**
عن الاضافة فيفيد الاتصاف بمعناه مجردا (الى العشر)
كثالث ورابع ومعناه واحد موصوف بهذه
الصفة قال النابغة **شعر**
توهمت آيات لها فعرفتها ° لستة اعوام وذا العام سابع
او يضاف لما اشتق فيفيد ان الموصوف به بعض
تلك العدة المعينة لا غير كرابع اربعة اي بعض
جماعة منحصرة في اربعة وهذه الاضافة واجبة
عند الجمهور كاضافة بعض الى كله **او** يضاف الى
ما دونه اي تحته من العدد فيفيد معنى التصيير
والتحويل كهذا رابع ثلاثة اي جاعل الثلاثة بنفسه

بنفسه اربعة قال تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا
(ان نصير راجع الى الكلمة … رابع …)
هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم ويعمل
اضافته ان كان بمعنى الماضي والا جاز تنوينه
والنصب كما قال **او ينصب ما دونه** لكونه اسم
الفاعل حقيقة لكن بشرط الاعتماد على واحد
مما مر في اسم الفاعل فيقال هذا رابع ثلاثة
كما يقال هذا ضارب زيدا ويستثنى من اطلاقه
ثاني فلا تجوز اضافته لما هو دونه ولا اعماله
نص عليه سيبويه واجازه الكسائي وحكاه
عن العرب **باب** في ذكر موانع الصرف
اعلم ان الاسم ان اشبه الحرف بني وسمي غير
متمكن والا اعرب وسمي متمكنا ثم المتمكن ان
لم يشبه الفعل صرف وسمي امكن والا منع الصرف
وسمي غير منصرف وغير امكن والمعتبر (مبتدا) من
شبه الفعل في منع الصرف كون (خبر) الاسم فيه فرعيتان
احديهما لفظية وهي اشتقاقه من المصدر
والاخرى معنوية وهي افتقاره الى الفاعل
والفاعل لا يكون الا اسما فلا يكمل شبه الاسم
بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم الا اذا وجدت
فيه الفرعيتان او ما قام مقامهما وحينئذ يثقل
كالفعل فلا يدخله جر ولا تنوين **موانع صرف**

(والاخرى معنوية او فرعية تقوم مقامهما لا في الفعل فرعيتين عن الاسم احدهما … وحي)

الاسم وتسمى عللا تسعة عند الجمهور وهي وزن الفعل
وهو فرع وزن الاسم اذ وزن كل منهما يخالف لوزن
الآخر فاذا وجد في الاسم وزن الفعل كان فرعا
بالنسبة الى وزنه والتركيب وهو فرع الافراد والعجمة
وهي فرع العربية لاصالة لغة كل قوم عندهم
بالنسبة الى ما ياخذونه من غيرهم والتعريف وهو
فرع التنكير والعدل وهو فرع المعدول عنه والوصف
وهو فرع الموصوف والجمع وهو فرع الواحد وزيادة
الالف والنون وهي فرع المزيد عليه والتانيث
وهو فرع التذكير وتسمية كل واحد منها مانعا
وعلة مجاز فكل منها جزء مانع وعلة والمانع
التام والعلة التامة انما هو مجموع اثنين منها
او واحدة تقوم مقامهما وهذه التسع **يجمعها قوله**
جمع ووزن وعدل وصف معرفة • تركيب عجمة تانيث زيادتها
وهو احسن مما في الشرح من قوله **شعر**
وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تانيثا
لذكره كلها بصرايح اسمائها من غير اشتقاق
واشار الى امثلتها على الترتيب بقوله **كاحمد**
فيه العلمية ووزن الفعل **واحمر** فيه الوزن والوصف
وبعلبك فيه التركيب والعلمية **وابراهيم** فيه
العجمة والعلمية **وعمر** فيه العلمية والعدل **واخر**

وأُخَر بضم اوله وفتح ثانيه فيه العدل والوصف
ومساجد ودنانير فيهما الجمع اي صيغة منتهى
الجموع **وسلمان** فيه العلمية وزيادة الالف
والنون **وسكران** فيه الوصف وزيادة الالف والنون **وفاطمة**
فيه التانيث بالتاء والعلمية **و**مثله **طلحة** فيه التانيث
بالتاء والعلمية وفائدة ذكره التنبيه على ان مسمى
التانيث يجيء مذكرا ايضا **وزينب** فيه العلمية
والتانيث المعنوي **وسلمى** فيه التانيث
بالالف المقصورة **وصحراء** فيه التانيث بالالف
الممدودة ثم ان هذه الموانع قسمان ما يستقل بالمنع
من الصرف من غير مجامعة مانع آخر وما لا بد
فيه من مجامعة مانع آخر ثم ما فيه مانعان قسمان
قسم يمتنع صرفه معرفة فقط وهو ما كانت
العلمية احدى مانعيه والاخرى التركيب
او التانيث او العجمة او الزيادة او وزن الفعل
او العدل وقسم يمتنع صرفه مطلقا وهو ما وضع
صفة وكان موازنا للفعل او معدولا او في آخره
الف ونون وقد شرع في بيانها بعد ذكرها
اجمالا فقال **فالف التانيث** مطلقا كحمرى واصدقاء
والجمع الذي لا نظير له في الاحاد العربية لا مفرد اي
على وزنه وهو ما اوله مفتوح وثالثه الف بعده

عوض بعد الف حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن وما
يلي الالف مكسور لا لعارض كمصابيح ودواب
كل واحد منهما على انفراده يستانه اي يستقل
بالمنع من الصرف عن مجامعة مانع لقيامه
مقام علتين اما الالف فلانها زايدة لازمة
لبناء ما هي فيه دالة على تانيث بخلاف غيرها
ففي المؤنث بها فرعية لفظية وهي لزوم
الزيادة حتى كانها اصلية وفرعية معنوية
وهي دلالته على التانيث واما الجمع فلان
فيه فرعية لفظية من جهة عدم النظير ه
وفرعية معنوية من جهة الجمع اذ لفظه
خارج عن جهة الاوضاع العربية واذا
سمي به كحضاجر منع من الصرف نظرا
الى اصله وكذا الطرا تنكيره بعد التسمية
كذلك وانما منع (اي الاصل) سراويل فاما لانه اعجمي
حمل على موازنه في العربية اعتدادا
بشبه الجمع او لانه عربي جمع سروالة تقديرا
والبواقي من الموانع لا يستانه كل منهن
بالمنع بل لابد في تحقيقه من مجامعة كل علة
المتناسبة مانع منهن احد امرين اما
الصفة وهي ما وضع لذات مبهمة باعتبار

باعتبار معنى معين مقصود بالوضع او العلمية
وهي المراد بالمعرفة وانما وجب ذلك لما
مر من انه يعتبر في المنع ان تكون احدى
العلتين لفظية والاخرى معنوية والصفة
والعلمية معنويان والعلل البواقي كلها
لفظية وافهم كلامه ان الصفة والعلمية لا
يجتمعان وهو كذلك وتعين العلمية مع
التركيب اي المزجي المختوم بغير ويه ه
كمعديكرب اذ هو المانع من الصرف بخلاف
ما ختم بويه وما ركب من الاعداد والظرف ف
والاحوال فمبني والاضافي فمصروف ه
والاسنادي فمحكي والافصح فيه ان يعرب
ثاني جزئيه اعراب ما لا ينصرف ويبنى ه
الاول على الفتح ما لم يكن اخره ياء فيسكن
ومع التانيث اي بغير الالف لاستقلالها
بالمنع كما مر سواء كان علما لمؤنث ام لمذكر
زايد على ثلاثة احرف ام لا متحرك الوسط
ام لا اعجميا ام لا منقولا من مذكر الى مؤنث
ام لا لكن شرط تحتم التانيث المعنوي
في منع الصرف احد امور اربعة اما زيادة
على ثلاثة احرف كزينب لتنزيل الزايد منزلة

التاء او تحرك الاوسط كسقر لتنزيل الحركة منزلة
الحرف الزائد او العجمة كبلخ اسم بلد لتنزيلها
منزلة الحركة او النقل من مذكر الى مؤنث
كزيد اسم امراة لانه بنقله الى المؤنث حصل
ثقل عادل خفة اللفظ وما عدا ذلك من
الثلاثي كهند يجوز فيه الوجهان كما سيجيء
واذا سمي المعنوي مذكر فشرطه في منع بل المؤنث
الصرف الزيادة على ثلاثة احرف ولو تقديرا
فايدة اسماء القبائل والبلاد والكلم وحروف
الهجاء صرفها ومنعها مبنيان على المعنى
الذي يقصده المتكلم فان اراد ابا او حيا ه
او مكانا او لفظا او حرفا صرف ذلك او اما
او قبيلة او بقعة او سورة او كلمة منع ذلك
ومع العجمة وهي كون الكلمة من اوضاع غير
العرب وشرط العجمة في المنع علمية في اللغة
الاعجمية بان تنقل الكلمة وهي علم في لغة العجم
الى لسان العرب وزيادة على الثلاثة ه
كابراهيم بخلاف الثلاثي فينصرف وان كان
علما في العجمة كشيث ونوح بخلاف ما نقل من
لسانهم وهو نكرة كلجام وما كان نكرة في
لسانهم ثم نقل في اول احواله علما كقنار فينصرف

قوله ولو تقديرا [illegible]

فيصرف ايضا لانتفاء علميته في لغة العجم وتعرف
عجمة الاسم بامور منها خروجه عن ابنية العرب
كاسمعيل ومنها نقل الائمة ومنها ان يجتمع فيه
ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان
او القاف كمنجنيق او الكاف كسكرجة وجميع اسماء
الانبياء عليهم الصلاة والسلام اعجمية الا
اربعة محمدا صلى الله عليه وسلم وصالحا وشعيبا
وهودا والحق بها في الصرف نوحا ولوطا ه
وشيثا فهذه السبعة منصرفة وجمعها
تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا وهودا ولوطا ثم شيثا محمدا
وافهم كلامه ان هذه الموانع الثلاثة لا يؤثر شي
منها في المنع مع غير العلمية وهو كذلك فيصرف
صبحة وقايمة وان وجد فيهما علة اخرى مع
التانيث وهي العجمة في صبحة والصفة في قايمة
ويصرف اذربيجان اذا نكر وان وجد فيه العجمة
والتركيب والزيادة وان غيرها من العدل ه
والوزن والزيادة لا يتعلق العلمية معه وهو كذلك
ايضا فتمنع مع العلمية تارة ومع الصفة اخرى
فمثال العدل مع العلمية عمر وزفر معدولين عن
عامر وزافر تقديرا او طريق العلم بعدلهما مجيئهما
على فعل علما سماعا غير مصروف عاريا من

سائر الموانع فان ورد مصروفا ففيه معدول وكذا
ان ورد ممنوعا وفيه مع العلمية مانع آخر كطوى
فان فيه مع العلمية التانيث باعتبار البقعة فلا
حاجة الى تكلف العدول مع امكان غيره ومثاله
مع الصفة مَثْنى وثُلاث ورُباع فهذه معدولة
عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة
تحقيقا وجوز بعضهم العدل الى عُشار ومَعْشَر
ومثال الوزن مع العلمية احمد ومع الصفة اَحْمَر
ولا يكون مانعا من الصرف مع الصفة الا في
افعل بخلاف الوزن المانع مع العلمية وشرطه اي
اختصاصه بالفعل كشَمَّر وضُرِب علمين او كونه
بالفعل اولى كأَصْبَع واَحْمَر علمين ومثال الزيادة
مع العلمية عثمان وعمران ومع الصفة عطشان
وسكران ولا تكون مانعة مع الصفة الا في
فعلان بخلاف الزيادة مع العلمية وأمّا حَسّان
وشيطان ان جعلا من الحس والشَّطَط منعا
او من الحُسْن والشَّطن صرفا وشرط الصفة
اي تاثيرها التي على وزن افعل او على وزن
فعلان امران اصالتها بان تكون الكلمة في
الوضع صفة وعدم قبولها التاء اما لانه لا
مؤنث لها كأَكْمَر لكبير الكمرة ولحيان لكبير

بيان مؤنث على وزن فعلى

145

اللحية او لها مؤنث على فُعلى بالضم كافضل
او فعلى بالفتح كسكران وغضبان وجميع ابنية
فعلان مؤنثاتها على فعلى الا اربع عشرة
جاءت مؤنثاتها على فعلانة فتحصر في جمعها
أجز فَعْلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا ودخنانا
وسخنانا وسيفانا وصحيانا وصوجانا وعلانا
وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا واتبعهن
نصرانا وزيد فيهن خمصانا على لغة واليانا
وفهم من كلامه ان الصفة العارضة او القابلة
للتاء لا اثر لها في المنع ولهذا قال وعريان
واَرْمل وصَفْوان واَرْنب اذا كان صفوان
بمعنى قاس وارنب بمعنى ذليل اي ضعيف
منصرفة لقبول الاولين التاء تقول عريانة
وارملة ولعدم وضع وصفية الاخرين اذ صفوان
في الاصل وضع اسما للحجر الاملس وارنب
وضع اسما للدابة معروفة فلا اثر لها والوصفية
كالاولين لعدم الاسمية كاجدل واداهم وارقم
ويجوز في نحو هند مما هو ثلاثي ساكن الاوسط
وجهان الصرف لانتفاء شرط وجوب
تاثير التانيث المعنوي وعدمه وهو اولى
نظرا الى وجود العلتين فهذا يشعر ان جواز منع

الصرف لا تحتمه واوجب سيبويه اى الصرف نظرا الى
ان سكون الوسط قابل احدى العلتين فتساقطا
فبقى بلا سبب وأجرى المبرد والجرمى الوجهين
فى نحو زيد اسم امرأة بخلاف زينب وسقر
وبلخ وزيد اسم امرأة فانها ممنوعة الصرف
حتما لوجود العلتين فيها مع وجود شرط تحتم
منع صرفها كما تقدم وكلمة فى منع الصرف للعلمية
والعدل عند جمهور بنى تميم باب حذام وهو ما
كان على وزن فعال علما لمؤنث وهو معدول عن فاعلة
ان لم يختم براء فان ختم بها كسفار بنى على الكسر
عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا ٥
وامس المعين بأن يراد به اليوم الذى قبل يومك
وهو معدول عما فيه ال وهو الامس ان كان
مرفوعا نحو مضى امس بالرفع من غير تنوين
فان كان منصوبا او مجرورا بنى على الكسر عندهم
كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا وبعضهم
اى تميم لم يشترط ما اشترطه الجمهور منهم
فيهما اى فى باب حذام وفى امس بل ذهب
الى اعرابهما اعراب ما لا ينصرف مطلقا وقد
مر الكلام عليهما فى صدر المقدمة فراجعه وكلمة
سحر عند الجميع من العرب ان كان ظرفا معينا

معينا بان يراد به سحر يوم معين وهو معدول عما فيه
ال وهو السحر نحو جئت يوم الجمعة سحر فان كان
مبهما اى نكرة صرف نحو نجيناهم بسحر او مستعملا
غير ظرف فوجب تعريفه بال او بالاضافة نحو طاب
السحر او سحر ليلتنا وان كان بال او مضافا صرف
ايضا كجئتك يوم الجمعة السحر او سحره والله اعلم

باب فى ذكر صيغتى التعجب وما يبنى منه

فعلا التعجب واسم التفضيل التعجب انفعال يحدث
فى النفس عند الشعور بامر خفى سببه وخرج عن
نظايره ولهذا يقال اذا ظهر السبب بطل التعجب فلا
يطلق على الله تعالى انه متعجب لانه لا يخفى عليه
شىء وما ورد منه فى كلامه العزيز كقوله تعالى
اصبرهم على النار مصروف الى المخاطب
اى يجب ان يتعجب العباد منه وله صيغ
كثيرة دالة عليه منها ما هو بالقرينة نحو
كيف تكفرون بالله وسبحان الله ان المؤمن
لا ينجس ولله دره فارسا ومنها ما هو
بالوضع وهو ثلاث صيغ اقتصر منها
ههنا على صيغتين لاشتهارهما فقال التعجب
له صيغتان وضعا لانشائه احدهما ما افعل
زيدا نحو ما احسن زيدا وهذا اللفظ اعرابه

مبتدأ لكونها مجردة عن عامل لفظي للاسناد
اليها وحكي عن الكسائي انها لا موضع لها من
الاعراب وهي عند سيبويه نكرة تامة بمعنى
شيء ومسوغ الابتداء بها تضمنها معنى التعجب
وافعل فعل ماض غير متصرف ولذا لزم مع ياء
المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرني الى عفو الله واما
قوله ٥ يا ما اميلح غزلانا شدن لنا ٥ ن) و
وفاعله ضمير مستتر مذكر غائب لا يتبع بعطف
ولا توكيد ولا ابدال **عائد على ما** ولهذا اجمعوا
على اسميتها **وزيدا** منصوب بافعل على انه مفعول
به لتعدي افعل بهمزة النقل **والجملة** الفعلية في
محل رفع **خبرها** وعند الاخفش ما معرفة ناقصة
بمعنى الذي والجملة صلة لها او نكرة ناقصة
بمعنى شيء والجملة صفة لها وعليهما فالخبر
محذوف وجوبا اي شيء عظيم وعند بعضهم ما
استفهامية كأنه جهل سبب حسنه فاستفهم
عنه والفعل خبرها والتقدير اي شيء حسن زيدا
اي جعله حسنا قال ابن الحاجب وهذه التقادير
باعتبار الاصل قبل نقلها الى التعجب لانها
الان بهذا المعنى وانما صيغنا ها الان كما تقول
في بعث فعل ماض وفاعل يعني في الاصل

الاصل اذا كنت مريدا به معنى الان فكذلك هذا
والثانية افعل به كاحسن بزيد **وهو ما افعله** فمدلولهما بمعنى
من حيث التعجب واحد وافعل فعل تعجب لازم
لصيغة الامر وليس بامر حقيقة اذ لا معنى له
واصله عند سيبويه **افعل** بصيغة الماضي اي همزته
للصيرورة **اي صار ذا كذا كاغد البعير اي
صار ذا غدة** واقبلت الارض اي صارت
ذا بقل واثمرت الشجرة اي صارت ذا ثمرة
تغيير اللفظ من صيغة الماضي الى صيغة الامر
وزيدت الباء في الفاعل قصد الاصلاح
لان افعل لما غيرت صيغته قبح اسناده للظاهر
لكونه على صيغة الامر فزيدت الباء صونا
للفظ من الاستقباح **فمن ثم** اي من اجل ذلك
لزمت الباء **هنا** فلا يجوز حذفها الا ان كان
الفاعل ان وصلتها **بخلافها في فاعل كفى** فيجوز
تركها كقوله ٥ كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا
وذهب جماعة الى ان المجرور بالباء في محل نصب
على المفعولية اذ هو المتعجب منه والباء للتعدية
فعلى هذا يكون افعل امرا حقيقة لا خبرا وفيه
ضمير مستتر هو الفاعل لكن ذلك الضمير ضمير
المصدر عند بعضهم كانه قال يا حسن احسن بزيد

وعند بعضهم ضميره المخاطب اى امر لكل واحد بان يجعل
زيدا حسنا بان يصفه بالحسن ثم اجرى مجرى الامثال
فلم يتغير عن لفظ الواحد تقول يا رجل ويا هند
ويا رجلان ويا رجال احسن بزيد ولما شارك افعل
التفضيل فعلى التعجب فيما يبنيان منه ضمه اليهما
حفظا على الاختصار فقال وانما يبنى قياسا فعلا
التعجب وافعل التفضيل من فعل متصرف فلا يبنى
من اسم ولا من فعل غير متصرف كنعم وبئس
ثلاثى مجرد فلا يبنى من رباعى مطلقا ولا من ثلاثى
مزيد كدحرج وتدحرج وانطلق واستخرج
مثبت فلا يبنى من منفى وان لم يكن ملازما للنفى
نحو ما ضرب زيد وما عاج بالدواء اى ما انتفع
به متفاوت فى المعنى اى قابل للتفاضل بالنسبة
لمن يقوم فلا يبنى من غيره كمات وفنى لان حقيقتها
لا تتفاوت فيها تام فلا يبنى من ناقص ككان
وكاد مبنى للفاعل فلا يبنى من مبنى للمفعول
كضرب زيد حذف الالتباس بالفاعل فان
امن اللبس بان كان ملازما للبناء للمفعول
جاز ذلك وقد سمع من كلامهم ما اشغله وما
اعجبه برايه وما اعناه بحاجتك من شغل واعجب
وعنى بالبناء للمفعول وجرى على ذلك ابن مالك

مالك وولده ليس اسم فاعل على وزن افعل
ويعبر عن هذا بان لا يدل على لون او عيب فلا
يبنى مما هو كذلك كعور وشهل لئلا يلتبس اسم
التفضيل منه باسم الفاعل وقيس عليه فعل
التعجب لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما مجرى
واحد فى امور كثيرة قاله ابن مالك تنبيه اذا
اردت التعجب او التفضيل من فعل عدم
بعض هذه الشروط فتوصل اليه باشد
او اشد او شبههما فاجعل مصدر الفعل منصوبا
بعد اشد ونحوه تقول زيد اشد بياضا وما
اشد بياضه واشدد ببياضه وما اكثر ان لا
يقوم وما اعظم ما ضرب واما الجامد وما لا يتفاوت
معناه فلا يتعجب منه البتة قاله فى الاوضح واذا
علم المتعجب منه جاز حذفه كقوله تعالى اسمع بهم
وابصر اى بهم وقول على رضى الله عنه
جزى الله عنى والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما
اى ما اعفها وما اكرمها ولا يجوز تقديمه على
الفعل وان قيل ان المجرور بالباء مفعول لعدم
تصرف الفعل ولا يفصل بينهما بغير ظرف او مجرور
متعلقين بالفعل باب فى الوقف وبعض
مسائل الخط الوقف قطع النطق عند اخراج

اخر اللفظة وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل وهي
احد عشر بالاستقراء الاسكان المجرد والروم
والاشمام وابدال تاء التانيث الاسمية هاء وزيادة
الالف الحاق هاء السكت اثبات الواو والياء
وحذفهما ابدال الهمزة والتضعيف نقل الحركة
اذا علمت ذلك فيوقف في الافصح من اللغتين
على نحو رحمة من كل اسم اخره تاء التانيث قبلها متحرك
ولو تقديرا كحياة وقناة فان اصل هذه الالف حرف
علة متحرك انقلبت عنه بالهاء اي بابدال التاء هاء
فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل ولم
يعكسوا لانهم لو قالوا في ضربت ضربه لالتبس بالضمير
المفعول فان كان ما قبل التاء ساكنا صحيحا كاخت
وبنت توقف عليها من غير ابدال كاللاحقة للفعل والحرف
ويوقف في الافصح على نحو مسلمات مما هو جمع مؤنث
سالم وان سمي به بالتاء من غير ابدال لدلالتها على
التانيث والجمعية جميعا فكرهوا ابطال صورتها
بخلاف التاء في المفرد فانها تدل على التانيث المحض
وكذا هيهات واولات وعلى نحو قاض
مما هو منقوص منون غير محذوف العين رفعا
وجرا بالحذف اي بحذف الياء لان التنوين باق
تقديرا وهو الموجب للحذف فتقول هذا قاض ومررت

بقاض وبعض من كلامه انه اذا اوقف
عليه نصبا تحذف ياؤه كما سياتي ومثله في
الحذف عند سيبويه المنادى المقصود منه كيا
قاض بان النداء باب حذف وتغيير مع اختلال
الكلمات بعده واختار الخليل اثبات
الياء لانها انما تسقط للتنوين وهو منتف
في المنادى المقصود وعلى نحو القاضي مما هو منقوص
معرف بال فيهما اي في الرفع والجر وفي العكس
اي في النصب يوقف في غير المنقوص على نحو رحمة
بالتاء من غير ابدال فيقال رحمة قال الجا جي
انه لحاق بكفي مسلمت من بعد ما وبعد ما
وبعد مثله قال ابو حيان وعلى هذه اللغة
كتب في المصحف العظيم بالتاء نحو ان شجرة الزقوم
اهم يقسمون رحمة ربك وعلى نحو مسلماه بالهاء
سمع دفن البناه من المكرماه وحكى بعض [illegible]
كيف البنون والبناه والاخوه والاخوة وعلى
نحو قاض رفعا وجرا باثبات الياء نظرا الى
زوال موجب حذفها في الوقف في [illegible] من
التنوين وعلى نحو القاضي فيهما بالحذف
في قليل الوصل والوقف وعليه قراة غير
ابن كثير وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق
ي

ويبدل كل من نصب نحو قاض منونا ونحو القاضي
يعني منون اللام لا إثبات الياء لأن المنونة تبدل
تنوينه ألفا فيقال رأيت قاضيا ونحو تسكين
يائه فيقال رأيت القاضي وأما ما سقط تنوينه
لمنع الصرف كما في رأيت جواري وقد نص أبو حيان
على وجوب الوقف بالياء ومقتضى عبارة
التسهيل جواز الأمرين وأن الإثبات أرجح
ويوقف على إذا الجوابية بالألف أي بإبدال
نونها ألفا تشبيها لنونها بالتنوين المنصوب
فإن صورتها صورته لفظا وعلى نحو لنسفعا
مما آخره نون توكيد خفيفة بالألف أيضا
كذلك ولئلا يكون للفعل على الاسم مزية
وعلى المنون نحو رأيت زيدا مما هو منصوب بالفتحة
منون مجرد بالألف أي بإبدال تنوينه ألفا
فإن التنوين ذهب فيه للدلالة على الأمكنية
وليس في إبداله ألفا ثقل بخلاف المرفوع
والمجرور المنونين فلا يبدل التنوين في الأول
واوا وفي الثاني ياء بل يحذف لثقل الواو
ولالتباس الياء بياء المتكلم وقد يبدل حرف
مد في الأحوال الثلاثة فيقال جاء زيدو
ورأيت زيدا ومررت بزيدي فإنه يحكي حركة

الألف إبدالا تابع لها فكما لا يوقف عليها لا يوقف عليه
وقيل يحذف من عين إبدال في الثلاثة فيقال جاء
زيد نحو لحركة الألف أبعد عن المنون وقوله بالألف
متعلق بالمسائل الثلاثة ويوقف عليهن بالألف كما
يكتبن والأصل في كتابة كل كلمة أن تكتب كما قال ابن الحاجب
بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك كتب
من ابنك بهمزة وصل لأنك لو ابتدأت بابنك لم يكن بد منها
وكتب أنا زيد بالألف لأن الوقف عليه كذلك ونحو رحمة
بالهاء لأن الوقف عليها كذلك ونحو أخت ومسلمة وقامت
بالتاء لأن الوقف عليها كذلك ونحو قاض وهذا رجل بغير
ياء ونحو القاضي فيها بالياء لأن الوقف عليها كذلك ومن
النحاة من يكتب إذن بالنون لأنها من نفس الكلمة كنون
من وعن وهو الأولى للفرق بينها وبين إذا التي هي ظرف
ويجعل كتابة النون الخفيفة بالألف عند عدم اللبس أما إذا
حصل لبس نحو لا تضربن زيدا واضربن عمرا فتكتب بالنون
لئلا يلتبس أمر الاثنين بأمر الواحد وفيه
بلا تمييز في الخط وتكتب الألف زيادة في الخط بعد واو الجماعة
المتطرفة المتصلة به الواو صورة نحو جاءوا وادعوا وانقصوا
لالتباس بجمع الواو بالباب كله واحدا كما في اللباب دون الواو
الأصلية في بنية الكلمة فلا تكتب بعدها الألف كزيد يدعو ويغزو
لعدم الالتباس فإن الجمع ليس يدعوا ويغزوا والواو واو

الجماعة على المنصف قد كفى بوكو ضربو نعم لانه يلتبس بواو العطف
التي تجيء بعد تمام الكلمة وان اهمى يتهم توكيد الواو الجمع .
الا ان الواو المتصلة بالاسم كضاربوا زيد فمنهم من يكتب
بعدها الالف كما في الفعل والاكثر يحذفونها لقلة اتصال
واو الجمع بالاسم فلم يبال فيه بالالتباس وان وقع ومنهم من
يحذف الالف في الفعل والاسم وان لزم الالتباس كتنوك
وزوائد بالفعل اشتو ورسم الالف المنقلب فتبع الخط بالياء عند الجمهور
ان تجاوز الالف الثلاثة الاحرف بان كانت رابعة فصاعدا
ولم يكن قبلها ياء سواء كانت الالف للالحاق ام التانيث ام لغير
ذلك وسواء كان ما هي فيه فعلا كاشترى واستغنى او اسما كالمستغفى
واستقصى فان كان ما قبلها ياء رسمت الفا كراهة اجتماع
ياءين في الخط الا في يحيى وريا علمين فيرسمان بالياء فرقا بينهما
علمين وبينهما فعلا وصفة وكون الالف اخف من الياء او لم
يتجاوز الثلاثة ولكن كان اصلها الياء فان كانت منقلبة عنها
سواء كان ذلك في فعل كرمى وسعى او اسم كالهدى والفتى
فان اتصل بالالف ضمير متصل فالمختار رسمها الفا كرماه
واستدعاه ومصطفاه وترسم الالف الفا على حالها في
غيره اي غير ما مر بان كانت ثالثة منقلبة عن واو ولم يكن
معها شيء من العلامات المذكورة فان اميلت
كتبت بالياء كمتى وانما كتبوا لدى بالياء لانقلاب الفه
ياء مع الضمير في لديك وكلتا فانها تكتب ———

بالالف اذا لم تضف الى مضمر لان الفه منقلبة عن واو
عند البصريين واما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير
بلى لامالة الفه والى وعلى لانقلاب الفهما ياء مع
الضمير في اليك وعليك وحتى حملا على الى لانهما
بمعنا ٤ **فصل** في الكلام على مواضع همزة
الوصل من الكلم وبها تتم المقدمة فنقول الله
تعالى حسن الخاتمة وهي همزة سابقة موجودة
في الابتداء مفقودة في الدرج وسميت بذلك
لان المتكلم يتوصل بها الى النطق بالساكن
وتسميها الخليل سلم اللسان لذلك وقيل لسقوطها
عند وصل الكلمة بما قبلها ومذهب الجمهور انها
زيدت ساكنة لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما
احتيج الى تحريكها حركت بالكسر كما هو الاصل
وظاهر كلام سيبويه انها زيدت متحركة بالكسرة
التي هي اعدل لكونها تحتاج الى متحرك لسكون اول
الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه قاله
التفتازاني وقد تفتح تخفيفا وتضم اتباعا ولا تكون
في مضارع مطلقا ولا ماض ثلاثي ولا رباعي ولا
حرف غير لام التعريف ولا اسم غير ما [illegible]
بل تكون في مواضع اشار اليها والى بيان حركة
الهمزة بقوله همزة اسم مبتدا خبره سياتي

واصله عند البصريين سِمْوٌ كقِنْوٍ بتكسيره على اسْماءٍ وتصغيره
على سُمَيّ حذفت لامه للثقل بتعاقب الحركات الاعرابية
عليها ونقل سكون الميم الى السين لتعاقب تلك
الحركات عليها ثم اتى بالهمزة في اوله بكسرها وضم
وهو قليل والجر وان مثل نصب على الحال و همزة استٍ
وهو الدبر اصله سَتَهٌ بفتح اوله وثانيه ايضا بتكسيره على
استاه وتصغيره على سُتَيْهَة وابنٍ اصله بَنَوٌ بفتح اوله
وثانيه ايضا بتكسيره على ابناءٍ كقَوْزٍ في افعال حذفت
لامه تخفيفا وسكنت فائه لتكون الهمزة عوضا
عن المحذوف ثم اتى بها للتوصل الى النطق بالساكن
وابنم هو ابن زيدت فيه ميم للمبالغة سمع
مخففا ولم يقس عليه ونونه تابعة لميمه في الاعراب
كما في امرء وليست الميم بدلا من اللام كما هي بدل
من العين في فم لان ذلك يقتضي سقوط الهمزة
لانها عوض وابنة اصلها بَنَوَةٌ كشجرة لانها
مؤنثة ابن فالتاء للتانيث بخلاف تاء بنت
واخت فانها بدل من اللام لا للتانيث لسكون
ما قبلها ولانه لا يسمى بها دخل لصرفا وانما
استفيد التانيث من صيغتهما وامرء وامراة
اصلهما مَرْءٌ ومَرْأةٌ وهما لغة اخرى سكن اولهما
ثم زيدت فيه همزة الوصل وان كان على ثلاثة احرف

احرف لان لامها همزة وبلحقها التخفيف فيقال مَرٌ ومَرَةٌ
بنقل حركتها ونحوها مجرى ابن وابنة وتثنيتهن اى السبعة
المذكورة بخلاف جمعهن فان همزاته همزات قطع
واثنين واثنتين اصلهما ثَنَيان وثَنَيَتان كجملان
وشجرتان لانهما من ثنيت فحذفت اللام واسكنت
الفاء وجيء بهمزة الوصل والغلام ونحوه مما بدى
بلام التعريف وكلام التعريف ميمه في لغة طي
وحمير واللام الموصولة والزائدة وقدمنا ان
الخليل يقول ان الهمزة اصلية وصلت لكثرة
الاستعمال وايمن الله بناء على انه مفرد لا جمع
يمين اذ لو كان جمعا لم يصح كسر همزته ولم يتصرف
فيه بحذف بعضه كما سيأتي وهو مشتق من
اليمن بمعنى البركة ولا يستعمل الا في القسم فاذا
قال المقسم ايمن الله لافعلن فكأنه قال بركة الله
قسمي لافعلن والضمير في قوله بفتحهما عائد الى
الغلام وايمن وهو واجب في نحو الغلام لكثرة
الاستعمال جائز في ايمن برجحان كما قال اوبكسره
في ايمن وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها ابن مالك
في قوله همز ايم وايمن فافتح واكسر وام قل او
من بالتثليث قد شكلا وايمن اختم به والله كلا
اضف اليه في قسم تستوف ما نقلوا همزة وصل

[illegible]

خبر المبتدأ، ودخولها في هذه الاسماء سماعي
وبعضها قياسي لام التعريف وميمه وفيما ذكره
بقوله وكذا همزة الفعل الماضي المبني وزنه احرفه
من الخماسي والسداسي همزة وصل كاستخرج
وانطلق وكذا همزة امره كاستخرج وانطلق وهمزة
مصدره تبعا لفعله وهو منحصر في احد عشر بناء
الافتعال كالاكتساب والانفعال كالانطلاق
والاستفعال كالاستخراج والافعلال كالاحمرار
والافعيلال كالاحميرار والافعيعال كالاعشيشاب
والافعوال كالاجلواذ والافعنلال كالاقعنساس
والافعنلاء كالاسلنقاء من مزيد الثلاثي والافعلال
كالاحرنجام والافعلال كالاقشعرار من مزيد الرباعي
وهمزة امر الفعل الثلاثي اذا كان ثاني مضارعه
ساكنا لفظا عند حذف اوله والا فلا يحتاج الى الهمزة
كما في هب وعد وقل ويستثنى من ذلك خذ وكل ومر
اذ يصدق عليها ان ثاني مضارعها ساكن
لفظا مع انه لا يحتاج فيها عند الاكثر الى الهمزة
كاقتل واغزوا واغزي بضمهن اي بضم همزاتهن
مراعاة لعين الفعل اذ هي مضمومة وان كانت
الضمة في الثالث مقدرة ولا اعتداد بعروض
الكسرة فيه مع ان بعضهم جوز فيه كسر الهمزة

153

الهمزة واصله اغزوي استثقلت الكسرة على الواو فنقلت
الى ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين واضرب
بكسر وامشوا واذهب اي بكسرهن اي همزاتهن وجوبا مراعاة لعين
الفعل في الاول وكذا في الثاني اذ ضمة شينه عارضة
واصله امشيوا استثقلت الضمة على الياء فنقلت
الى الشين ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين واما الثالث
فلانها لو فتحت كما في عينه الى اعلة واوجبوا الكسر لئلا
يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة حالة الوقف وفهم من
المثال ان الهمزة في الامر من الثلاثي للوصل سواء
كان ثاني مضارعه مفتوحة ام مضمومة ام مكسورة وانه
لا اعتداد بعين وصف الضم والكسر كالماضي اي كما يجب
الكسر في الماضي من الفعل الماضي المتجاوز اربعة
احرف ومصدره والاسماء العشرة وما بينهما من الاسماء
المتقدمة واذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل
حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ما لم تكن مفتو
حة فتبدل الفا على الاصح نحو الحسن عندك وايمن الله
يمينك لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاتحاد حركتها
وحركة الاستفهام ولكن سواء اذا ما اردنا
ابي ادعى على هذه المعرفة والمسئول من فضل المولى
على قبل ان يتمه الى اصله حسبه انه لم يكن الجواب
عنه على وجه حسن لمن يكون ممن يرجع بالنيتي

ـا لكن بعد مطالعته في ذلك ما يتحقق به الخلل وبعد
مشاورته في ذلك اسئل منه جلانا واضعه معترفا بالعجز
وقصر الباع وكثرة الزلل ولو الطمعه في ان يكون من
الثلاثة التي اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا
منها ما كشف قناعه وذاعن من بعقبه لتكليم الالسنة
الجارحة والحمد لله الذي هدينا لهذا وما كنا
لنهتدي لولا ان هدينا الله رب اوزعني ان اشكر
نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا
ترضيه وادخلني برحمتك في عبادك الصالحين

والحمد لله رب العالمين وصلى
الله على سيد المرسلين
وعلى آله

تم

